أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
27 أبريل 2026م
10 ذو القعدة 1447هـ
77

جريمة على ضفاف النيل

من قلب الحرب يخرج خطرٌ جديد؛ مصانع سرية، شبكات تهريب، ودولة تتشقق تحت وطأة الصراع.. هل يتحول السودان إلى مركز عالمي جديد لتجارة الكبتاغون؟

على حافة الغد

تستيقظ البلاد هذه الأيام على منسوب غير مسبوق من الارتباك والتخبط. لا أحد يملك إجابة قاطعة عمّا سيجري غداً، ولا أحد يستطيع أن يجزم بأن المشهد سيسير في اتجاه معلوم الكل يراقب، الكل يهمس، الكل يتساءل، والكل يشك في الكل. في مثل هذه اللحظات، لا تكون الأزمة مجرد خلاف سياسي عميق كان أم عابر، بل تتحول إلى حالة عامة من انعدام اليقين، تتسلل إلى الشارع وإلى المؤسسات وإلى الأسواق و النفوس

حين يغيب الوضوح، تنشط الشائعات. وحين تصمت المؤسسات، ترتفع أصوات الغرف المغلقة وحين يتأخر القرار، تتقدم التحليلات لتملأ الفراغ، بعضها يستند إلى معلومة ناقصة، والآخر إلى رغبة، وومنها الى خوف مشروع. وبين هذا وذاك، يصبح المواطن البسيط هو الحلقة الأضعف، لأنه لا يملك رفاهية الانتظار، ولا ترف قراءة ما بين السطور، بل يريد فقط أن يعرف إلى أين تتجه البلاد؟

السؤال الذي يتردد اليوم في كل مكان ليس سؤالاً عادياً. هل هناك إعادة ترتيب صامتة لمراكز القوة؟ هل نشهد انقلاباً ناعماً داخل مفاصل السلطة؟ هل ما زالت مفاتيح القرار في يد القيادة الحالية، أم أن زمام الأمور بدأ يفلت تدريجياً؟ وهل ما يجري مجرد خلافات تكتيكية بين مراكز نفوذ، أم بداية تصدع أعمق في بنية الحكم نفسها؟

هذه الأسئلة لا تأتي من فراغ. إنها نتاج تراكم طويل من إدارة الأزمة بمنطق رد الفعل لا بمنطق الرؤية. فمنذ سنوات، تتوالى الأحداث الكبرى من دون أن يصاحبها مشروع سياسي واضح يطمئن الناس ويعيد بناء الثقة. القرارات المصيرية تصدر أحياناً في أجواء غامضة، والتحالفات تتبدل بسرعة، واللغة الرسمية كثيراً ما تأتي متأخرة عن الواقع. والنتيجة أن المواطن لم يعد يثق بسهولة، والنخب لم تعد قادرة على الإقناع، والمؤسسات فقدت جزءاً كبيراً من هيبتها.

الأخطر من ذلك أن الدولة حين تدخل منطقة الشك، يصبح كل شيء قابلاً للتأويل. أي حركة في المؤسسة العسكرية تُقرأ على أنها صراع داخلي. أي لقاء سياسي يُفسر باعتباره صفقة. أي تأخير في إعلان موقف يُنظر إليه بوصفه عجزاً أو انقساماً. وهكذا تتآكل سلطة الدولة ليس فقط بسبب ما يحدث، بل بسبب ما يعتقد الناس أنه يحدث.

أما المدنيون، بمختلف تياراتهم وتوجهاتهم، فهم أمام امتحان تاريخي لا يحتمل المراوغة. فهل هم على قدر هذه اللحظة؟ الواقع يقول إن القوى المدنية، رغم ما تملكه من شرعية مطلبية وأخلاقية، لم تستطع حتى الآن أن تقدم نموذجاً موحداً ومقنعاً لإدارة الاختلاف. كثرة المنصات، وتعدد المبادرات، وتضارب الأولويات، جعلت الشارع ينظر إليها أحياناً باعتبارها جزءاً من الأزمة لا بديلاً عنها.

ليست المشكلة في التنوع، فالتنوع مصدر قوة إذا أحسن تنظيمه، لكن المشكلة في غياب الحد الأدنى من الاتفاق الوطني حول القضايا الكبرى، وقف الحرب، أولوية السلام، شكل الدولة، إصلاح الاقتصاد، العلاقة بين المدني والعسكري، والعدالة الانتقالية. من دون هذا الاتفاق، تظل كل القوى المدنية عرضة للتشظي، وتظل عاجزة عن ملء الفراغ حين تتراجع السلطة أو تنقسم.

في المقابل، فإن سلطة الأمر الواقع مطالبة بأن تدرك أن إدارة البلاد عبر الغموض لم تعد ممكنة. قد ينجح الغموض أحياناً في كسب الوقت، لكنه لا يصنع استقراراً. الشعوب يمكن أن تصبر على الضيق الاقتصادي، ويمكن أن تتحمل صعوبات الأمن، لكنها لا تتحمل طويلاً الإحساس بأن مصيرها يدار خارج الضوء. الشفافية هنا ليست ترفاً سياسياً، بل شرطاً من شروط بقاء الدولة.

كل المؤشرات العسكرية والأمنية و الاقتصادية والاجتماعية تنذر بأن البلاد تقترب من حافة الانهيار الكامل إذا استمر هذا المسار. العملة المنهكة، الخدمات المتراجعة، النزوح الواسع، هشاشة الأمن، تآكل الطبقة الوسطى، وانسداد الأفق السياسي؛ كلها عناصر إذا اجتمعت صنعت بيئة مثالية للفوضى. والانهيار لا يأتي دائماً دفعة واحدة، بل يبدأ بتفكك الثقة، ثم ضعف المؤسسات، ثم توسع اقتصاد النجاة الفردية، ثم تراجع معنى الدولة في وجدان الناس.

المطلوب الآن ليس تبادل الاتهامات، ولا البحث عن منتصر في معركة خاسرة على الجميع. المطلوب أولاً قول الحقيقة للناس أين تقف البلاد؟ ماهو الموقف العسكري الحقيقي وما طبيعة الخلافات داخل مؤسسات الدولة؟ ما الخطة العاجلة لمنع التدهور وايقاف الحرب؟ ومن يتحمل المسؤولية؟ ثم المطلوب ثانياً إطلاق مسار سياسي جاد لا صوري، يضم أصحاب المصلحة الحقيقيين، ويقوم على جدول زمني واضح وضمانات معلنة أما ثالثاً، فلا بد من تحييد ا القضايا الوطنية عن صراعات الأشخاص والجماعات، لأن انهيار البلاد لا يعوضه انتصار أي طرف

إن أخطر ما يمكن أن يحدث في هذه اللحظة هو أن يعتاد الناس الفوضى، وأن يصبح غياب الدولة أمراً عادياً، وأن يتحول القلق إلى نمط حياة. حينها لا تكون الخسارة سياسية فقط، بل حضارية وأخلاقية أيضاً. تنهار فكرة المستقبل نفسها، ويهاجر الأمل قبل أن يهاجر الناس.

غداً قد يحمل مفاجآت كثيرة، وقد يمر كأي يوم آخر مثقل بالشائعات والتوقعات. لكن المشكلة ليست في يوم واحد، بل في المسار كله. لا بلد يستطيع أن يعيش طويلاً على أعصاب الانتظار، ولا شعب يمكن أن يبني حياته على أخبار التسريبات. الأمم تُدار بالرؤية، بالقانون، بالمؤسسات، وبالثقة العامة؛ لا بالهمس ولا بالتخمين.

إن البلاد لا تحتاج إلى معجزة، بل إلى شجاعة سياسية. شجاعة الاعتراف بالفشل حيث وقع، وشجاعة التنازل المتبادل، وشجاعة تقديم المصلحة الوطنية على حساب المكاسب المؤقتة. وما لم يحدث ذلك سريعاً، فإن السؤال لن يكون: ماذا سيجري غداً؟ بل ماذا سيتبقى بعد غد؟

في لحظات التاريخ الحرجة، تتقدم الأمم أو تتكسر. ونحن اليوم أمام تلك اللحظة تماماً. فإما أن ينتصر العقل على الغلبة، والوضوح على الغموض، والدولة على مراكز النفوذ، وإما أن نواصل السير نحو هاوية يعرف الجميع شكلها، لكن لا أحد يريد أن ينطق باسمها.

الغلاف

وجهات نظر

تحركات إقليمية لإعادة هندسة المشهد
هل تصمد «صمود»؟ عثمان فضل الله 16

بين الحرب وسوء الإدارة..
من قتل العملة الوطنية حيدر المكاشفي 21

مقصلة الحق فوق رقاب اللصوص..
تفكيك إمبراطورية الظلام وتجفيف منابع الحرب.. أحمد عثمان محمد المبارك 30

حوار كامل إدريس: سؤال الإرادة، غموض الأجندة، ومعضلة التنفيذ محمد الأمين عبد النبي 32

بنك السودان المركزي في زمن الحرب:
خطة تعافي أم وثيقة أمل؟ عمر سيد احمد 53

عن جمعيات / منتديات / تنظيمات الخبراء والمختصين السودانيين عبد المنعم طه الصويلح 57

مشروع الدولة المدنية الديمقراطية والأسئلة الكبرى الهادي الشواف 66

لا تعليم بلا علاقة انسانية..
حين يبدأ التعلم من الإنسان عثمان يوسف خليل 69

جوكية بورتسودان د. كمال الشريف 74

من لوحة على الجدران إلى عقل يتوقع الأسوأ
كيف تمت برمجة الوجدان السوداني عاطف محجوب (البحر) 76

حكاية من يبلتي (31)
يكاد عقلي يذهب محمد أحمد الفيلابي 79

الخرطوم..
منازل تُزال وأحلام تُوارى تحت الركام 04

مافيا الدواء..
فوضى الأسعار وتهريب يهدد صحة السودانيين 08

«الكتلة الديمقراطية» ..
تصدعات جديدة تضاف للجسد المنهك 11

العودة إلى الخرطوم..
حين تسبق الأقدام الخدمات 24

ظاهرة السمسرة..
النساء يقتحمن وساطة الإيجارات في زمن الحرب 27

جريمة على ضفاف النيل..
هل أصبح السودان «وكر» الكبتاغون العالمي الجديد؟ 35

أزمة مياه الشرب في الأبيّض والنهود..
رحلة الماء والمخاطرة اليومية 43

الدعم السريع في أمدرمان .. جدل الفيديو 47

السعوديون يتراجعون عن عرضهم بملايين الدولارات لدار أوبرا متروبوليتان 50

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

الخرطوم.. منازل تُزال وأحلام تُوارى تحت الركام

ملخص

تبرز قضية إزالة مساكن أم القرى بالكدرو كأزمة إنسانية تتجاوز كونها إجراءً إداريًا، إذ أعادت إنتاج معاناة النزوح والتشريد لأسر أنهكتها الحرب، وسط تساؤلات حول احترام الحق في السكن والضمانات القانونية.

تكشف إفادات السكان حجم الضرر؛ مئات المنازل أزيلت رغم وجود مستندات رسمية، وأُجبرت أسر على الإقامة في العراء، مع تعطّل مصادر الرزق وتأثر الأطفال نفسيًا وتعليميًا، بينما يرى المتضررون أن إجراءات الإزالة شابها الغموض والتعسف.

تعكس شهادات المواطنين الأثر الإنساني القاسي للحملة، من دفن الأحلام والممتلكات تحت الأنقاض إلى استخدام القوة لتفريق المحتجين، ما عمّق شعور المتضررين بأنهم يواجهون مأساة جديدة فوق آثار الحرب والنزوح.

تطرح القضية اختبارًا حقيقيًا لمدى التزام الدولة بالعدالة وحقوق الإنسان، وتفتح نقاشًا أوسع حول التوازن بين التنظيم العمراني وحق المواطنين في السكن، مع دعوات لمراجعة السياسات وإنصاف المتضررين ومنع تكرار هذه المآسي.

أسر باتت تقيم في العراء دون مأوى، وأطفال حُرموا من بيئة تعليمية آمنة.»

«دُفنت الكتب والكراسات والأدوات الدراسية تحت الأنقاض.»

أفق جديد

في لحظة تتقاطع فيها أصوات المواطنين مع مبادئ الحقوق الأساسية، تبرز قضية إزالة مساكن بمنطقة أم القرى شمالي مدينة بحري الكدرو شمال بحري بوصفها شهادة حية على هشاشة الحماية التي يتمتع بها المدنيون في مواجهة قرارات إدارية تمس جوهر حقهم في السكن والأمان.

من خلال إفادات مباشرة لسكان متضررين تتكشف تفاصيل ما جرى ليس فقط كإجراء إزالة بل كحدث إنساني واسع الأثر أعاد إنتاج معاناة التشريد في حياة أسر كانت قد أنهكتها الحرب والنزوح من قبل.

تكشف روايات المواطنين عن واقع مركب؛ منازل أُزيلت رغم وجود مستندات رسمية، أسر باتت تقيم في العراء دون مأوى، أطفال حُرموا من بيئة تعليمية آمنة، واستخدام للقوة لتفريق محتجين ما يثير تساؤلات جدية حول مدى احترام الضمانات القانونية والحقوقية في تنفيذ مثل هذه القرارات.

وفي غياب بدائل واضحة أو آليات إنصاف فعالة، تتحول القضية إلى اختبار حقيقي لالتزام الجهات المعنية بالمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان.

تسعى هذه المادة التي وثقتها «أفق جديد» من قلب الميدان إلى نقل صوت المتضررين كما هو وتحليل أبعاد القضية من منظور حقوقي مع التركيز على حق السكن وواجب الدولة في الحماية ومسؤوليتها في إيجاد حلول عادلة ومستدامة بما يضمن عدم تحوّل السياسات العمرانية إلى مصدر جديد للانتهاك بدل أن تكون أداة للتنظيم والعدالة.

إقامة في العراء

يفيد المواطن شيخ الدين آدم بأن حجم الضرر الذي لحق به أو بأسرته جراء إزالة منزلهم بدعوى السكن العشوائي يُعد كبيرًا من الناحيتين المادية والنفسية. ويوضح أنه يعمل سائق شاحنة، الأمر الذي يضطره للتنقل يوميًا بين ولايات ومدن مختلفة داخل السودان. ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»، أنه تلقى اتصالًا من زوجته تُبلغه ببدء عمليات الإزالة، مما اضطره إلى تسليم الشاحنة لصاحبها والعودة على وجه السرعة.

وأشار إلى أن لديه أربعة أطفال يعانون حاليًا

«ما جرى ليس مجرد نزاع على أرض، بل اختبار حقيقي لقيم العدالة والإنصاف.»

«تحوّل السكن، وهو حق أصيل، إلى مصدر للخوف والتشريد.»

من أوضاع صحية ونفسية صعبة نتيجة فقدان المأوى، حيث تقيم الأسرة في العراء تحت أشعة الشمس الحارقة. كما أفاد بتوقفه عن العمل مؤقتًا، وعدم قدرته على استئجار مسكن بديل لإيواء أسرته، مؤكدًا امتلاكه مستندات تثبت حيازتهم للأرض.

بينما يؤكد المواطن إبراهيم عبد الله بأن عدد (274) منزلًا قد أُزيلت بصورة يراها غير قانونية، رغم امتلاك السكان مستندات رسمية صادرة عن الوحدة الإدارية الكدرو، تشمل شهادات حصر وتسجيل.

ورأى عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد»، أن وصف هذه الحيازات بالعشوائية يتعارض مع الإجراءات الإدارية التي تم اتباعها ويُضعف مصداقية الجهات الرسمية المعنية، كما أشار إلى أن قرار الإزالة جاء بصيغة مبهمة، حيث استهدف منطقة مأهولة دون تحديد دقيق للمساحة المعنية. وأضاف أنهم شرعوا في إجراءات تقنين الحيازات لدى الجهات المختصة، وبلغوا مراحل متقدمة في هذا المسار، بما في ذلك متابعة الإجراءات لدى مكتب أراضي بحري شمال، مؤكدًا أنه في ظل هذه الخطوات لا يمكن اعتبار تلك الحيازات عشوائية.

دفن الأحلام

وخلال الفترة الماضية نفذ جهاز حماية الأراضي وإزالة المخالفات ولاية الخرطوم حملة إزالة للتعديات العشوائية، بمشاركة القوات النظامية المختلفة، والنيابة العامة، وهيئة المساحة.

من جهتها أشارت المواطنة حواء عبد الغفار إلى أن الأسر المتضررة تعيش منذ تنفيذ قرار الإزالة في العراء تحت أشعة الشمس، في ظل غياب المأوى وحرمان الأطفال من التعليم، حيث دُفنت الكتب والكراسات والأدوات الدراسية تحت الأنقاض.

كما ذكرت في حديثها لـ«أفق جديد»، أنها تعرضت للضرب، وأن ابنتها التي تعاني من مرض الحساسية (وتستخدم دواء الفنتولين)

«أصوات المتضررين ترتفع من بين الركام دعوةً مفتوحة لإنصاف الضحايا وصون الكرامة.»

تضررت من إطلاق الغاز المسيل للدموع الذي استُخدم بكثافة لتفريق المحتجين. وأكدت أن الأسرة سبق أن عانت من ويلات الحرب، بما في ذلك النزوح والتشرد، وأنها تواجه الآن معاناة جديدة نتيجة هدم منازلها.

تعكس الإفادات مجتمعة حجم الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي الناتج عن عمليات الإزالة، بما يشمل فقدان المأوى، وتعطيل مصادر الدخل، وتأثيرات صحية ونفسية، إلى جانب نزاع قانوني حول وضعية الأراضي وإجراءات تقنينها.

هشاشة الواقع

في بلدٍ أنهكته الحروب والأزمات، لا تبدو مأساة الكدرو حادثة معزولة، بل مرآة تعكس هشاشة الواقع الذي يعيشه آلاف السودانيين في بحثهم عن الأمان والاستقرار. هنا لم تُهدم جدران من الطوب فحسب بل دُفنت تحت الركام أحلام أسر بأكملها، وتبعثرت دفاتر أطفال كانوا يرسمون مستقبلهم على صفحاتٍ انتهت إلى التراب.

إن ما جرى يضع الجميع مؤسسات رسمية ومجتمعًا مدنيًا وإعلامًا أمام مسؤولية وطنية لا تقبل التأجيل، كيف يمكن إعادة التوازن بين ضرورات التنظيم العمراني وحقوق الإنسان الأساسية؟ وكيف يمكن ضمان ألا يتحول السكن، وهو حق أصيل إلى مصدر للخوف والتشريد؟ فالقضية لم تعد مجرد نزاع على أرض بل اختبار حقيقي لقيم العدالة والإنصاف في بلدٍ يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى ترميم إنساني قبل أي إعادة إعمار.

تبقى أصوات المتضررين وهي ترتفع من بين الركام، دعوة مفتوحة لمراجعة السياسات وإنصاف الضحايا وصون كرامة الإنسان السوداني حتى لا تتحول قصص مثل الكدرو إلى فصلٍ متكرر في ذاكرة وطن مثقل بالفقد.

مافيا الدواء.. فوضى الأسعار وتهريب يهدد صحة السودانيين

ملخص

يسلط التقرير الضوء على تفاقم أزمة الدواء في السودان وسط الحرب، مع استمرار الفوضى في الأسعار وانتشار الأدوية المهربة، ما عزز المخاوف بشأن الأمن الدوائي وصحة المواطنين. كما يتجدد الحديث عن ما يعرف بـ«مافيا الدواء» في ظل اعترافات رسمية بوجود مخالفات واسعة في القطاع.

يناقش أزمة تسعيرة الدواء وضعف الرقابة على الصيدليات وشركات الأدوية، مع رصد مخالفات تشمل غياب الصيادلة، والعمل دون تراخيص، وبيع أدوية مخزنة في ظروف غير صحية. ويرى مختصون أن ضعف المتابعة الرقابية ساهم في تفشي هذه الفوضى.

يتناول خطر الأدوية المهربة، خاصة مع انقطاع الإمدادات الرسمية وارتفاع تكلفة الدواء، ما فتح الباب أمام تجارة مربحة لكنها تهدد السلامة الصحية بسبب مصادرها وطرق تخزينها غير المأمونة، وسط دعوات لتشديد الرقابة في المعابر والصيدليات.

يرصد التقرير تحركات رقابية نفذها المجلس القومي للأدوية والسموم في ولايات عدة، أسفرت عن ضبط مخالفات وإغلاق صيدليات ومصادرة أدوية مهربة، في مسعى لفرض الانضباط على السوق واستعادة ثقة المواطنين في منظومة الدواء.

الدواء سلعة مرتبطة بالحياة، لكن ضعف الرقابة والمخالفات الواسعة جعلا الأمن الدوائي في مرمى الخطر.

الخرطوم: ابتسام حسن

في بلد أنهكته الحرب وضيقت الأزمات المعيشية الخناق على المواطنين، يظل الدواء من أكثر القضايا حساسية لارتباطه المباشر بحياة الناس وصحتهم.

غير أن هذا القطاع، الذي يفترض أن تحكمه الضوابط والرقابة الصارمة، ظل لسنوات يواجه اتهامات تتعلق بالفوضى والتلاعب بالأسعار وانتشار الأدوية المهربة، حتى التصق به وصف «مافيا الدواء».

ومع تصاعد معاناة المواطنين في عام الحرب الرابع، تتجدد الأسئلة حول الرقابة، وتسعيرة الدواء، وانتشار المخالفات التي تهدد الأمن الدوائي في البلاد.

مافيا الدواء

وصف «مافيا الدواء» ظل عالق بقطاع الدواء منذ سنوات عديدة، ولا يزال هذا الوصف حاضرا، ذلك ما تؤكده اعترافات الجهات الرسمية، ممثلة في وزارات الصحة بالولايات، والمجلس القومي للأدوية والسموم، وغيره من الجهات المختصة.

وقد أقر المجلس بوجود مخالفات من بعض الصيدليات وشركات الأدوية تتعلق بتسعيرة الدواء، في وقت يكتوي فيه المواطن بغلاء الأسعار وتكاليف المعيشة، بينما يظل الدواء سلعة شديدة الحساسية لارتباطها بصحة الإنسان، خاصة مع انتشار الأمراض وتفاقم معاناة المواطنين في ظروف الحرب.

وقد كشفت وزارة الصحة عن عدم التزام بعض الصيدليات بتسعيرة الدواء في عدد من الولايات، إلى جانب وجود صيدليات مخالفة، وأخرى تعمل من دون صيدلي، فضلا عن صيدليات غير مستوفية لشروط الترخيص، تم إغلاق بعضها، إضافة إلى وجود أدوية مهربة وغير مسجلة، وأدوية مخزنة في ظروف غير مواتية.

وفي سنوات مضت، ظلت وزارة الصحة تشكو من فتح حدود السودان بما يسهل تهريب الدواء، كما يساهم في تجارة الأدوية المغشوشة التي تعد تجارة رابحة، الأمر الذي فاقم مشكلة توفير دواء آمن. فما بالك بالوقت الراهن، الذي يعاني فيه المواطن الأمرّين من الحرب والنزوح، وفي مثل هذه البيئة تتزايد المخاوف بشأن انتشار الأدوية المغشوشة.

تسعيرة الدواء

تسعيرة الأدوية من مهام المجلس القومي للأدوية والسموم، الذي يضع التسعيرة الرسمية، أما بالنسبة لشركات الأدوية والصيدليات فتحكمها رقابة الصيدلة المتفرعة من المجلس، وفقا للتعاون بين الجهتين. لكن يلاحظ أن إدارة الصيدلة لا تتابع التزام الصيدليات بتسعيرة الدواء بالصورة المطلوبة، رغم أن ضبط التسعيرة ومراقبة الأدوية المهربة من مسؤولياتها الأساسية، وتقع تحت رقابة الإدارة.

ويفترض أن تضطلع إدارات الصيدلة بالولايات بدورها الكامل، وألا تتقاعس عنه، خاصة في ظل حالة من الفوضى من قبل بعض شركات الدواء والصيدليات التي لا تلتزم بالتسعيرة المحددة.

شروط رقابية

تضع إدارات الصيدلة بالولايات شروطا عند افتتاح الصيدليات، وتشترط ضوابط رقابية محددة يجب على الصيدليات اتباعها، لكن بعد شهر أو شهرين، أو ثلاثة أشهر على الأكثر، وبسبب غياب الرقابة من قبل إدارة الصيدلة، يقوم بعض أصحاب الصيدليات باختراق شروط الترخيص.

وعادة ما تنفذ حملات الرقابة سنويا، لكن بسبب التوسع في الصيدليات، إلى جانب العدد الكبير من الصيدليات الطرفية، أصبح موضوع الرقابة صعبا على الإدارة.

وإذا كانت هناك رغبة في متابعة صيدليات الولاية بأكملها، فيجب على إدارة الصيدلة تنفيذ حملتي رقابة على الأقل سنويا، بدلا من حملة واحدة.

أدوية مهربة

يقول الخبير الصيدلاني د. أحمد الشيخ، في تصريح لـ(أفق جديد)، إن موضوع الأدوية المهربة تحكمه عملية محددة، إذ يوجد وكيل سوداني يستورد الدواء من وكيل عالمي، سواء كان أوروبيا أو أميركي أو غيره، لكن أحيانا يتقاعس الوكيل السوداني ويفشل في استيفاء المستحقات المالية للشركات العالمية، فيحدث انقطاع في الإمداد.

وفي المقابل، فإن تسعيرة الدواء المصري عادة تكون مواتية، كما أن الوضع الاقتصادي يجعل استيراده أكثر سهولة، ونجد أن نفس الشركة العالمية التي يستورد منها الوكيل السوداني بأسعار محددة، تباع منتجاتها في مصر بتسعيرة أقل من المعتمدة في السودان، ما يسهل على الصيدليات السودانية استيراد الدواء

الأدوية المهربة تجارة رابحة لكنها محفوفة بالمخاطر، بسبب مصادرها غير المعلومة وظروف تخزينها غير المأمونة.

المصري.

ويشير إلى أن صاحب الصيدلية لا يستطيع الاستيراد مباشرة من شركة عالمية محددة، لذا يلجأ إلى تهريب الدواء من مصر في ظروف غير معروفة، ثم يبيعه بأسعار عالية، ما يجعلها تجارة ذات ربحية كبيرة، لكن في المقابل تكون طرق الاستيراد والتخزين غير معلومة أو غير مأمونة.

وأشار الشيخ إلى ضرورة مراقبة الدواء المهرب، الذي يعد تجارة ربحية غير مواتية للشروط الصحية، داعيا إدارة الصيدلة إلى مراقبة الدواء داخل الصيدليات، وفي حال عجزها عن ذلك، يجب توقيفه بالتعاون مع المكافحة والجمارك في المعابر.

جولة إشرافية

وفي تسابق محموم لضبط الالتزام بالمعايير المطلوبة من الصيدليات وشركات الأدوية بالولايات، ينظم المجلس القومي للأدوية والسموم جولات على الولايات، حيث نفذ مجلس الأدوية جولة تفتيشية إشرافية رقابية على ولاية الجزيرة شملت محليتي أم القرى ومدني الكبرى (الفعج ومنطقة الإنقاذ)، وأسفرت عن ضبط جملة من المخالفات الخطيرة، أبرزها غياب الصيادلة داخل عدد من الصيدليات، وعدم وجود تراخيص قانونية لمزاولة النشاط.

وكشفت الحملة عن كميات كبيرة من الأدوية المهربة وغير المسجلة بوزارة الصحة، في مخالفة صريحة للوائح والقوانين المنظمة للعمل الصيدلاني، إلى جانب كونها تعديا واضحا على أخلاقيات المهنة وتهديدا مباشرا لصحة المواطنين.

وأكد د. حبيب الله النور، رئيس مجلس الأدوية والسموم فرعية ولاية الجزيرة، أن صحة المواطن «خط أحمر»، مشددا على عدم التهاون مع أي تجاوزات تمس سلامة الدواء أو تخرج عن الأطر القانونية، موضحًا أن الجهات المختصة ستتعامل مع المخالفين وفق القانون وصولا إلى حسم هذه الظواهر نهائيا.

وأشار إلى توفر الأدوية بالولاية، موضحا أن شركات الإمداد تعمل على توفير مختلف الأصناف، بما ينفي أي مبررات للجوء إلى الأدوية المهربة. كما لفت إلى أن الأدوية التي تمت مصادرتها كانت مخزنة في ظروف غير مطابقة للاشتراطات الصحية، ما يزيد من خطورتها.

ودعا د. حبيب الله النور جميع العاملين في القطاع الصيدلاني إلى الالتزام بسلوكيات المهنة والضوابط القانونية، مؤكدا أن إدارته ستظل بالمرصاد لكل من تسول له نفسه المتاجرة بصحة المواطن.

حملة رقابية

ونفذ المجلس القومي للأدوية والسموم بولاية القضارف حملة رقابية مشتركة لمتابعة الالتزام بالتسعيرة الدوائية، استهدفت شركات الأدوية المستوردة والشركات المحلية، إلى جانب عدد من الصيدليات بالولاية.

وضمت الحملة ممثلين من المجلس القومي للأدوية والسموم، ولجنة الإشراف والمتابعة بوزارة الصحة، والأمن الاقتصادي، وذلك في إطار تعزيز الرقابة على سوق الدواء وضمان انضباطه.

وتهدف الحملة إلى التأكد من التزام الجهات العاملة في القطاع الدوائي بالأسعار المحددة، بما يسهم في حماية المستهلك وضمان توفر الأدوية بأسعار معقولة، وفقًا لأحكام قانون الأدوية والسموم.

وفي ذات السياق، أسفرت الحملة عن إغلاق عدد من الصيدليات غير المستوفية لشروط الترخيص للعام 2026م، إلى جانب رصد عدد من المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بالتسعيرة الدوائية.

وأكد فرع المجلس بالولاية استمرار الحملات التفتيشية خلال الفترة المقبلة، مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال أي مخالفات يتم رصدها، بما يحقق استقرار الإمداد الدوائي ويعزز ثقة المواطنين في الخدمات الصحية

انهت مؤتمرها التنظيمي دون بيان ختامي والهيكلة مرجأة

« الكتلة الديمقراطية» .. تصدعات جديدة تضاف للجسد المنهك

ملخص

اختتمت الكتلة الديمقراطية مؤتمرها التنظيمي الثاني في بورتسودان دون بيان ختامي، مع تأجيل ملف الهيكلة الذي كان محور المؤتمر، ما كشف استمرار الخلافات الداخلية حول القيادة وتوزيع النفوذ. وبدلاً من حسم الترتيبات التنظيمية، اكتفى المؤتمر بإجازة النظام الأساسي وتشكيل لجان، فيما بقيت القضايا الجوهرية معلقة.

أظهر المؤتمر هشاشة التحالف وتناقضاته البنيوية، وسط اتهامات باحتكار القرار وصراع مكتوم بين مكوناته، خاصة حول أدوار جبريل إبراهيم ومناوي، مقابل تهميش أطراف أخرى. كما برزت قراءات ترى أن المؤتمر كان جزءاً من ترتيبات سياسية أوسع مرتبطة بمسارات حوار تسعى بورتسودان لدفعها.

طالت الانتقادات بنية الكتلة نفسها، إذ وصفها مراقبون بأنها تحالف يفتقر للتماسك والقاعدة الجماهيرية، وأنه يعيش على ثقل الأفراد أكثر من المؤسسات. كما أن النظام الأساسي المجاز وُصف بالفضفاض، إذ تجنب الإجابة عن أسئلة القيادة والقرار والمحاسبة، ما جعل الخلافات مؤجلة لا محلولة.

في المجمل، تحول المؤتمر من فرصة لإصلاح التحالف إلى إنذار سياسي جديد بشأن مستقبله، خاصة مع الخطابات التي كشفت هشاشة التمثيل الحزبي والتناقض بين الشعارات والواقع التنظيمي. وانتهى المشهد بتحالف خرج من مؤتمره بأسئلة أكثر من الإجابات، لتضاف تصدعات جديدة إلى جسد سياسي يعاني أصلاً الإنهاك.

بورتسودان – أفق جديد

في مساء بورتسودان المثقل برطوبة البحر الأحمر وقلقه، كانت ردهات فندق مارينا تقول ما عجزت المنصة عن قوله، وجوه متجهمة، مجموعات صغيرة تتحدث همساً، هواتف لا تتوقف، وقيادات تدخل قاعة الاجتماع وتخرج منها على عجل. في الخارج مدينة لازالت تتعايش مع صفة العاصمة المؤقتة، وفي الداخل تحالف سياسي يحاول أن يقنع نفسه قبل الآخرين بأنه ما زال قائماً.

هكذا اختتمت الحرية والتغيير – الكتلة الديمقراطية مؤتمرها التنظيمي الثاني؛ لا بانفراج سياسي، ولا بإعلان كبير، بل بصمت لافت، حتى ساعة متأخرة من ليل أمس لم يصدر بيان ختامي، ولم تظهر المنصات الرسمية للتحالف ما يشرح للرأي العام ماذا جرى، كما خلت صفحة الناطق الرسمي محمد زكريا – على غير المألوف – من أي إشارة تبدد الغموض وتنهي التكهنات وفي السياسة، أحياناً يكون الصمت أبلغ من البيانات.

كان المفترض بحسب منظموه أن يكون المؤتمر لحظة ترتيب بيت داخلي أنهكته الخلافات، ومحطة لإجازة الهيكلة الجديدة، وتجديد الشرعية التنظيمية لتحالف وُلد أصلاً من رحم المؤامرة، ثم وجد نفسه بعد الحرب في بيئة سياسية مختلفة تماماً. لكن ما حدث، بحسب إفادات مشاركين، أن المجتمعين اكتفوا بإجازة النظام الأساسي وتشكيل لجان، بينما ظلت القضية الجوهرية معلقة: من يقود هذا الجسم، وكيف يُدار، ولصالح أي مشروع سياسي؟

في التفاصيل، لم تكن معركة الهيكلة مجرد خلاف على أسماء أو مقاعد، بل كانت صراعاً مكتوماً على النفوذ، ظهر إلى السطح مع اعتراضات قادها التوم هجو وموسى هلال وآخرون، في مواجهة واقع يراه كثيرون داخل الكتلة قائماً على احتكار القرار بواسطة دائرة ضيقة تتحرك باسم التحالف أكثر مما تعبر عنه. ولذلك لم يكن مستغرباً أن يخرج المؤتمر بلا حسم، لأن الخلاف في جوهره أكبر من أن يُحل بلجنة أو تصويت سريع.

الفجوة بين الورق والواقع

منذ تأسيسها، حملت الكتلة الديمقراطية تناقضاً بنيوياً واضحاً، فهي تحالف واسع في الورق، محدود التماسك في الواقع، تضم أحزاباً تقليدية، وحركات مسلحة، وشخصيات مستقلة، ومجموعات أهلية ومدنية، لكنها لم تنجح في تحويل هذا التنوع إلى مؤسسة سياسية مستقرة. ظل كل طرف يدخل إليها بما يملك: هذا بشرعية تاريخية، وذاك بثقل عسكري، وثالث بقربه من السلطة، ورابع بحضوره الإعلامي. أما المشروع الجامع، فبقي أقل وضوحاً من أسماء مكوناته.

في كواليس مارينا، كان ذلك التناقض حاضراً بقوة، حديث الوحدة على المنصة، وحديث الشكوك في الممرات، بعض المشاركين وصفوا الاجتماعات بأنها أقرب إلى عرض شكلي

كلمات عامة عن التنسيق، ووعود بتطوير الأداء، وصورة جماعية مطلوبة، من دون قرارات مُلزمة أو جدول زمني أو رؤية تنفيذية. آخرون ذهبوا أبعد من ذلك، معتبرين أن الهدف الحقيقي لم يكن إصلاح الكتلة بقدر ما هو إعادة ضبطها استعداداً لدور سياسي قادم.

ذلك التقدير لم يأت من فراغ فبورتسودان نفسها أصبحت مركزاً لتقاطعات السياسة والحرب، ومقراً لسلطة تبحث عن حزام مدني يخفف عزلتها ويمنح أي تسوية مقبلة غطاءً أوسع، ومن داخل الكتلة من يعتقد أن المؤتمر جاء في هذا سياق ترتيب جسم سياسي يمكن الدفع به في مسارات حوار مطروحة، من قبل كامل إدريس ونور الدين ساتي، وبعضها لا يزال في طور الجسّ السياسي أكثر من التفاوض الفعلي.

هنا تحديداً يتسع الشرخ داخل التحالف. فثمة من يرى الكتلة منصة تفاوض يجب الحفاظ عليها بأي ثمن، وثمة من يراها مجرد مظلة استُخدمت أكثر مما أثّرت، وفقدت قدرتها على لعب دور مستقل، وبين الرأيين تقف قيادات تعرف أن وزنها الحقيقي ليس في التحالف ذاته، بل فيما تمثله خارجه.

عمد بلا اطيان

وفي خضم ذلك، يذهب قيادي بارز في أحد الأحزاب المنضوية تحت لواء الكتلة إلى قراءة أكثر تشاؤماً لما جرى في بورتسودان، إذ يرى أن الهدف غير المعلن من الاجتماع ربما لم يكن ترتيب البيت الداخلي بقدر ما هو التمهيد لمسار حوار سياسي تريده بورتسودان ليخرجها من عزلتها التي باتت محكمة بعد مؤتمر برلين. وبحسب تقديره، فإن المطلوب من المؤتمر كان توفير غطاء سياسي لذلك المسار، لإضفاء قدر من الشرعية عليه داخلياً وخارجياً، بما يمنح السلطة القائمة في بورتسودان حزاماً مدنياً تحتاجه في هذه المرحلة الدقيقة. ويضيف أن الحكومة تبدو حريصة على أن تلعب الكتلة دور "المحلل السياسي" لسلسلة تسويات جديدة تُبقي للنظام القديم امتيازاته وشبكات نفوذه وسيطرته على مفاصل الدولة والمؤسسة العسكرية، من دون أن تمس جذور الأزمة أو تفتح الطريق لتحول حقيقي، ولذلك، في نظره، لم يكن المؤتمر سوى محاولة أخرى لإعادة إنتاج المأزق السوداني في صيغة جديدة، عبر تبديل الواجهات والإبقاء على البنية ذاتها.

ويمضي القيادي نفسه إلى ما هو أبعد من نقد المؤتمر، ليطعن في قابلية الكتلة ذاتها للاستمرار كفاعل سياسي مؤثر. فبحسب رؤيته، ارتبط اسم التحالف لدى قطاع واسع من الرأي العام بالفساد والانتهازية السياسية، لا سيما في ما يتصل ببعض مكونات اتفاق جوبا، وهو ما أضعف تماسكه الداخلي وأفقده القدرة على التطور إلى جسم سياسي مستقر. ويقول إن الكتلة لا تستند إلى قواعد جماهيرية حقيقية، ولا إلى قيادة راسخة ذات مشروعية متفق عليها، وإن كثيراً من الشخصيات

المنضوية تحت مظلتها – مثل نبيل أديب والتوم هجو ومبارك أردول – تتحرك بأوزانها الفردية أكثر مما تمثل مؤسسات سياسية ذات امتداد جماهيري، وفي تقديره، فإن هذا الواقع جعل الكتلة أبعد ما تكون عن تشكيل مركز ثقل قادر على فرض رؤية موحدة أو إنتاج قيادة مستقرة، قبل أن يختصر حكمه القاسي بعبارة لافتة: إنها "جسد بلا روح"، وتجمع "عُمَد من غير أطيان"؛ أسماء بلا قواعد، وسقف بلا أعمدة حقيقية.

ثقل اثنين وتهميش ثالث

ظل الصراع الأكثر تأثيراً داخل الكتلة يدور حول محورين لا يحتاجان إلى إعلان رسمي جبريل إبراهيم ومني أركو مناوي. الرجلان يمثلان الثقل الأوضح من حيث النفوذ والموارد والقدرة على الحركة، وكل نقاش تنظيمي داخل الكتلة يُقرأ، عاجلاً أو آجلاً، من زاوية علاقتهما ببعضهما وبقية المكونات، وعندما تضعف المؤسسات، تصبح السياسة لعبة أفراد أكثر من كونها تنافس برامج، بينما ظل صاحب الحزب الأكبر في الكتلة جعفر الميرغني مكتفيا فقط برئاسة شرفية دونما تاثير حقيقي داخل التحالف.

المؤتمر لم ينهِ هذا الواقع، بل كشفه. فالهيكلة التي كان يُفترض أن تُعيد توزيع الأدوار بدت عصية على الإجازة، لأن أي تعديل حقيقي يعني المساس بتوازنات حساسة ولهذا انتهى الأمر إلى ما يشبه الحل السوداني التقليدي تمرير ما يمكن تمريره، وتأجيل ما لا يمكن حسمه.

وثيقة فضفاضة

حتى النظام الأساسي الذي أُجيز، لم يُقرأ داخل القاعة بوصفه نهاية خلاف، بل بداية خلافات مؤجلة، فالوثيقة، بحسب مطلعين، بدت غنية بالمبادئ العامة وفقيرة في التفاصيل الحاسمة، تحدثت عن الشراكة والتنوع والقيادة الجماعية، لكنها تركت أسئلة جوهرية بلا إجابة واضحة من يمثل من؟ كيف تُتخذ القرارات؟ من يحاسب القيادة؟ كيف تُحسم النزاعات؟ ومن يملك الكلمة الأخيرة عند تضارب المصالح؟

في تحالف يقوم أصلاً على تعدد المراكز، ليست هذه أسئلة فنية. إنها أسئلة وجود

وهنا تظهر أزمة الكتلة في صورتها الأوضح: بينما السودان غارق في حرب تعيد تشكيل الدولة والمجتمع، ما تزال قوى داخله أسيرة معاركها الصغيرة. بينما الشارع يسأل عن الأمن والخبز والعودة والسلام، ينشغل بعض السياسيين بمن يتصدر المنصة ومن يوقّع البيان.

لهذا تراجعت صورة الكتلة في المجال العام. لم تعد تُرى باعتبارها جبهة تحمل مشروعاً وطنياً واضحاً، بل كتحالف مثقل بصراعات المواقع، ومشدود إلى إرث اتفاق جوبا أكثر من شدّه إلى المستقبل. وقد يكون في هذا الحكم شيء من القسوة، لكنه أصبح جزءاً من المزاج السياسي العام، والمزاج العام كثيراً ما يسبق الحقائق في تقرير المصائر.

انذار سياسي

ما حدث في مارينا ليس تفصيلاً تنظيمياً، إنه إنذار سياسي فالتحالف الذي نشأ لموازنة خصومه، يجد نفسه اليوم مطالباً أولاً بموازنة تناقضاته الداخلية، وإذا عجز عن إدارة خلافاته وهو في هذه المرحلة، فكيف سيدير استحقاقات أكبر في مرحلة تسوية وطنية معقدة؟

في الجلسة الختامية للمؤتمر، بدا المشهد أقرب إلى "خطاب استعراض" منه إلى لحظة تقييم سياسي جاد. كلمات مُعدة بعناية، عبارات كبيرة عن الدولة، الديمقراطية، والانتخابات، لكن تحت هذا الوهج اللغوي ظل السؤال الأساسي معلقاً: هل يملك هذا التحالف فعلاً القدرة على ترجمة هذه الشعارات إلى بنية

سياسية قابلة للحياة؟؟.

هشاشة وتناقض

هذا التناقض لم يغب عن مداخلة نائب رئيس مجلس السيادة مالك عقار، الذي بدا في خطابه كمن يضع مرآة قاسية أمام المجتمعين أكثر مما يشارك في احتفائهم. أشار إلى أن وجود 19 حزباً فقط من أصل أكثر من 100 كيان سياسي في البلاد يكشف حجم الهشاشة في بنية التمثيل الحزبي، وأن ما يُقدم بوصفه تعددية سياسية ما يزال في حاجة إلى "إدارة حقيقية" قبل أن يتحول إلى نظام فاعل. وبلهجة لا تخلو من نقد مبطن، تحدث عن "أحزاب أنبوبية التوليد"، وعن تنوع سياسي واسع لكنه غير منظم، يحتاج إلى ما هو أكثر من المؤتمرات والخطابات ليصبح قوة سياسية حقيقية.

الأهم في خطاب عقار لم يكن فقط تشخيصه لحالة التشتت الحزبي، بل إشارته إلى أن التجربة السياسية برمتها ما تزال تدور في حلقة مفرغة، وأن الحديث عن الديمقراطية في بيئة لم تُحسم فيها حتى أبسط أسئلة التنظيم السياسي، يظل أقرب إلى الترف النظري. ومن موقعه كقائد سابق لحركة مسلحة، لم يتردد في الاعتراف بأن البلاد "ماشة غلط"، في إشارة تلخص أزمة أوسع من الكتلة الديمقراطية نفسها، لكنها تنعكس فيها بوضوح شديد.

مثالية دون الية

في المقابل، جاء خطاب رئيس الكتلة جعفر الميرغني محملاً بلغة مثالية عن الدولة المنشودة: دولة القانون، والمؤسسات، والجيش القومي، والقضاء العادل، والمساواة بين المواطنين. خطاب يستدعي صورة الدولة أكثر مما يشرح كيف يمكن الوصول إليها. وبين الدعوة للانتخابات وفتح الأبواب أمام الجميع، بدا الخطاب وكأنه يحاول تثبيت فكرة وجود مشروع جامع، في وقت تشير فيه الوقائع إلى تباين عميق داخل هذا "الجامع" نفسه.

لكن المفارقة أن هذا الخطاب، رغم قوته البلاغية، اصطدم بسؤال الواقع الذي لم يغادر القاعة: كيف يمكن لتحالف لم يحسم بنيته الداخلية، ولم يستقر على قيادة واضحة أو آليات قرار صارمة، أن يقدم نفسه كرافعة لمشروع ديمقراطي واسع؟ هنا تحديداً يتبدى الفارق بين "خطاب الدولة" و"واقع التنظيم".

أما عضو مجلس السيادة ورئيس حركة جيش تحرير السودان – المجلس الانتقالي صلاح رصاص، فقد أعاد تثبيت البعد التقليدي في خطاب الكتلة، عبر التأكيد على دعم القوات المسلحة ومواصلة ما وصفه بالتصدي للمؤامرات، إلى جانب الإشارة إلى الانفتاح على كل من يؤمن بدستور الكتلة. وهو خطاب يعكس استمرار المزج بين السياسي والعسكري داخل بنية التحالف، بما يعيد إنتاج نفس المعادلة التي ظلت تعيق تحوله إلى كيان مدني صرف.

وفي المجمل، بدت الجلسة الختامية وكأنها مشهد مكثف لأزمة الكتلة الديمقراطية: لغة سياسية عالية السقف، حضور رسمي لافت، لكن بنية تنظيمية ما تزال تعاني من التشتت، وقيادة تبحث عن توازنات أكثر مما تصنع قرارات، وتحالف يحاول أن يظهر كجسم موحد بينما تفضحه التناقضات عند كل منعطف.

ولذلك، فإن ما بدا في القاعة كـ"تمرين ديمقراطي" وفق توصيف أحد المتحدثين، لم يكن سوى انعكاس لحقيقة أعمق: أن التحالف ما زال في مرحلة اختبار وجوده قبل أن يكون في مرحلة صناعة مشروعه.

ظهر امس، خرج المجتمعون من الفندق، كلٌ يحمل روايته الخاصة عما جرى. بعضهم تحدث عن نجاح معقول، وآخرون عن فرصة ضائعة، وغيرهم عن بداية مراجعة ضرورية. لكن الحقيقة ربما كانت في المشهد نفسه: قاعة أُطفئت أنوارها من دون بيان، وتحالف غادر مؤتمره كما دخله... بأسئلة أكثر من الإجابات.

تحركات إقليمية لإعادة هندسة المشهد
هل تصمد «صمود» ؟

عثمان فضل الله

ملخص

يناقش المقال حراكاً إقليمياً ودولياً متسارعاً لإعادة تشكيل المشهد السوداني وفق حسابات النفوذ أكثر من أولويات السودانيين، في ظل مخاوف من أن يتحول السودان إلى ساحة لتقاطع المصالح، بينما يتراجع صوت القوى الوطنية في رسم مستقبل البلاد.

يسلط الكاتب الضوء على هشاشة التحالفات السياسية، سواء داخل الكتلة الديمقراطية أو تحالف "صمود"، حيث تتعرض الأخيرة لضغوط ومحاولات اختراق ناعمة قد تعيد تشكيلها أو تفكيكها عبر استقطاب مكوناتها وإعادة فرز القوى المدنية في ترتيبات ما بعد الحرب.

يتناول الحراك السعودي والمشاورات الجارية في الرياض باعتبارها جزءاً من مساعٍ لإعادة هندسة التحالفات السياسية، وسط تساؤلات حول ما إذا كانت هذه التحركات دعماً لتسوية شاملة أم محاولة لإضعاف "صمود" وتعزيز موازين قوى تخدم السلطة القائمة والمؤسسة العسكرية.

يخلص الكاتب إلى أن أي تسوية تُبنى على إعادة تدوير النخب أو الانتقائية لن تصمد، وأن نجاح أي مبادرة خارجية يظل مرهوناً باحترام الإرادة الوطنية ومعالجة جذور الأزمة السودانية، وإلا سيظل البلد عالقاً بين حرب مستمرة وسلام مؤجل.

تشهد الساحتان الإقليمية والدولية في هذه اللحظة حراكاً متسارعاً ومحموماً لإعادة ترتيب المشهد السوداني، حراكاً لا تحكمه، في جوهره، أولويات الشعب السوداني ولا تطلعاته المشروعة في السلام والاستقرار والتحول الديمقراطي، بقدر ما تحركه حسابات النفوذ وموازين القوة ومخاوف الفراغ السياسي في بلد يحتل موقعاً بالغ الحساسية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر. فالسودان، الذي أنهكته الحرب، ومزقته الانقسامات، وأضعفته الانهيارات الاقتصادية والإنسانية، بات أقرب إلى ساحة مفتوحة تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية، حيث يسعى كل طرف إلى تثبيت موطئ قدمه في مستقبل البلاد، وحجز مقعد مبكر على طاولة التسوية القادمة.

ولم يعد السؤال المطروح في العواصم المؤثرة هو كيف يتعافى السودان، بل كيف سيُعاد تشكيله، ومن سيمسك بمفاتيح المرحلة المقبلة، ومن سيُستبعد من الصورة، ومن سيُعاد تدويره في هيئة جديدة. وبين هذه الأسئلة الثقيلة، يتراجع صوت السودانيين أنفسهم، أو يُستدعى حين يخدم سردية هذا الطرف أو ذاك.

اختبار هشاشة

في بورتسودان، المدينة التي تحولت بفعل الحرب إلى مركز السلطة والإدارة، انطلقت اجتماعات الكتلة الديمقراطية، وهي اجتماعات جاءت في توقيت بالغ الحساسية، بينما تموج الكتلة بخلافات عميقة، وصراعات مكتومة، وتنافس حاد على المواقع والنفوذ والتمثيل. وعلى الرغم من العناوين المعلنة التي تتحدث عن التوافق ولمّ الشمل وتوحيد الرؤى، فإن ما يجري خلف الأبواب المغلقة يبدو أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

دخل قادة الكتلة إلى الاجتماعات وكل طرف يحمل ملفاً خاصاً، وحسابات لا يعلنها، وتحالفات مؤقتة قابلة للانقلاب في أي لحظة. بعضهم جاء ليمنع خصمه من التقدم، وبعضهم حضر ليحجز موقعاً مبكراً في ترتيبات ما بعد الحرب، وآخرون يسعون فقط إلى ألا يخرجوا من المشهد نهائياً. وفي السياسة السودانية، حيث الولاءات مرنة، والتحالفات سريعة التبدل، كثيراً ما يكون الابتسام على الطاولة مقدمة لطعنة مؤجلة خارجها.

ولهذا تبدو اجتماعات الكتلة الديمقراطية، رغم الضجيج المصاحب لها، أقرب إلى اختبار جديد للهشاشة البنيوية التي ظلت تلازم هذا التكوين منذ نشأته. فهي كتلة جمعت أطرافاً مختلفة المشارب والمصالح، أكثر مما جمعتها رؤية موحدة للدولة أو تصور واضح للانتقال السياسي. ولذلك فإن أي ضغط خارجي أو تنافس داخلي كفيل بإظهار الشروخ التي جرى إخفاؤها مؤقتاً تحت لافتة الضرورة السياسية.

ضربات متتالية

وفي الضفة الأخرى من المشهد، يتلقى التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة "صمود" ضربات متتالية، قد لا تكون صاخبة في ظاهرها، لكنها عميقة الأثر في بنيته الداخلية. فالتحالف، الذي حاول أن يقدم نفسه باعتباره مظلة مدنية واسعة قادرة على تمثيل قطاع معتبر من القوى المناهضة للحرب والداعية للحكم المدني، وجد نفسه في مواجهة ضغوط متزايدة من أطراف إقليمية تسعى إلى إعادة صياغته وفق تصوراتها ومصالحها.

وتعمل هذه الأطراف، بحسب ما يتردد في الأوساط السياسية، عبر أدوات متعددة: الاستقطاب الناعم، وفتح قنوات منفصلة مع بعض المكونات، وإبراز شخصيات على حساب أخرى، وإثارة التناقضات القديمة، وتغذية الشكوك المتبادلة بين القوى المتحالفة. وهي أدوات لا تحتاج إلى صدام مباشر، لأن القوى المدنية السودانية تحمل في داخلها أصلاً إرثاً ثقيلاً من الخلافات وسوء الظن والتنافس على الشرعية الثورية والسياسية.

وفي هذا السياق، برزت الرياض خلال الأسابيع الماضية بوصفها محطة جديدة للحراك السوداني. فقد شهدت العاصمة السعودية نشاطاً سياسياً لافتاً تمثل في وصول وفود من مكونات تحالف "صمود"، وسط تكتم شديد بشأن طبيعة اللقاءات، والجهات المشاركة فيها، والملفات التي طُرحت على الطاولة. وما زاد من أهمية هذه التحركات أن توقيتها جاء متزامناً مع شعور إقليمي متزايد بأن الحرب السودانية دخلت مرحلة استنزاف طويلة، وأن إدارة الأزمة لم تعد كافية، بل بات مطلوباً التفكير في شكل ما بعد الحرب.

وبحسب مصادر سياسية متطابقة، تناولت اللقاءات تطورات الأزمة الراهنة، وسيناريوهات المرحلة المقبلة، وإمكانات إعادة ترتيب المشهد السياسي بما يواكب موازين القوى الجديدة التي أفرزتها الحرب. ووفقاً للمعلومات المتداولة، نال

حزب الأمة القومي النصيب الأكبر من الحضور، إلى جانب وفود تمثل التجمع الاتحادي وحزب المؤتمر السوداني، في مؤشر على اهتمام خاص بإشراك القوى ذات الحضور التاريخي والتنظيمي في أي هندسة سياسية قادمة.

هذا التوزيع في الدعوات لم يمر مروراً عادياً. ففي السياسة، كثيراً ما تقول قوائم المدعوين ما لا تقوله البيانات الرسمية. وحين يُمنح حزب ما حضوراً أوسع، أو يُفتح الباب لشخصيات بعينها، أو يُتجاوز آخرون، فإن الرسالة تصل سريعاً إلى الجميع: ثمة من يجري فرزهم بوصفهم شركاء محتملين، وثمة من يُنظر إليهم باعتبارهم عبئاً أو عقبة.

أسئلة تفتح اسئلة

وتشير مصادر متعددة إلى أن اللقاءات انعقدت بسرية كاملة، وهو ما يعكس حساسية الملفات المطروحة. فالحرب المستمرة في السودان، وتعدد المبادرات الإقليمية والدولية، وتضارب أجندات اللاعبين المؤثرين، كلها عوامل تجعل أي حوار من هذا النوع محاطاً بكثير من الحذر. كما أن الأطراف المشاركة تدرك أن مجرد الظهور العلني في لقاءات مغلقة قد يثير أسئلة داخل قواعدها السياسية، أو يخلق انطباعات بأنها دخلت في ترتيبات غير معلنة.

وبحسب ما يتردد في دوائر المتابعة، فإن المملكة العربية السعودية تدرس طرح مشروع سياسي يقترب في ملامحه من المقاربة التي تدعمها مصر، والقائمة على إعادة تشكيل التحالفات السياسية، وتفكيك الاصطفافات القديمة، والدفع نحو إنتاج كتلة جديدة أكثر قدرة. من وجهة نظر داعميها . على التعامل مع المتغيرات الراهنة.

جوهر هذه الفكرة يقوم على أن البنية السياسية السودانية الحالية استُهلكت، وأن التحالفات التي نشأت بعد الثورة ثم تبدلت بعد الانقلاب ثم أعادت الحرب خلط أوراقها، لم تعد صالحة لإنتاج تسوية مستقرة. ولذلك فإن بعض العواصم المؤثرة باتت ترى أن الحل لا يكمن في جمع الأطراف القديمة نفسها حول الطاولة مرة أخرى، بل في إعادة ترتيبها، ودمج بعضها، وإقصاء بعضها، وصناعة مركز سياسي جديد.

لكن هذه المقاربة، رغم ما تبدو عليه من براغماتية، تنطوي على مخاطر كبيرة. فهي تتعامل مع الأزمة السودانية بوصفها أزمة هياكل وتحالفات فقط، بينما تتجاهل جذوراً أعمق تتعلق بطبيعة الدولة، وعلاقة المركز بالأقاليم، ودور المؤسسة العسكرية، والعدالة الانتقالية، والاقتصاد الريعي، ومسألة السلاح المتفلت، وغياب الثقة التاريخي بين المكونات الاجتماعية والسياسية.

فيمكن لأي وسيط أن يجمع عدداً من الأحزاب

في قاعة فخمة، ويعلن ميلاد تحالف جديد باسم جديد، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنه خلق حلاً جديداً. كثير من التحالفات السودانية انهارت لأنها كانت ترتيبات فوقية لا أكثر، ولأنها نشأت استجابة لضغط اللحظة لا نتيجة توافق حقيقي حول مشروع وطني.

وبحسب أربعة مصادر سياسين تحدثت اليهم مطولا ، فإن نجاح أي مشروع من هذا النوع سيظل رهيناً بمدى قبول القوى السودانية المختلفة له، وقدرته على مخاطبة جذور الأزمة، لا الاكتفاء بإعادة تدوير النخب نفسها في عبوات سياسية جديدة. كما أن موقف الأطراف العسكرية، وتوازنات الميدان، وتأثيرات الحرب على الأرض، ستظل عوامل حاسمة لا يمكن تجاوزها ببيانات حسن النوايا.

محاولات ولكن

وفي المجمل، تبدو الرياض وكأنها تتحول إلى ساحة جديدة لمحاولات كسر الجمود السوداني عبر مقاربة تقوم على إعادة رسم الخريطة السياسية بما يتناسب مع مرحلة ما بعد الحرب. غير أن الطريق إلى تسوية مستدامة لا يزال محفوفاً بالعقبات، لأن أي تسوية لا تقوم على توازن واقعي بين الداخل والخارج ستظل معرضة للانهيار عند أول اختبار.

ووفقا لاثنين من السياسيين القريبين بحسب تقديري من المشاورات السعودية، فإن المشروع السعودي يبدو في ظاهره حراكاً دبلوماسياً يهدف إلى مساعدة السودانيين على تجاوز محنتهم، لكنه في جوهره . وفق تقديرهم . ينطوي على محاولة لتفكيك تحالف "صمود"، بما يصب في مصلحة السلطة القائمة في بورتسودان، ويعزز من حضور المؤسسة العسكرية في مشهد ما بعد الحرب.

وتضيف المعلومات التي حصلت عليها أن بعض الأطراف المشاركة لمست وجود تحفظات تجاه أسماء مهمة وأحزاب بعينها داخل التحالف، وهو ما يثير تساؤلات حول حدود الحياد. فبدلاً من التعامل مع "صمود" بوصفه تكتلاً سياسياً قائماً، جرى التواصل مع مكوناته فرادى، وكأن التحالف مجرد مظلة قابلة للتفكيك لا إطار تفاوضي يجب احترامه، وما يعضد ان الاتجاه السعودي يهدف الى تفكيك صمود هو ما طرحته على قيادات حزب الامة « الواثق البرير، صديق الصادق، ود. مريم الصادق بالإضافة الى محمد المهدي حسن» والقاضي بخروج رئيس الحزب من تحالف تأسيس، وخروج الأمين العام من «صمود» وتوحيد الحزب مقابل دعم الحزب ليعلب دوره في الساحة السياسية.

وبهذا تكون الدعوات ليست مسألة بروتوكولية عابرة. ففي البيئات السياسية الهشة، يُعدّ شكل الدعوة، وترتيب المقاعد، ومن يُستقبل أولاً، ومن يُستبعد من الصورة، جزءاً من الرسائل السياسية الأساسية. وعندما تُخاطب الأحزاب منفردة، يشعر الجميع بأن هناك سعياً لإعادة تعريف الأوزان والأدوار من خارج المؤسسات القائمة.

واذا اخذنا في الاعتبار أن الدعوات وُجهت أحياناً لأفراد بصفاتهم الشخصية، لا عبر كياناتهم، فهذا نمط يفتح الباب أمام خلق قيادات موازية، أو منح شرعية لشخصيات بعينها، أو استخدام الطموحات الفردية والحزبية لتجاوز القرار الجماعي. وهي وصفة مألوفة في إدارة الانقسامات السياسية داخل كثير من البلدان الهشة

وبحسب من تحدثنا اليهم أن هذا الأسلوب

يزرع حالة من عدم الثقة بين المكونات المدنية، في وقت تحتاج فيه هذه القوى إلى أكبر قدر من التماسك. فالقوى المدنية السودانية، المنهكة أصلاً بخلافات قديمة، تجد نفسها اليوم أمام معركة مزدوجة: الحفاظ على وحدتها من جهة، والتعامل مع ضغوط الخارج من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، يُنتظر أن يعقد تحالف "صمود" اجتماعاً مهماً خلال الأيام المقبلة لمناقشة هذه التحركات، وتأثيرها على وحدة الصف الداخلي، وآلية التعامل مع المبادرات المطروحة، والرد على ما يتردد بشأن تحفظات على بعض الأسماء والقوى السياسية داخله.

غير أن المشكلة لا تتعلق فقط بتحالف "صمود" أو الكتلة الديمقراطية، بل بطبيعة المشهد السوداني كله. فالحرب أعادت توزيع القوة، لكنها لم تنتج نظاماً جديداً بعد. والمؤسسة العسكرية لا تزال لاعباً مركزياً. والقوى المدنية لم تستطع حتى الآن بناء جبهة موحدة. والمجتمع الدولي منشغل بإدارة الأزمة أكثر من حلها. والإقليم ينظر إلى السودان من زاوية الأمن والنفوذ والممرات البحرية والهجرة وموازين القرن الأفريقي.

ومن هنا تتزايد المخاوف من أن تتحول المبادرات الخارجية إلى ساحات تنافس إقليمي، أكثر من كونها منصات لإنهاء الحرب. فكل طرف يريد ضمان نفوذه في المستقبل السوداني: هذا يدعم حلفاء سياسيين، وذاك يراهن على شبكات اقتصادية، وآخر يسعى إلى ترتيبات أمنية أو عسكرية تحفظ مصالحه.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن أي جهد خارجي قد يشكل فرصة إذا أُحسن توظيفه. فالسودانيون، حتى الآن، لم ينجحوا في إنتاج تسوية وطنية خالصة، لأسباب تتعلق بعمق الاستقطاب، وغياب الثقة، وهيمنة السلاح، وتعدد مراكز القرار. لكن نجاح أي دور خارجي يبقى مشروطاً بالشفافية، والحياد، واحترام الإرادة الوطنية، وعدم فرض قوائم قبول واستبعاد مسبقة.

فالتسويات التي تُبنى على الانتقائية قد تنجح مؤقتاً في جمع الناس حول طاولة واحدة، لكنها غالباً ما تفشل في بناء سلام دائم. لأن السلام الحقيقي لا يقوم على هندسة النخب فقط، بل على معالجة جذور الأزمة: الدولة المختطفة، والمركز المتضخم، والاقتصاد المنهوب، وغياب العدالة، وتسييس السلاح.

اختبار الرياض.

لذلك تبدو الرياض اليوم أمام اختبار دقيق: هل تستطيع أن تقدم منصة حقيقية لتقريب السودانيين من بعضهم البعض، أم أن تحركاتها ستُقرأ باعتبارها محاولة لإعادة هندسة المشهد وفق حسابات سياسية محددة؟ وهل تنجح بورتسودان في استثمار هذه التحركات لتعزيز موقعها، أم أن التناقضات الداخلية ستفجر الاصطفافات من جديد؟ وهل تتمكن القوى المدنية من تجاوز حساسياتها وبناء جبهة مستقلة القرار، أم تستمر في الدوران داخل دوامة الرعاية الخارجية؟

بين هذه الأسئلة الثقيلة، يبقى السودان في أمسّ الحاجة إلى شيء أبسط وأكثر صعوبة في آن واحد: تسوية عادلة وشاملة، لا تستثني أحداً، ولا تقوم على تفكيك الخصوم وصناعة وكلاء جدد، بل على عقد وطني جديد يعيد تعريف السلطة والدولة والعلاقة بين السلاح والسياسة. وما لم يحدث ذلك، ستظل العواصم تتحرك، والوفود تسافر، والبيانات تصدر، بينما يبقى السودان معلقاً بين حرب لم تنتهِ، وسلام لم يولد بعد.

بين الحرب وسوء الإدارة.. من قتل العملة الوطنية

حيدر المكاشفي

ملخص

يرى المقال أن انهيار الجنيه السوداني لم يعد مجرد أزمة سعر صرف، بل تجلٍّ لفشل أعمق في إدارة الدولة والاقتصاد، حيث تحوّل تدهور العملة إلى مشهد يومي تعجز السلطات عن التعامل معه سوى بالتصريحات، بينما يفرض السوق الموازي نفسه كحاكم فعلي للاقتصاد.

يربط الكاتب بين الحرب وسوء الإدارة بوصفهما السبب الرئيسي في الأزمة، مع توقف الإنتاج، تراجع الصادرات، وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، في مقابل حلول حكومية وُصفت بالشكلية مثل استبدال العملة وسحب السيولة، دون معالجة جذور المشكلة.

تؤكد آراء خبراء اقتصاديين ومصرفيين أن الأزمة تتجاوز شح النقد الأجنبي إلى انهيار الثقة في مؤسسات الدولة، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، بما يعني تآكل فعالية السياسة النقدية وتحول السوق الموازي إلى الاقتصاد الحقيقي.

يخلص الكاتب إلى أن الخطر لا يكمن فقط في ارتفاع الدولار أو تراجع الجنيه، بل في اعتياد السلطة على الانهيار وغياب خطة إنقاذ حقيقية، ما يجعل المواطن يدفع كلفة الأزمة يومياً وسط تآكل المعيشة وتراجع معنى الدولة نفسها.

مع حكومة الأمر الواقع باتت أزمات السودان تُدار بالتصريحات لا بالحلول، ولم يعد انهيار العملة خبراً اقتصادياً بقدر ما أصبح روتيناً يومياً، مثله مثل انقطاع الكهرباء أو طوابير الخبز. الدولار اليوم يتجاوز حاجز الأربعة آلاف جنيه، والجنيه السوداني يواصل رحلة السقوط وكأنه بلا قاع، بينما تقف السلطة موقف المتفرج الذي يكتفي بهز رأسه أسفاً ثم يمضي. إن ما يحدث اليوم ليس مجرد تدهور في سعر الصرف، بل انهيار كامل في معنى الدولة نفسها. فحين يصبح السوق الموازي هو الحاكم الفعلي، والبنك المركزي مجرد شاهد زور على ما يجري، فإننا لا نتحدث عن أزمة إقتصادية عابرة بل عن غياب إرادة سياسية لإدارة الاقتصاد من الأساس كل المؤشرات تقول إن الأزمة ليست مفاجئة ولا غامضة. الحرب المستمرة منذ أبريل 2023 إلتهمت ما تبقى من الاقتصاد، عجلة الإنتاج شبه متوقفة، الصادرات تتراجع، والواردات تتضخم. والنتيجة الطبيعية طلب متزايد على العملات الأجنبية، يقابله شح في الموارد، فتكون النتيجة انهياراً متسارعاً للعملة الوطنية. هذا ليس علماً معقداً، بل بديهيات يعرفها طلاب السنة الأولى في الاقتصاد، لكن يبدو أنها لا تصل إلى مكاتب صناع القرار. الأكثر إثارة للسخرية أن السلطات جربت كل الوصفات الفاشلة الممكنة، من استبدال العملة إلى سحب السيولة، وكأن المشكلة في الأوراق لا في السياسات. وكأن الجنيه انهار لأنه لم يُطبع بشكل أنيق، لا لأنه بلا غطاء اقتصادي حقيقي. النتيجة لا استقرار تحقق، ولا مضاربات توقفت، بل زاد الطين بلة واتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والموازي إلى أكثر من ألف جنيه. أما البنوك فقد اختارت أن تعيش في عالم موازٍ خاص بها، تُثبت أسعارها كأن شيئاً لم يحدث، بينما السوق الحقيقي يركض بسرعة جنونية في اتجاه آخر. هذا مشهد عبثي دولة بسعرين، واقتصاد بوجهين، ومواطن يدفع الفاتورة في كل الأحوال وفي الخلفية تواصل الحكومة بكل برود تحسد عليه طلب العملات الأجنبية لتمويل احتياجاتها، مزاحمةً القطاع الخاص والمواطنين في سوق يعاني أصلاً من الندرة. إنها مفارقة تستحق التأمل، فالسلطة التي فشلت في توفير النقد الأجنبي تنافس شعبها عليه فتأمل. النتيجة النهائية لا تحتاج إلى محلل اقتصادي، أسعار تشتعل، قدرة شرائية تتآكل، وفاتورة معيشة تتحول إلى كابوس يومي. ومع كل ارتفاع جديد للدولار، يتبخر جزء جديد من حياة الناس، بينما الخطاب الرسمي لا يزال يتحدث عن (معالجات) و(إجراءات) لا يرى أحد أثرها إلا في مزيد من التدهور.. المشكلة الحقيقية ليست في الدولار الذي وصل إلى أربعة آلاف جنيه، بل في عقلية إدارة الأزمة. فاقتصاد يُدار بعقلية أمنية وقرارات تُتخذ كردود أفعال وحرب تُقدَّم على كل ما عداها، لن ينتج بالضرورة إلا هذا المشهد الكارثي. باختصار الجنيه لم يسقط وحده. سقطت معه السياسات وسقطت معه المصداقية وربما وهو الأخطر سقط الإحساس بالمسؤولية. ويبقى السؤال الذي لا يريد أحد الإجابة عليه، إلى كم يجب أن يصل الدولار حتى تعترف السلطة أن المشكلة ليست في السوق بل فيها..

وحول هذه الازمة استطلعت آراء بعض الاصدقاء خبراء في الاقتصاد والادارة المالية، قال لي الخبير الاقتصادي إن تدهور سعر الصرف ليس أزمة نقد أجنبي فقط، بل نتيجة مباشرة لانهيار الإنتاج وتآكل الثقة في مؤسسات الدولة. وأي محاولة للعلاج دون معالجة هذين العاملين هي مجرد تأجيل

للأزمة. وهنا تحديداً تكمن الكارثة فالإنتاج متوقف، والثقة معدومة، بينما الحلول المطروحة تدور في نفس الحلقة المفرغة. الحرب لم تدمّر البنية التحتية فقط، بل دمرت الثقة نفسها، الثقة في السوق، في البنوك، وفي المستقبل. ومع غياب الاستقرار، يتحول أي نشاط اقتصادي إلى مغامرة خاسرة، فيتجه الجميع إلى ملاذ واحد هو العملات الأجنبية. وهكذا يرتفع الطلب، ويواصل الجنيه هبوطه الحر بلا سقف. ورغم ذلك تصر السلطات على إعادة تدوير نفس (الوصفات الفاشلة)، استبدال عملة، سحب سيولة، إجراءات شكلية لا تمس جوهر الأزمة. وكأن المشكلة في الأوراق النقدية لا في غياب الاقتصاد الحقيقي. النتيجة لا استقرار تحقق، ولا مضاربات توقفت، بل اتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والموازي إلى أكثر من ألف جنيه. وافادني خبير مصرفي سابق قائلاً إن الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي والموازي تعني عملياً أن السياسة النقدية فقدت فعاليتها، وأن السوق هو من يحدد قيمة العملة، لا البنك المركزي. بمعنى أبسط ان الدولة رفعت يدها، والسوق استلم القيادة. أما البنوك فقد اختارت أن تعيش في عالم موازٍ خاص بها، تُثبت أسعارها كأن شيئاً لم يحدث، بينما الواقع يركض في اتجاه آخر. مشهد عبثي دولة بسعرين، واقتصاد بوجهين، ومواطن يدفع الفاتورة في كل الأحوال. الأكثر إثارة للسخرية أن الحكومة نفسها تنافس المواطنين في سوق النقد الأجنبي الذي فشلت في تنظيمه. وحول ذلك يقول محلل مالي إن استمرار الحكومة في طلب النقد الأجنبي من السوق نفسه يخلق حلقة مفرغة، ترفع الأسعار وتعمّق الأزمة. أي أننا أمام سلطة تغذي الأزمة التي تشكو منها. ومع اتساع السوق الموازي، لم يعد الأمر مجرد ظاهرة جانبية، بل أصبح هو الاقتصاد الحقيقي، بينما تراجعت القنوات الرسمية إلى الهامش. وهذا ليس انحرافاً طارئاً، بل نتيجة طبيعية لسياسات فاقدة للمصداقية، تدفع النشاط الاقتصادي خارج سيطرة الدولة. المشكلة لم تعد في ارتفاع الدولار، بل في اعتياد السلطة على هذا الارتفاع. أخطر ما في الأزمة ليس الانهيار نفسه، بل تحوله إلى وضع طبيعي. فالاقتصاد لا ينهار فجأة بل يُدار حتى ينهار. النتيجة لا تحتاج إلى شرح، أسعار تشتعل، قدرة شرائية تتآكل، ورواتب تتحول إلى أرقام بلا معنى. ومع كل قفزة جديدة للدولار، يتبخر جزء جديد من حياة الناس، بينما الخطاب الرسمي لا يزال يتحدث عن (معالجات) لا يرى أحد أثرها. في النهاية، لا يحتاج السودانيون إلى تقارير ليعرفوا أن عملتهم تنهار، هم يرون ذلك يومياً في الأسواق. ما يحتاجونه هو إجابة واحدة صادقة، هل هناك من يملك خطة حقيقية، أم أن إدارة الاقتصاد تُترك كما يبدو لقانون الفوضى، لأن ما يحدث الآن لا يشبه أزمة عابرة، بل إعادة تعريف قاسية لمعنى الدولة حيث لا تملك السلطة سوى مراقبة الانهيار والتعليق عليه..

العودة إلى الخرطوم.. حين تسبق الأقدام الخدمات

ملخص

تشهد الخرطوم عودة واسعة للسكان بعد سنوات النزوح، لكن هذه العودة تسبق تعافي الخدمات الأساسية، ما يضع العائدين أمام واقع صعب من نقص المياه والكهرباء وتدهور السكن والخدمات الصحية، وسط تحذيرات من هشاشة هذا الاستقرار دون إعادة إعمار حقيقية.

تضاعف تزايد أعداد العائدين الضغوط على بنية تحتية أنهكتها الحرب، خاصة في الخرطوم والجزيرة، حيث تواجه المجتمعات تحديات متشابكة تشمل ضعف الخدمات، تراجع سبل كسب العيش، ومخاطر تهدد استدامة العودة الطوعية.

تؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن العودة، رغم ارتباطها بتحسن أمني نسبي، لا تعني بالضرورة بداية تعافٍ فعلي، في ظل الحاجة العاجلة للاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية حتى لا تتحول العودة إلى شكل جديد من المعاناة.

ورغم الظروف القاسية، يواصل العائدون التكيف عبر مبادرات مجتمعية محدودة وروح تضامن محلية، فيما تظل العودة إلى الخرطوم بالنسبة لكثيرين خيارًا وجوديًا، يختلط فيه الأمل بالمعاناة وانتظار تدخلات تعيد للمدينة مقومات الحياة.

العائدون سبقوا الخدمات، فوجدوا أنفسهم بين أنقاض البيوت وغياب مقومات الحياة الأساسية.»

أفق جديد

في ظل تزايد أعداد العائدين إلى الخرطوم بعد سنوات طويلة من النزوح، تتكشف صورة معقدة لمدينة تحاول النهوض من آثار حرب أنهكت بنيتها التحتية وأثقلت كاهل سكانها؛ فبين رغبة الناس في استعادة حياتهم الطبيعية وواقع الخدمات المتدهورة يجد العائدون أنفسهم في مواجهة تحديات يومية تمس أساسيات العيش الكريم.

في أطراف العاصمة وداخل أحيائها تتكرر مشاهد العائلات العائدة وهي تحمل ما تبقى من ممتلكاتها منازل نصف مهدمة شوارع تفتقر للخدمات، وأحياء تفتقد إلى الحد الأدنى من الاستقرار.

حذّرت المنظمة الدولية للهجرة، في 21 أبريل الجاري من عدم استدامة استقرار 4 ملايين شخص عادوا إلى ديارهم، في حال عدم إعادة بناء البنية التحتية وإنعاش سبل كسب العيش.

وعاد قرابة 4 ملايين سوداني إلى ديارهم من أصل 11,5 مليون شخص فرّوا من منازلهم بعد اندلاع النزاع قبل ثلاث سنوات، حيث ارتبطت العودة باستعادة الجيش سيطرته على ولايات سنار والجزيرة والخرطوم.

نقص الخدمات

يقول أحمد عبد المطلب وهو أحد العائدين في حديثه لـ«أفق جديد»: «رجعنا على أمل نلقى وضع أحسن لكن لقينا البيت متضرر، وما في كهرباء ولا مياه مستقرة».

تشير إفادات مواطنين إلى أن تزايد أعداد العائدين فرض ضغطًا إضافيًا على بنية تحتية تضررت بالفعل جراء القتال، انقطاعات طويلة للمياه واعتماد متزايد على مصادر غير آمنة، وإمداد غير مستقر يؤثر على الحياة اليومية والخدمات الأخرى ونقص في الكوادر والإمدادات، وتراجع في القدرة الاستيعابية، دمار جزئي أو كلي في العديد من المنازل، ما يضطر بعض الأسر للسكن المشترك أو المؤقت.

وذكرت المنظمة أن تزايد أعداد العائدين إلى الخرطوم يفرض ضغوطًا إضافية على البنية التحتية الحضرية التي تضررت بالفعل جراء القتال حيث لا تزال أنظمة المياه وشبكات الكهرباء والمرافق الصحية والمساكن متأثرة بشكل كبي ما يعقد جهود استعادة الخدمات الأساسية.

وأفادت بأن العائدين إلى الجزيرة يواجهون

«تزايد أعداد العائدين يضغط على بنية تحتية أضعفتها الحرب، ويهدد استدامة العودة نفسها.»

أنظمة ومعدات متضررة، مما يهدد سبل كسب العيش وإنتاج الغذاء في لحظة حاسمة من التعافي، في ظل انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات الاقتصادية.

تقول إحدى الأمهات في حديثها لـ«أفق جديد»: «أكبر معاناة لينا هي الماء، بنمشي مسافات عشان نجيبها، والأطفال تعبوا من الوضع».

ضغط كبير

وقال البيان إن هذه التحديات تؤثر على العائدين والنازحين والمجتمعات المستضيفة على حد سواء، حيث يضغط تنقل السكان بين مناطق النزوح والعبور والعودة على الخدمات وسبل العيش والتماسك الاجتماعي.

وعاد 1,8 مليون شخص إلى الخرطوم و1,1 مليون إلى الجزيرة. وأوضح البيان أن تواصل أنماط النزوح والعودة التلقائية المتغيرة يعيد تشكيل المجتمعات، مع فرض ضغوط على أنظمة تعاني أصلًا من الضعف.

وأشار إلى أن ولايات شرق وشمال السودان أصبحت مناطق استقبال حيوية، حيث استضافت نازحين داخليًا ومهاجرين، فيما يؤدي تدفق السكان النازحين إلى ضغط مستمر على الخدمات والموارد في المجتمعات المستضيفة.

وأكد البيان أن هذه المجتمعات تستضيف النازحين رغم أن الكثير منها يواجه صعوبات اقتصادية وتحديات مرتبطة بالمناخ، كما أن الأنظمة الصحية، والبنية التحتية للمياه، وخدمات الحماية، وفرص كسب العيش فيها ترزح تحت ضغط كبير.

وقالت نائبة المدير العام للإدارة والإصلاح في المنظمة، سونغ آه لي، خلال زيارتها إلى السودان، إن بالنسبة لكثير من الناس، يفترض أن تمثل العودة إلى الوطن بداية التعافي، لكن في كثير من الأحيان تعني مواجهة خدمات مدمرة، ومنازل متضررة، وحالة جديدة من عدم اليقين».

وأضافت: «يحتاج الناس إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية وسكن آمن ووسائل لاستعادة سبل عيشهم؛ ومن دون هذا الدعم تصبح العودة الآمنة والكريمة أكثر صعوبة في الاستمرار».

وأفادت بأن المنظمة الدولية للهجرة تعمل على مساعدة المجتمعات في الانتقال من مرحلة الاستجابة الطارئة إلى التعافي والاستقرار والسلام طويل الأمد.

هشاشة مضاعفة

في ظل هذه الظروف تبدو المرافق الصحية غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة بعض المراكز تعمل جزئيًا وأخرى خارج الخدمة. يعلق خالد عابدين بالقول: «لو في حالة طارئة، بتكون مشكلة كبيرة، أقرب مركز صحي ممكن ما يكون فيه علاج أو حتى طبيب».

وقالت المنظمة إن «الكثير من قرابة 4 ملايين شخص عادوا طوعًا يأملون في إعادة بناء حياتهم، لكن دون استثمارات عاجلة لإعادة الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية، وإنعاش سبل كسب العيش فإن هذه العودة قد تصبح غير مستدامة".

وأشارت إلى أن العودة تركزت بصورة كبيرة في الخرطوم والجزيرة بسبب تحسن الوضع الأمني، والضغوط الاقتصادية ولم شمل الأسر ومحدودية الخدمات في مواقع النزوح، إضافة إلى التحديات المتزايدة التي يواجهها السودانيون في الدول المجاورة.

رغم التحديات يحاول السكان التكيف مع الواقع الجديد، مبادرات مجتمعية محدودة ظهرت لتقاسم الموارد وتنظيم الحصول على المياه، لكن هذه الجهود تبقى دون مستوى الحاجة. يقول شاب عاد مؤخرًا لـ«أفق جديد»: «نحاول نتعاون مع الجيران، لكن الضغط كبير، والخدمات ما كفاية لكل الناس».

وأضاف: «على الرغم من قسوة الظروف يظل قرار العودة بالنسبة لكثيرين خيارًا لا بديل عنه. رجوعنا كان ضروري مهما كان الوضع صعب، دي بلدنا ولازم نحاول نعيش فيها».

غير أن استمرار تدهور الخدمات يهدد بتحويل هذا الأمل إلى معاناة طويلة الأمد خاصة في ظل غياب حلول سريعة لإعادة تأهيل البنية التحتية.

تجسد عودة المواطنين إلى الخرطوم مفارقة قاسية، مدينة تستقبل أهلها لكنها غير مهيأة لاحتضانهم؛ وبين أنقاض المنازل وضعف الخدمات تتشكل يوميات جديدة عنوانها الصبر والتكيف، فيما تبقى الحاجة ملحة لتدخلات عاجلة تعيد للمدينة مقومات الحياة الأساسية وتحفظ كرامة من اختاروا العودة رغم كل شيء.

ظاهرة السمسرة..

النساء يقتحمن وساطة الإيجارات في زمن الحرب

ملخص

دفعت الحرب والانهيار الاقتصادي عشرات النساء في الخرطوم إلى دخول مهنة السمسرة، خاصة في وساطة الإيجارات والسيارات، كمصدر دخل بديل في ظل النزوح وفقدان الوظائف. هذا التحول كسر احتكارًا رجاليًا قديمًا، وخلق حضورًا نسائيًا لافتًا في سوق متنامٍ.

كثير من النساء العاملات في السمسرة أكدن أن المهنة وفرت لهن عائدًا جيدًا ومرونة في العمل من المنزل، مستفيدات من وسائل التواصل الاجتماعي في تسويق العقارات وربط الملاك بالمستأجرين، وسط قبول متزايد لدورهن الجديد.

بالتوازي، تصاعدت أزمة الإيجارات في المناطق الآمنة، خاصة كرري، مع ارتفاع الأسعار واشتراط الدفع بالدولار أو مقدمات كبيرة، ما فاقم معاناة المواطنين، بينما يرى مراقبون أن زيادة الطلب وندرة المساكن غذّتا هذه الطفرة السعرية.

وبينما تعكس الظاهرة قدرة النساء على اقتحام مجالات جديدة فرضتها الحرب، تثير أيضًا أسئلة حول فوضى السوق والعمولات، وإمكانية تحويل هذا الحضور النسائي من استجابة ظرفية إلى حق اقتصادي منظم ومستدام.

الحرب غيرت كل شيء».. عبارة تلخّص كيف دفعت الحرب النساء لاقتحام مهنة ظلت حكرًا على الرجال لعقود.

الخرطوم/ أفق جديد

من تحت ركام الحرب، تولد أسواق جديدة في الخرطوم، حيث حملت عشرات النساء هواتفهن وتحولن إلى «سمسارة»، يدِرن وساطة الإيجارات والسيارات من غرف النزوح، بسبب ظروف الحرب والنزوح وانهيار مصادر الدخل التي دفعتهن إلى اقتحام سوق ظل حكرًا على الرجال لعقود، وتُقدَّر حركته اليوم بمليارات الجنيهات.

وتقول غيداء عمر إنها أصيبت بالدهشة عندما كانت تبحث عن منزل صغير لأسرتها ووجدت أن الوسيط العقاري سيدة، فسألتها متعجبة: «هل تعملين سمسارة؟»، فردت عليها ضاحكة: «الحرب غيرت كل شيء».

وتضيف غيداء إنها رغم مخاوفها الأولية، خيّبت السمسارة ظنها إذ وجدت لها منزلًا بالمواصفات التي طلبتها وبإيجار شهري في متناول يدها.

وتابعت لـ«أفق جديد» أن دخول النساء إلى مهن لم يشهدنها من قبل أمر إيجابي، موضحة أن «المرأة تعرف أحوال البيوت جيدًا، لذلك تحرص على أن يكون المنزل نظيفًا والجدران سليمة والحمامات بحالة جيدة، وتراعي وجود الأطفال.

ليست غيداء وحدها من النساء اللاتي دخلن مهنة السمسرة في الآونة الأخيرة، فهناك عشرات النساء ينشطن عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمجموعات المتخصصة في تأجير العقارات والسيارات.

الوضع المادي

وقالت سمسارة، فضلت حجب اسمها، لـ«أفق جديد» إن الوضع المادي هو ما دفعها إلى دخول سوق العمل بعد أن غادر أقاربها منازلهم إلى خارج البلاد.

وأضافت أنها بدأت العمل عندما كانت تبحث لصديقتها عن منزل، فتحدثت إلى أحد أقاربها لتأجير منزله في منطقة الثورات بأم درمان، فوافق ومنحها «عمولة».

وتابعت: «بعد ذلك بادر عدد من أقاربي للتواصل معي لإيجاد مستأجرين يُؤتمنون على منازلهم، ومن هنا بدأ العمل وأصبحت أعرض المنازل عبر تطبيق فيسبوك».

وأشارت إلى أن «البعض يستغرب والبعض يخاف، لكن الحمد لله سارت الأمور على ما يرام ولم أواجه أي مشكلة حتى الآن».

عائد جيد

من جهتها، قالت سهام الضوء لـ«أفق جديد» إنها فقدت وظيفتها بسبب الحرب، ووجدت أن العمل في مجال السمسرة مريح من حيث الوقت ويمكن ممارسته من المنزل، مضيفة أن «العائد جيد» وأنها تلقى تعاونًا من الرجال العاملين في المجال ولم تواجه أي مضايقات.

وعلى الرغم من اتساع الرقعة الآمنة في البلاد، ارتفعت أسعار الإيجارات بصورة كبيرة، خاصة في محلية كرري التي أصبحت تعج بالحياة مع تحسن الخدمات والبيئة وزيادة أعداد المواطنين.

ارتفاع الأسعار

وقال السمسار إبراهيم عوض لـ«أفق جديد» إن أسعار الإيجارات شهدت ارتفاعًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، موضحًا أن أقل شقة مفروشة مكونة من غرفتين يبلغ إيجارها 600 ألف جنيه، في حين تكاد المنازل الأرضية تكون معدومة. وأضاف أن هناك جشعًا من بعض الملاك، إذ يشترط بعضهم الدفع بالدولار، بينما يطلب آخرون مقدم إيجار 6 أشهر.

وقال عبدالله آدم لـ«أفق جديد» إن أصحاب العقارات يستغلون زيادة الطلب وندرة المساكن لرفع الأسعار بشكل مبالغ فيه، مما يفاقم معاناة المواطنين الذين فقدوا مصادر دخلهم.

وأكدت خديجة أبو زيد ارتفاع أسعار الإيجارات بشكل ملحوظ، موضحة أن إيجار المنزل الذي كان 200 ألف جنيه في السابق أصبح يتراوح حاليًا بين 300 و500 ألف جنيه. وأشارت إلى فرض ملاك العقارات شروطًا إضافية، مثل رفض التأجير للأسر الكبيرة أو لمن لديهم أطفال. وأضافت: «وجدنا منزلًا، لكن صاحبه طلب 300 ألف جنيه شهريًا، بالإضافة إلى مقدم شهرين أي 600 ألف جنيه، و300 ألف جنيه أخرى للسمسار»، واصفة هذه الشروط بأنها «غير معقولة».

السداد بالدولار

في المقابل، أرجع الخبير الاقتصادي د. محمد الناير ارتفاع أسعار العقارات في محلية كرري بأم درمان إلى بقائها خارج سيطرة قوات الدعم السريع، ما أدى إلى استقرار سكانها منذ ما قبل الحرب، إضافة إلى تزايد أعداد النازحين

«من تحت ركام الحرب، تولد أسواق جديدة».. توصيف يربط بين الدمار وظهور أنماط اقتصادية فرضتها الأزمة.

إليها، وهو ما انعكس على أسعار الإيجارات والعقارات بالارتفاع.

وأوضح أن الزيادة الكبيرة في الإيجارات تعود إلى اشتراط ملاك العقارات السداد بالدولار، تحوطًا من تراجع قيمة العملة الوطنية.

ودعا النابر ملاك العقارات إلى إعادة النظر في قيمة المقدمات المطلوبة مراعاة للظروف الاقتصادية الراهنة، وإلى تحديد إيجارات معقولة تحقق مصلحة الطرفين: المؤجر والمستأجر.

وقال: «ينبغي التعامل مع هذه القضية بجدية. فعلى الرغم من تضرر مناطق أخرى جراء الحرب، كان من المتوقع أن تنخفض الإيجارات في محلية الخرطوم عقب عودة الحكومة المركزية، لكن ما حدث هو العكس؛ إذ ظلت معظم الإيجارات مرتفعة، وبات بعض الملاك يطلبون السداد بالدولار ومقدمات غير متوقعة. كما كان يُتوقع انخفاض أسعار العقارات بدرجة كبيرة، وهو ما لم يتحقق».

مهن أخرى

وحول ظاهرة دخول النساء في السودان إلى مهنة السمسرة، قال الخبير الاقتصادي محمد النابر إن وجود العنصر النسائي في هذه المهنة لا يتوافق مع توجه الدولة التي تسعى إلى تنظيم المهنة والتقليل منها حتى للرجال.

وأضاف أن وسائل التواصل الاجتماعي سهّلت عمليات الإيجار بشكل كبير، إذ يتم التواصل بين المالك والمستأجر مباشرة دون وسطاء، مشيرًا إلى أن السماسرة دخلوا هذه المنصات للحصول على عمولات.

ودعا النابر العاملين في السمسرة إلى الاتجاه نحو مهن أخرى منتجة بدلًا من هذه المهنة.

وأصبحت ظاهرة دخول النساء مجال «السمسرة» في السودان تتجاوز كونها استجابة مؤقتة لتداعيات الحرب، لتشكل مؤشرًا على تحول أعمق في بنية سوق العمل، حيث تفرض المرأة حضورها في مهن ظلت حكرًا على الرجال لعقود.

ويبقى التحدي: كيف يتحول هذا الحضور الطارئ إلى حق اقتصادي منظم يضمن دخلًا كريمًا للنساء، دون أن ينجرف السوق نحو فوضى العمولات والشروط المجحفة؟

مقصلة الحق فوق رقاب اللصوص..
تفكيك إمبراطورية الظلام وتجفيف منابع الحرب..

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يرى الكاتب أن عمل لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو بات يمثل جبهة موازية للحرب، تستهدف الاقتصاد الموازي وشبكات التمويل التي غذّت الصراع. ويقدّم استمرار اللجنة في عملها من الخارج كرسالة بأن استرداد الحقوق وملاحقة الأموال المنهوبة معركة لا تتوقف رغم ظروف الحرب والتهجير.

يربط الكاتب بين تصنيف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية وبين توسيع فرص استرداد الأصول المنهوبة دولياً، معتبراً أن هذا التحول يمنح اللجنة أدوات قانونية للتعاون مع مؤسسات دولية لتتبع الأموال المهربة وتجفيف منابع تمويل الحرب.

يشير إلى أن عمل اللجنة من الخارج ليس بديلاً اضطرارياً فقط، بل وسيلة لضرب العمق المالي للنظام السابق عبر ملاحقة الاستثمارات العابرة للحدود وشبكات تهريب الذهب وشركات الواجهة، بما يحد من قدرة أطراف الحرب على التمويل وإطالة أمد الصراع.

يخلص الكاتب إلى أن استرداد الأموال المنهوبة ليس مسألة عدالة فحسب، بل ركيزة للسلام وإعادة البناء، إذ إن تجفيف الموارد التي تمول الحرب يُعد، في نظره، خطوة مباشرة نحو تقصير أمدها وتحويل ثروات السودان من وقود للدمار إلى أدوات للتعافي.

في اللحظة التي تتشابك فيها خيوط الأزمة السودانية وتزداد فيها حدة الصراع، جاء الموجز الصحفي للجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة الذي تم بثه يوم الجمعة 24 ابريل 2026 ليميط اللثام عن جبهة قتالية لا تقل ضراوة عن جبهات الميدان، وهي جبهة الاقتصاد والحق المسلوب.

إن استمرار عمل هذه اللجنة من الخارج، رغم تعقيدات اللجوء والتهجير، يبعث برسالة قوية مفادها أن الحقوق الوطنية لا تسقط بالتقادم ولا بالبارود، وأن المعركة الحقيقية اليوم هي معركة تجفيف منابع الموت التي غذت آلة الحرب لسنوات ومازالت من عرق السودانيين ومقدراتهم.

وبعد تصنيف تنظيم الإخوان المسلمين في السودان كجماعة إرهابية، اكتسبت اللجنة بعداً استراتيجياً جديداً، وهو تحول تجاوز التصنيف السياسي ليصبح مفتاحاً قانونياً دولياً يفتح أبواب البنوك والمؤسسات المالية العالمية الموصدة. هذا التصنيف يرفع عن الأموال المنهوبة صفة النزاع المدني في المحاكم ويضعها تحت طائلة قوانين مكافحة تمويل الإرهاب، مما يسهل على اللجنة التعاون مع منظمات دولية رفيعة المستوى مثل مبادرة استرداد الأصول المسروقة «ستار» ((STAR Stolen Asset Recovery Initiative التابعة للبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. هذه المنظمات باتت اليوم ملزمة أخلاقياً وقانونياً بالاستجابة لطلبات تتبع الأصول السودانية المهربة، لأنها لم تعد مجرد أرصدة فاسدة، بل أصبحت وقوداً لعمليات تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي.

أما بالنسبة للذين يتساءلون بشكوك مشروعة حول جدوى عمل اللجنة من الخارج وهي لا تملك سلطة السيطرة الميدانية لتفكيك مفاصل النظام في الداخل حالياً، فإن الإجابة تكمن في طبيعة النظام الموازي الذي أنشأته الجماعة الإرهابية؛ فهذا النظام لم يرتكز يوماً على القواعد المحلية فحسب، بل اعتمد بشكل عضوي على شبكة معقدة من الاستثمارات والشركات العابرة للحدود التي تمثل المخزن الاستراتيجي لتمويل بقائه وتأمين كوادره. لذا فإن عمل اللجنة من الخارج اليوم يركز على تدمير هذا العمق الاستراتيجي، فالتفكيك في الداخل قد تعيقه آلة الحرب مؤقتاً، لكن التفكيك في الخارج هو الذي يحرم قادة النظام من خطة الهروب ومن القدرة على إدارة الصراع بالريموت كنترول عبر تدفقات السيولة الدولية. كما السيطرة الحقيقية في عصر العولمة لا تقاس فقط بالوجود المادي على الأرض، بل بالقدرة على خنق الموارد في الفضاء المالي العالمي، وهو ما تفعله اللجنة الآن عبر وضع اليد على الأصول التي ظن المخربون أنها بعيدة عن يد العدالة، وبذلك يتحول العمل بالخارج من مجرد بديل اضطراري إلى مقصلة قانونية تطوق عنق النظام من حيث لا يحتسب، ممهدةً الطريق لتفكيك ما تبقى في الداخل فور صمت مدافع الحرب.

ويبرز الأثر المباشر لهذا الجهد في قدرته على تقصير أمد الحرب الدائرة؛ فالحروب لا تُخاض بالشجاعة والخطابات فحسب، بل تُخاض قبل كل شيء بالمال الذي يشتري السلاح ويمول المرتزقة ويحرك الماكينات الإعلامية المضللة. وحين تنجح اللجنة في تضييق الخناق على شبكات تهريب الذهب وشركات الواجهة التي تديرها عناصر النظام البائد في عواصم العالم، فإنها بذلك تقطع حبل الوريد عن المحرك المالي للحرب، فاسترداد دولار واحد من هذه الأموال المنهوبة يعني حرمان المليشيات والقوى الظلامية من طلقة رصاص، كما يعني في المقابل خطوة نحو إعادة بناء ما دمرته المدافع، مما يجعل من عمل اللجنة ركيزة أساسية في أي مشروع للسلام المستدام.

وعلى الشعب السوداني اليوم ان يدرك بوعي إن كل مجهود تقوم به اللجنة لكشف حساب مخفي أو استرداد عقار مسجل بأسماء وهمية في الخارج، هو في جوهره عمل وطني يهدف لانتزاع لقمة العيش من أفواه من سرقوها ليعيدوها في شكل قذائف. إنها معركة وعي تتطلب من الجميع الصمود خلف هذه الجهود القانونية، وفهم أن الضغط الدولي عبر مجموعة العمل المالي ((FATF Financial Action Task Force والإنتربول الدولي ليس تدخلاً، بل هو استرداد للسيادة المنهوبة. وفي نهاية المطاف، سيظل عمل هذه اللجنة هو الضمانة الأكبر لأن تؤول ثروات السودان إلى أهلها، لتكون معول بناء في سودان ما بعد الحرب، بدلاً من أن تظل رصيداً في بنوك المهجر يطيل أمد المعاناة والدمار.

حوار كامل إدريس: سؤال الإرادة، غموض الأجندة، ومعضلة التنفيذ

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يناقش المقال دعوة كامل إدريس للحوار بوصفها مبادرة يحيط بها غموض في المرجعية والأهداف، إذ تبدو مفتوحة على أكثر من مصدر سياسي دون تصور موحد، ما يضعف تماسكها ويثير أسئلة حول جديتها كمسار للحل.

يركز الطرح على أن أزمة المبادرة لا تتعلق بفكرة الحوار نفسها، بل بغياب الأجندة الواضحة وآليات التنفيذ والاتفاق على التمثيل وإدارة العملية، ما يجعلها أقرب إلى استجابة ظرفية للضغوط السياسية من مشروع حوار مكتمل الشروط.

يشير الكاتب إلى أن أي حوار لا يسبقه وقف للحرب، وبناء ثقة، وتهيئة سياسية، ولجنة تحضيرية متوافق عليها، يظل معرضًا لإعادة إنتاج الأزمة بدل حلها، مستحضرًا تجربة «حوار الوثبة» كمثال على الحوارات الشكلية.

يخلص إلى أن جدوى الحوار في السودان مرهونة بإعادته إلى مسار سياسي جاد يقوم على وقف الحرب، وضمان الشمول، ومعالجة جذور الأزمة، وتحويل الحوار من شعار سياسي إلى أداة فعلية لإنتاج تسوية مستدامة.

تبدو الدعوة التي أطلقها الدكتور كامل إدريس إلى الحوار في السياق الراهن محمّلة بإشكالات تتجاوز بعدها الإجرائي لتطال أسسها الموضوعية وتوقيتها، في بيئة تتسم بقدر عالٍ من الانقسام وانعدام الثقة بين الفاعلين في المشهد. غير أن هذه الدعوة تظل مفتوحة على تعدد مصادر الإحالة دون أن تستقر على مرجعية واضحة؛ فلا يُحسم ما إذا كانت امتداداً لمبادرة سابقة طُرحت في مجلس الأمن ولم تُقبل، أم أنها إعادة إنتاج للورقة المفاهيمية التي صيغت في يوليو الماضي ضمن إطار تصميم العملية السياسية دون أن تحظى بتوافق داخل معسكر الحلفاء، أم أنها استجابة مباشرة لمخرجات مؤتمر برلين الذي رفضته حكومة كامل ادريس. هذا التعدد في الخلفيات لا يعكس مجرد تداخل في المرجعيات، بل يكشف عن غياب وحدة التصور السياسي الذي يفترض أن يؤسس لأي عملية حوارية جادة، ويضع المبادرة منذ البداية في منطقة رمادية بين الفعل السياسي ورد الفعل.

وينعكس هذا الغموض بصورة مباشرة على طبيعة الأهداف، التي تتراوح بين شعارات عامة دون أن تقترن بآليات تنفيذ محددة أو ضمانات سياسية قابلة للاختبار. فغياب الربط بين الهدف والأداة يجعل الدعوة أقرب إلى علاقات عامة أو «عزومة مراكبية» منه إلى برنامج سياسي قابل للتطبيق. كما أن أجندة الحوار نفسها تظل ساحة خلاف مفتوحة، بين تيار يرى أن جوهر الأزمة السودانية يكمن في بنيتها العميقة المتعلقة بالدولة والسلطة وإعادة إنتاج الصراع، وتيار آخر يختزلها في ترتيبات انتقالية وظرفية تقوم على تقاسم السلطة، وهو ما يعكس اختلافاً جذرياً في تعريف الأزمة قبل حتى الاتفاق على حلها.

وتتعمق المعضلة أكثر، إذ يغيب التوافق حول الجهة المخولة بإدارة العملية الحوارية، وحول معايير المشاركة والتمثيل، وحدود الشرعية السياسية للأطراف المختلفة. هذا الغياب لا يمثل نقصاً فنياً في التصميم، ولكنه يعكس أزمة أعمق تتعلق ببنية التفكير السياسي، حيث تتحول العملية الحوارية إلى ساحة مفتوحة لتجاذب الشرعيات بدلاً من أن تكون إطاراً لتنظيمها. وفي هذا الإطار، يصبح الحوار عرضة للانزلاق نحو إعادة إنتاج العسكرة بحوار مدني، وليس إعادة تشكيل المشهد على أسس جديدة، بما يفقده وظيفة التغيير.

ومن هنا، فإن أي تصور للحوار لا يستند إلى مرجعية واضحة، ولا يضمن شمول الأطراف الفاعلة، ولا يحدد أجندة دقيقة قابلة للقياس، ولا يضع آليات تنفيذ ملزمة، يظل في جوهره أقرب إلى إدارة سياسية للفراغ منه إلى عملية حوارية منتجة. فغياب هذه العناصر لا يؤدي فقط إلى إضعاف فرص النجاح، بل يعيد إنتاج الأزمة بصورة أكثر تعقيداً، ويؤجل مواجهتها دون أن يمس أسبابها العميقة. كما أن هذا التصور يصطدم، في الواقع العملي، بسياقات سياسية وميدانية تتسم بالسيولة، حيث يُعاد توظيف مفهوم الحوار خارج شروطه الحقيقية. فحين يُستدعى الحوار في لحظة أزمة دون استكمال شروطه الجوهرية من مرجعية متفق عليها،

وتهيئة سياسية، وتوافق أولي على قواعده، يتحول من أداة لبناء التوافق السياسي إلى وسيلة لمزيد من التعقيد. وعليه؛ فإن دعوة كامل إدريس مثقلة بتباينات في التصور حول غاياتها وحدودها، ما يجعلها أقرب إلى استجابة ظرفية لميزان ضاغط من التفاعلات السياسية، لا إلى مشروع مكتمل العناصر. هذا القصور لا يقتصر أثره على ضعف المبادرة، وإنما يمتد إلى إضعاف موقع الحوار ذاته كأداة إنتاج سياسي، إذ يُدرج ضمن أدوات لا تتوافر لها شروط النجاح، بما يؤدي تدريجياً إلى إضعاف الثقة فيه كمفهوم قابل للتطبيق.

وتزداد الإشكالية وضوحاً عند النظر إلى طبيعة الأسئلة التي تفتحها هذه الدعوة حول التمثيل والشرعية. فهي تعيد طرح إشكالية من يملك حق التحدث باسم من، وعلى أي أساس تُحدد أطراف العملية السياسية، وفي أي إطار تُدار عملية الحوار. غير أن هذه الأسئلة تظل دون إجابات واضحة، في ظل غياب الأرضية السياسية والإجرائية التي يمكن أن تنتج تمثيلاً متوازناً وشرعياً. ويُفاقم هذا الوضع انفصال الدعوة عن متطلبات التهيئة الضرورية، وفي مقدمتها وقف العمليات العسكرية والاستجابة للكارثة الإنسانية المتفاقمة، بما يجعلها خارج السياق العملي لأي عملية حوار جادة.

ويعزز هذا الانفصال الاستنتاج بأن الدعوة ليست سوى حلقة ضمن نمط متكرر من توظيف الحوار سياسياً، يُستدعى كلما اشتدت الضغوط الخارجية أو اختلت التوازنات داخل المعسكر المتصدع، أو عندما تظهر بوادر تقارب أو تنسيق بين القوى المدنية الرافضة للحرب. وفي هذه الحالات، لا يُستخدم الحوار كأداة لتقريب المسافات، بل كوسيلة لإعادة تفكيك الاصطفاف المدني.

كما أن توقيت الدعوة وسياقها السياسي يعززان هذا الفهم، إذ تبدو أقرب إلى استجابة مباشرة لمخرجات مؤتمر برلين حول السودان، الذي قوبل برفض رسمي، أكثر من كونها مبادرة ذات استقلالية سياسية أو رؤية متماسكة. فبدلاً من تقديم إطار بديل قائم على مرجعية واضحة وأجندة محددة، جاءت الدعوة محمّلة بدرجة من التعويم تسمح بإعادة تموضع دون الدخول في التزامات حقيقية.

تقدم تجربة «حوار الوثبة» في عهد البشير مثالاً دالاً على مآلات هذا النوع من المبادرات، حيث أظهرت أن أي حوار يُطلق دون استحقاقات مسبقة لبناء الثقة وفي مقدمتها وقف العدائيات وضمان الحريات، ينتهي في الغالب إلى التحول إلى منصة شكلية لتثبيت السلطة. فغياب الإرادة السياسية، وتجاوز ضرورة وجود لجنة تحضيرية مشتركة تمثل الأطراف الفاعلة، يؤدي إلى تحويل الحوار لمحاولة بائسة للبحث عن الشرعية وفق منطق الاحتواء، حيث يُعاد ترتيب المعسكر الداخلي دون تغيير حقيقي، إذ يختزل مشهد حوار يدور بين أطراف متشابهة في الانتماء والوظيفة، بينما تُقصى بقية الفاعلين، فيفقد الحوار شرطه الجوهري كآلية للتغيير، ويتحول إلى مجرد إعادة ترتيب داخل المعسكر ذاته على حد قول أحمد مطر: (فعلام يأنفُ لاعبٌ من لاعبٍ وكلاهُما عضوٌ بنفس النادي؟).

تتجلى استحقاقات أي حوار جاد في مجموعة مترابطة من الشروط التي لا يمكن فصل أحدها عن الآخر. في مقدمتها وقف إطلاق النار باعتباره شرطاً لإيقاف ديناميات العنف وفتح المجال أمام حوار متكافئ. ويليه مباشرة بناء مناخ سياسي ملائم عبر إجراءات عملية تشمل ضمان الحريات، ورفع القيود، وتأمين المشاركة غير المشروطة. وعلى المستوى الإجرائي، يتطلب الأمر الاتفاق على لجنة تحضيرية ووضع قواعد لإدارة الحوار، بما يضمن تكافؤ الفرص، ومنع الهيمنة، واحترام التعدد، إلى جانب تحديد أجندة واضحة تعالج جذور الأزمة لا مظاهرها، خاصة ما يتعلق ببنية الدولة، والإصلاح العسكري والأمني، والعدالة الانتقالية. كما يبرز دور الإعلام كعنصر مساند لعملية الحوار كفضاء لتوسيع المشاركة وتعزيز الوعي العام ومقاومة الاستقطاب وخطاب الكراهية، بما يخلق بيئة اجتماعية داعمة للمسار السياسي.

وفي نهاية المطاف، فإن الإشكال لا يكمن في مبدأ الحوار ذاته، ولكن في شروط استدعائه وتوظيفه. فكلما جرى إدراجه خارج سياقه الموضوعي، تحول من أداة لتجاوز الصراع إلى جزء من دينامياته. وعليه، فإن استعادة جدوى الحوار في السودان تقتضي إعادة بنائه على أسس خطة الرباعية التي تشمل وقف الحرب والهدنة الإنسانية وتهيئة المناخ السياسي، وعلى أسس خارطة طريق الخماسية في ملكيتها للسودانيين عبر لجنة تحضيرية وتحديد الأطراف وضبط الأجندة وإقرار ضمانات تنفيذ ملزمة، وعلى ضوء ما توافقت عليه القوى المدنية والسياسية السودانية في مؤتمر القاهرة وفي النداء المشترك للقوى المدنية في مؤتمر برلين، بما يحول الحوار من خطاب مطلق إلى مسار سياسي فعلي قادر على إنتاج حلول مستدامة.

جريمة على ضفاف النيل..

هل أصبح السودان «وكر» الكبتاغون العالمي الجديد؟

ملخص

يرصد التقرير تحوّل السودان من ممر لتهريب الكبتاغون إلى ساحة تصنيع محتملة، مستندًا إلى اكتشاف مختبرات ضخمة أبرزها مصنع الجيلي شمال الخرطوم، الذي ضُبطت فيه معدات قادرة على إنتاج مئات آلاف الحبوب، بما يعكس تمدد اقتصاد المخدرات في ظل الحرب والانفلات الأمني.

يربط التقرير بين انهيار مركز إنتاج الكبتاغون التقليدي في سوريا بعد سقوط نظام الأسد، وانتقال شبكاته إلى بيئات هشة مثل السودان، حيث ساعد تفكك الدولة، وضعف الرقابة، والموقع الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر، على إعادة تموضع هذه التجارة العابرة للحدود.

يناقش التقرير خطورة الكبتاغون بوصفه "كوكايين الفقراء"، لسهولة تصنيعه وانخفاض تكلفته واتساع أسواقه، مع إبراز العلاقة بين الحرب والمخدرات، سواء عبر تمويل الصراع أو انتشار التعاطي بين المقاتلين والشباب، وسط مؤشرات مقلقة لتزايد الظاهرة داخل السودان.

يخلص التقرير إلى أن القضية لم تعد محلية، بل جزء من أزمة عالمية متنامية للمخدرات الاصطناعية، مع تحذيرات من تحول السودان إلى بؤرة جديدة في هذه التجارة، ما يستدعي تعاونًا إقليميًا ودوليًا عاجلًا قبل أن يتحول الخطر إلى واقع يصعب احتواؤه.

هناك رابط بين تفكك الدولة وتمدد اقتصاد المخدرات، بسبب تعدد مراكز القوة وانشغال الشرطة والجيش بمهام قتالية

تقرير - شادي عبد الحافظ

على الضفة الشرقية لنهر النيل، في منطقة الجيلي شمال الخرطوم، حيث تتآكل الخرسانة المسلحة لـ3 مبان ضخمة تحت وطأة الشمس القاسية، وتختلط رائحة الوقود بالغبار، تتقدم وحدة استطلاع عسكرية ببطء شديد وحذر متنام نحو البقعة المسكونة بالألغام. فقبل شهور قليلة، منعت قوات الدعم السريع السكان من الاقتراب من هذه المباني الثلاثة بأي شكل من الأشكال.

يدخل الجنود بحذر، هناك باب حديدي نصف مفتوح يقود إلى قاعة واسعة، حيث لا تزال آثار العمل قائمة، كأن العمال غادروها على عجل. على الطاولات، تقف مكابس أقراص ضخمة، وإلى جوارها خلاطات صناعية عملاقة، تتناثر حولها أكياس تحمل ملصقات مكملات دوائية «بيطرية»، لكن الفحص الأولي يكشف الحقيقة سريعا، فهذا المسحوق الأبيض يدخل في تصنيع أحد أخطر المخدرات وأكثرها انتشاراً في المنطقة، وهو الكبتاغون.

في زاوية أخرى، نلاحظ آلة لا تزال موصولة بالكهرباء، متوقفة عن العمل لكن يبدو أنها كانت تعمل قبل فترة قصيرة، وعلى الأرض بقايا أقراص غير مكتملة، كأنها سقطت أثناء الهروب، لكن الملاحظة الأهم أن ما رُصد في هذا الموقع لم يكن عملية تخزين أو تهريب معتادة، بل خط إنتاج كامل، وما كشفه جنود الجيش السوداني بعد استعادتهم لتلك المنطقة في فبراير/ شباط 2025، هو مختبر صناعي يعمل بكفاءة، قادر على ضخ ملايين الحبوب في السوق، أقيم على بعد كيلومترات قليلة من مصفاة الجيلي النفطية، في موقع يجمع بين العزلة وسهولة الوصول إلى طرق الإمداد.

أشارت التقديرات الأولى إلى مستوى متقدم لدورة إنتاج وتصنيع الكبتاغون، فقد وجد الجنود معدات تقدر قيمتها بنحو 3 ملايين دولار، مع قدرة إنتاجية تصل إلى 100 ألف حبة كبتاغون في الساعة، ومواد خام تكفي لتصنيع 700 مليون حبة، لكن الرقم الأكثر إثارة للقلق كان أن هذا المصنع ليس استثناء ولكنه مجرد نقطة في شبكة معقدة من المواقع المماثلة. وهو ما يؤكد التحذيرات القلقة التي أطلقها باحثون ومسؤولون أمنيون من تحول السودان، الذي كان يُعدّ لفترة طويلة ممر عبور هامشياً، إلى أحد أهم مراكز التصنيع الجديدة لمادة الكبتاغون، على مستوى العالم كله.

سقوط الأسد لم يعنِ نهاية اقتصاد الكبتاغون، بقدر ما عنى تفكك مركزه التقليدي وإعادة توزيع شبكاته

ما هو الكبتاغون؟

بدأت قصة الفينثيلين، المركب الكيميائي الذي عُرف تجاريا باسم «الكبتاغون»، في ألمانيا عام 1961، حين طُرح بوصفه بديلا دوائيا لبعض منشطات الجهاز العصبي المركزية. في ذلك الوقت، بدا العقار واعدا من الناحية الطبية، فقد استُخدم لعلاج اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة، وبعض حالات الاكتئاب.

لكن سعادة العلماء لم تدم طويلا، فعلى مدى نحو ربع قرن، بدأت تتراكم الأدلة على ارتباطه بآثار جانبية شديدة الخطورة، من بينها الهلوسة، والسلوك العدواني، والاعتماد الإدماني، وبحلول الثمانينيات، خرج الفينثيلين من المجال الطبي النظامي، ليدخل حياة أخرى أكثر قتامة في الأسواق غير المشروعة، حيث سُجلت في ألمانيا عام 1984 إحدى أوائل ضبطياته بوصفه مخدرا متداولا خارج الإطار القانوني.

ينتمي الكبتاغون، من حيث تأثيره الطبي، إلى عائلة منشطات الجهاز العصبي المركزي، وهذه الفئة من المواد لا تعمل فقط على إبقاء الشخص يقظاً ومنتبها، بل تعيد أيضا تشكيل التجربة النفسية الآنية بصورة عميقة. فبعد التعاطي، ترتفع مستويات بعض النواقل الكيميائية في الدماغ، وعلى رأسها الدوبامين، وهو جزيء يرتبط بمسارات المكافأة والتحفيز والشعور بالمتعة.

نتيجة ذلك، قد يشعر المتعاطي باندفاعة سريعة من النشاط، وتزايد في الثقة بالنفس، وإحساس بالقدرة على الإنجاز ومواجهة الضغوط، بل وأحيانا بشعور مضخم بالقوة والسيطرة. هذه الاستجابة العصبية هي ما يمنح المادة جاذبيتها الأولية، لكنها في الوقت نفسه تضع الأساس البيولوجي لخطورتها، فمتعاطوه يصفون حالة من النشوة تمتد لساعات، على خلاف مواد أخرى أقصر أثرا مثل الكوكايين.

ومن منظور علم الأعصاب، فإن هذه المدة الأطول تعني أن الدماغ يظل غارقا لفترة ممتدة في حالة تنبيه كيميائي غير طبيعية، وهو ما يضاعف الإغراء بإعادة التجربة، ومع تكرار الاستخدام، يتحول هذا التأثير من تجربة مرغوبة إلى علاقة قسرية، إذ يتكيف الدماغ والجسم تدريجيا مع وجود المادة، فتفقد الجرعات القديمة قدرتها على إنتاج الأثر نفسه، ويصبح المتعاطي بحاجة إلى كميات أكبر لبلوغ الإحساس ذاته.

هذه الظاهرة، المعروفة بـ«التحمل الدوائي»، تمثل إحدى السمات الكلاسيكية للإدمان، وعندما يحاول الشخص التوقف فجأة، لا يواجه فقط غياب النشوة، بل يدخل في طور انسحاب مرهق قد يشمل التعب الشديد، والاكتئاب، والقلق، والانطفاء النفسي، والرغبة القهرية في استعادة الجرعة.

وفي هذه المرحلة، لا يعود التعاطي سعيا إلى المتعة بقدر ما يصبح هروبا من الانهيار الداخلي الذي يسببه الغياب المفاجئ للمادة. الثمن الأثقل يظهر مع الاستخدام المزمن. فالتعرض المستمر لهذا النوع من المنشطات قد يدفع الدماغ والقلب والجهاز العصبي إلى حافة الإنهاك، بل والانهيار التام.

يناقش التقرير خطورة الكبتاغون بوصفه "كوكايين الفقراء"، لسهولة تصنيعه وانخفاض تكلفته واتساع أسواقه، مع إبراز العلاقة بين الحرب والمخدرات، سواء عبر تمويل الصراع أو انتشار التعاطي بين المقاتلين والشباب، وسط مؤشرات مقلقة لتزايد الظاهرة داخل السودان.

تاريخ قصير في السودان

ما سبق يعطينا فكرة علمية صلبة عن طبيعة هذا المخدر «الشرس» و»سهل الإدمان»، ومن ثم يمكن أن نفهم ما يمكن أن يحدث إذا دخل بيتا ما، وما يصيب بلدا ما إذا استشرى داخله، لكن ذلك الجانب العلمي ليس إلا جزءا صغيرا جدا من قصة الكبتاغون في السودان.

لا يُعد وجود الكبتاغون في السودان أمرا جديدا، فقد انتشر في البلاد لعقد من الزمان على الأقل، لكن بشكل أساسي كان السودان نقطة عبور للبضائع المخدرة التي تُنقل بين المنتجين خاصة في سوريا (في عهد الأسد) والمستهلكين (كانت دول الخليج أهم الأسواق التي استهدفتها شبكات تهريب الكبتاغون)، كما يشير مرصد الشفافية والسياسات السوداني، ومن ثم فلم يكن تصنيعه واسع الانتشار في السودان قبل حرب 2023.

مثلا في عام 2010، ضبطت شرطة مكافحة المخدرات السودانية نحو مليون حبة كبتاغون، وفي عام 2014، صادرت السلطات في بورتسودان نحو 1,4 مليون قرص، أي ما يعادل 2,5 طن تقريبا، مخبأة داخل أكياس من الذرة الصفراء محملة في حاويات شحن متجهة إلى لبنان، وذلك وفقا لبيانات شرطة مكافحة المخدرات السودانية.

لكن الأمر تغير في أبريل/نيسان 2015، حينما داهمت الشرطة أول مصنع موثق للكبتاغون في البلاد، في جبل أولياء، على بعد 45 كيلومترا جنوب الخرطوم، بطاقة إنتاجية تتجاوز 5000 قرص في الساعة، وكان يديره أجانب، من بينهم مواطنون من دول عربية وأوروبية. وفي عام 2018، فككت السلطات منشأة أخرى في العاصمة وألقت القبض على ثلاثة أشخاص وصفتهم شبكة أبحاث «إيناكت إفريقيا» بأنهم «زعيم شبكة بلغاري» و»كيميائي» و»مسؤول لوجستي سوري».

بين عامي 2015 و2025، تم توثيق 19 حادثة ضبط للكبتاغون في السودان، أربع منها كانت مداهمات لمختبرات، لكن هذه الحوادث وُضعت في سياق أكبر تجعل السودان معبرا وليس مركزا للتصنيع كما أسلفنا. أما الإنتاج فكان بكميات قليلة، وليس على نطاق صناعي، لكن نقطة التحول التي غيرت تلك الفكرة بدأت بعيدا عن الخرطوم، تحديدا في

يخلص التقرير إلى أن القضية لم تعد محلية، بل جزء من أزمة عالمية متنامية للمخدرات الاصطناعية، مع تحذيرات من تحول السودان إلى بؤرة جديدة في هذه التجارة، ما يستدعي تعاونًا إقليميًا ودوليًا عاجلاً قبل أن يتحول الخطر إلى واقع يصعب احتواؤه.

دمشق.

الانهيار السوري وفراغ السوق

في 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، وصل أحمد الشرع، قائد هيئة تحرير الشام، إلى العاصمة السورية دمشق، عقب إعلان فصائل المعارضة المسلحة بسط سيطرتها على المدينة فجر اليوم نفسه. ظهر الشرع في مقطع مصور أثناء دخوله المسجد الأموي في دمشق، محاطا بعدد من الجنود، في مشهد لفت انتباه الإعلام العالمي، إلى التغيير القادم في سوريا.

فور دخول المعارضة إلى دمشق، انهار نظام الأسد، منهيا ما وُصفت بأنها «أحد أكبر دول المخدرات في العالم». في عهد الأسد، ووفقا لتقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2023 وتحليلات مستقلة لاحقة، كانت سوريا نقطة انطلاق الغالبية العظمى من الكبتاغون الذي وصل إلى أسواق الخليج. أفاد مكتب الأمم المتحدة أنه بين يناير/كانون الثاني 2019 ونوفمبر/تشرين الثاني 2025، أشارت 80% من عمليات ضبط الكبتاغون المبلغ عنها في المنطقة العربية إلى سوريا كبلد المنشأ.

تحركت الحكومة السورية الجديدة بقوة ضد هذه التجارة. ووفقا لدراسة بقيادة خبراء من معهد نيو لاينز للاستراتيجية والسياسات حول تجارة الكبتاغون، قامت القوات السورية بين ديسمبر/كانون الأول 2024 وسبتمبر/أيلول 2025 بتفكيك سبع مختبرات، وداهمت 23 مستودعا، وصادرت أكثر من 200 مليون حبة كبتاغون، وهو معدل إنفاذ قانون فاق كل ما قام به نظام الأسد. بحلول يونيو/حزيران 2025، كانت السلطات السورية الجديدة قد أعلنت تفكيك البنية التحتية للكبتاغون في البلاد إلى حد كبير.

لكن المخدر لم يختف، بل بدا كأنه غير جلده فقط، فكما أوضح المحللان كارولين روز وماثيو زويج في مقال نشر في مجلة فورين بوليسي، فإن سقوط الأسد لم يعنِ نهاية اقتصاد الكبتاغون، بقدر ما عنى تفككَ مركزه التقليدي وإعادة توزيع شبكاته، فحين سقطت السلطة التي وفرت لهذا النشاط غطاء سياسيا وأمنيا ولوجستيا داخل سوريا، تحررت البنية الإجرامية التي تمت هيكلتها على مدى سنوات من ارتباطها بموقع إنتاج ثابت، ومن ثم سمح لمشغليها، الذين هرب الكثير منهم، بالانتقال إلى أماكن أخرى.

بمعنى أوضح، لم يعد منتجو الكبتاغون ومهربوه مضطرين إلى البقاء داخل الجغرافيا السورية أو العمل من خلال مراكز تصنيع كبيرة ومعروفة نسبيا، بل اضطروا إلى نقل الخبرات والمعدات وعلاقات العمل إلى ساحات أخرى أقل انكشافا وأكثر هشاشة من الناحية الأمنية. وأشار تقرير بحثي موجز صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ديسمبر/كانون الأول 2025 إلى أن المهربين بدأوا بالفعل في إنشاء طرق جديدة عبر غرب ووسط أوروبا وشمال إفريقيا. وفيما يبدو، ورث السودان جزءا كبيرا من هذه الشبكات التي كانت تبحث عن بيئة مواتية تزدهر فيها تحت وطأة الحروب والانفلات الأمني.

حرب السودان وازدهار التصنيع

اندلعت الحرب في السودان في أبريل/نيسان 2023، بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي. وفي غضون أشهر، تفككت سلطة الدولة، وانهارت منظومات الجمارك والأمن في المناطق المتنازع عليها، وخرجت مساحات شاسعة من الأراضي – بما في ذلك معظم الخرطوم ودارفور – عن السيطرة المركزية الفعالة.

في ظل الانهيار، كان التوسع في التصنيع المحلي للكبتاغون سريعا وموثقا، ففي يونيو/حزيران 2023، استولت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في السودان على موقع إنتاج في منطقة النيل الأزرق بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 7200 حبة في الساعة، وفي أغسطس/آب 2024 اكتشفت شرطة الأمن الداخلي منشأة في منطقة قري شمال الخرطوم وصادرت ما يقرب من 10 ملايين حبة، وتصاعد الأمر بشكل فج في فبراير/شباط 2025، حيث فكك الجيش السوداني مختبر الجيلي قرب مصفاة الخرطوم النفطية، وهي العملية التي أشير لها في بداية التقرير.

دقت هذه التطورات ناقوس خطر مزعج. فالمنشآت التي كانت تصنع أقل من 10 آلاف حبة

في الساعة باتت في عام 2025 قادرة على إنتاج ما يقارب 100 ألف حبة في الساعة، أي بزيادة قدرها 10 إلى 14 ضعفا في أقل من عامين. ووثقت منظمات عدة أن عام 2025 شهد أكبر عمليات ضبط للمخدرات في تاريخ السودان.

المشكلة الأكبر كانت في التوصيفات التي أقرتها محاضر الضبط، حيث وجد المحققون أن المعدات في الجيلي تشبه إلى حد كبير تلك التي شوهدت في مداهمات المختبرات السورية، وكانت بعض مواد تغليف الكبتاغون التي عُثر عليها في عملية فبراير/شباط، قد أعيد توجيهها «رسميا» إلى شركة بيطرية سورية في دمشق، على الرغم من أن شرعية هذه الشركة محل جدل، مع إشارات إلى أن عناصر إجرامية كانت موالية للأسد نقلت عملياتها إلى إفريقيا لاستغلال انهيار السودان.

يعد الموقع الجغرافي الاستراتيجي للسودان السبب وراء التعامل مع هذا التحول، فالسودان يمتلك ساحلا طويلا يصعب مراقبته، ومن ثم توفر البلاد للمهربين ممر نقل مباشرا وفعالا عبر البحر الأحمر إلى المستهلكين. حيث لا تزال منطقة الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية بكثافة سكانها الشبابية وحدودها الشاسعة، السوق الرئيسي الذي يستهدفه مهربو الكبتاغون. وقد ضبطت السلطات السعودية نحو 700 مليون حبة كبتاغون بين عامي 2014 و2022 في إطار جهودها لحماية حدودها ومحاصرة شبكات التهريب.

وتؤكد عمليات الضبط الأخيرة استمرار نشاط هذا الممر، ففي يناير/كانون الثاني 2025، ضبطت سلطات الجمارك السعودية في ميناء جدة نحو 1,5 مليون حبة كبتاغون مخبأة في غسالة ملابس، وفي أغسطس/آب 2025 أعلنت شرطة دبي، بالتعاون مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات في السعودية، إحباط محاولة تهريب نحو 90 ألف حبة كبتاغون كانت مخبأة داخل أزرار الملابس، وفي يناير/كانون الثاني 2026، ضبطت وحدات مكافحة التهريب في ولاية البحر الأحمر 493 كيلوغراما من الميثامفيتامين الكريستالي و100 كيلوغرام من الهيروين، في واحدة من أكبر الضبطيات المسجلة قرب ميناء بورتسودان.

وقد سجلت السعودية مرارا ضبطيات كبتاغون كبيرة في ميناء ضباء على البحر الأحمر، وهو ميناء يرتبط بخطوط عبور بحرية من الساحل السوداني. من الأمثلة على ذلك ضبط أكثر من 4 ملايين حبة في مايو/أيار 2016 في شاحنة وصلت إلى ضباء على متن عبارة، وضبطيات أخرى متتالية في الميناء نفسه خلال عامي 2023 و2024.

إذا دخل لا يخرج

ما سبق يبين السبب الجيوسياسي الذي يجعل من السودان مركزا محتملا لتصنيع ومن ثم انتشار الكبتاغون إلى العالم العربي، والعالم كله، لكن هناك ما هو أعمق من ذلك، فالأسباب الاقتصادية عادة لها دور مهم لتثبيت وجود الكبتاغون في مكان ما، وانتشاره في الكوكب كله، ويرجع ذلك غالبا إلى ثمنه الرخيص مقارنة بالعقارات المخدرة المناظرة.

هناك اسم شهير للكبتاغون بدأ يشتهر قبل عدة سنوات وهو «كوكايين الفقراء»، فهو يعطي تأثيرا مخدرا قويا مع فارق كبير في السعر مقارنة بالهيروين مثلا. والواقع أن هذا عامل مهم في هذه السوق القذرة، وعلى سبيل المثال زاد استخدام الكبتاغون من قبل متعاطي المخدرات في الشوارع في ألمانيا في أوقات مختلفة في الثمانينيات عندما كان الكوكايين والمخدرات المنشطة الأخرى قليلة الوجود هناك أو باهظة الثمن.

وكانت دراسة صادرة بدورية «crime and justice» قد رصدت استجابة مباشرة لتغيرات أسعار الأمفيتامينات من أقرباء الكبتاغون في مدينة سيدني الأسترالية، حيث كشفت النتائج أن مشتريات تلك المخدرات تنخفض وترتفع بناء على السعر كعامل رئيسي، فمثلا أدت زيادة الأسعار بنسبة 10% إلى انخفاض بنسبة 18%-19% في المبيعات. وفي التجارب نفسها استجاب متعاطو الهيروين للتغيرات في سعر الهيروين بزيادة مشترياتهم بشكل كبير من الأمفيتامينات التي تعد أرخص حتى مع زيادة أسعارها.

أضف إلى ذلك مشكلة ثانية، وهي أنه من السهل نسبيا الحصول على المواد الكيميائية اللازمة لإنتاج الكبتاغون، وكذلك المعدات اللازمة لعملية التحضير، والمشكلة الكبرى أن الأمر لا يقتصر فقط على المعامل المتخصصة التي تبنيها العصابات الكبرى، بل من السهل صناعة هذه المركبات في معامل منزلية وفي أي مكان وبمواد يسهل الحصول عليها، ولا يتطلب تصنيع المخدر الكثير من المعرفة لأنه يتم تركيبه من مواد معروفة ورخيصة وبنسب

وكميات معلومة أيضا، ولذلك رُصد بالفعل تصنيع هذه المخدرات منزليا في كثير من دول العالم.

يؤثر ذلك دورة حياة المخدر خاصة خريطة الانتشار، فالعصابات الكبرى تنشر المخدرات في سلاسل توريد ثابتة تنبع عادة من نقطة محددة في كل مدينة، ويسهل ذلك مهام الجهات الشرطية، أما إذا صُنع المخدر في المنزل فيمكن أن تكون بؤر انطلاقه متعددة ومنتشرة في كل مكان وعشوائية.

وعلى النقيض من المخدرات النباتية المصدر مثل منتجات القنب، فإن تصنيع الكبتاغون عملية ليس لها روابط مباشرة بأرض زراعية، ومن ثم يمكن نقل عملية الإنتاج إلى أماكن متعددة، حسب حالة السوق وحاجته، في الواقع فإن إحدى أسوأ مشكلات الإدمان هي إمكانية تقريب المسافة بين المصنع والمستهلك، أضف إلى ذلك أنه يتم إنتاج تلك الحبوب في مختبرات صغيرة، فيُضعف ذلك احتمال اكتشافها وتدميرها مقارنة بحقول الخشخاش الكبيرة أو الماريجوانا مثلا. ونظرا إلى أنه يمكن وضع 5000 حبة من الكبتاغون داخل عبوة صغيرة مثل علب الأحذية على سبيل المثال، فمن السهل جدا إخفاء هذا المخدر لنقله إلى الخارج.

المخدرات والحرب

ما سبق يؤكد أنه إذا دخل الكبتاغون دولة ما، فإنه من الصعب أن يخرج منها بسهولة إلا مع حملات أمنية موسعة تستمر لسنوات طويلة، لأنك في هذه الحالة لا تطارد بائعين كبار فقط، بل أيضا آلاف المصنعين والبائعين الصغار، لدرجة أنه يمكن لبائع أن يقوم بالعمل على سوق يمثل قرية صغيرة فقط، هؤلاء يحققون أرباحا هائلة من تصنيع وبيع وتصدير مخدر رخيص.

يتسع هذا السوق بوجود نزاع عسكري في الدولة، فهناك رابط واضح بين تفكك الدولة وتمدد اقتصاد المخدرات، بسبب تعدد مراكز القوة، وضعف التنسيق بين الأجهزة، وانشغال الشرطة والجيش بمهام قتالية، وصعوبة مراقبة الحدود الطويلة والوعرة، كلها عوامل ترفع احتمالات التهريب دخولا وخروجا.

والأمر لا يتوقف فقط على غياب الأمن والسلطة، فمبيعات الكبتاغون تخدم سوقين متميزين ومربحين في تجارة كهذه، الأول الشباب في الفئات العمرية الصغيرة، والثاني المقاتلون في مناطق النزاع، ولهذا قصة طويلة تصل إلى أواخر الثلاثينيات، إذ تم توزيع الأمفيتامينات خلال الحرب العالمية الثانية في معسكرات الحلفاء والمحور، بل إنه بسبب بيع فائض الحرب الهائل، استمرت هذه الموجة الأولية من استخدام الميثامفيتامين حتى أواخر الأربعينيات، وتخطى الأمر اليابان وشرقي آسيا بشكل عام لينطلق على نطاق واسع في أوروبا وأمريكا الشمالية.

في السياق العسكري، يُطلق على الكبتاغون لقب «الشجاعة الكيميائية» بسبب استخدامه في العمليات العسكرية وأعمال الشغب، للأسباب سالف ذكرها، والمرتبطة باليقظة والقدرة على التحمل، إذ يعطي ذلك المقاتل شعورا بأنه لا يُقهر. وفي حين أن المخدرات تُستخدم في العديد من الصراعات، من ميانمار إلى أفغانستان ومن بيرو إلى سريلانكا بحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الكبتاغون بالنسبة لفريق من الباحثين يُعد طفرة في هذا النطاق، لأنه أصبح يُستخدم في أعمال العنف بشكل عام ونقصد هنا أعمال الشغب وليس فقط الحرب.

وبشكل عام يتفق الباحثون على أن هناك علاقة واضحة بين المخدرات والصراع. نعم، لا تتسبب المخدرات بشكل مباشر في حدوث حروب وصراعات غالبا، ولكنها تؤدي دورا مهما في إطالة مدة الحرب وحدتها، ليس فقط بسبب الإضافة الكيميائية التي تضعها في أدمغة المقاتلين، بل كذلك لأن جانبا من الأطراف المتقاتلة عادة ما يتحصل على موارده من تصنيع وبيع الكبتاغون، هذا ما حدث في سوريا، ويخشى بعض الخبراء من أنه قد حصل فعلا في السودان.

وعلى سبيل المثال، تشير سيطرة الدعم السريع على مواقع إنتاج معروفة للمخدر، ومع سجلها الحافل بالتربح من اقتصادات غير مشروعة وغير رسمية متعددة، هناك دلائل متزايدة على تورط محتمل للدعم السريع في إنتاج الكبتاغون في السودان أو تسهيله للأمر. وقد وقعت أكبر عمليتي ضبط لمختبرات في شمال الخرطوم في أحياء كانت معاقل محصنة لقوات الدعم السريع.

أضف إلى ذلك نقطة أخرى مهمة، وهي أنه خلال أوقات النزاع العسكري تزدهر تجارة المخدرات بسبب عوامل تتعلق بسكان تلك المناطق من المدنيين أنفسهم، فمع التوتر الدائم

والصدمات المرتبطة بالحرب وانخفاض الدخل وارتفاع نسب البطالة وسرعة حدوث التغيرات الاجتماعية تزداد احتمالات أن يلجأ الأفراد إلى المخدرات كآلية للتكيف مع قسوة الحدث، وقد أظهرت مجموعة كبيرة من الأبحاث وجود علاقة واضحة بين تعاطي المخدرات والإصابة بالصدمات وأعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

مع توفر المخدرات بسبب اختلال البنية التحتية للدولة الواقعة في قلب الصراع، فإن الأمر يشبه وضع النار إلى جوار البنزين. في السودان، هناك مؤشرات بالفعل على اتساع دائرة التعاطي، لكن السودان يفتقر إلى مسوح وطنية حديثة وموثوقة تسمح بتقدير حجم انتشار الكبتاغون بين عموم السكان بدقة.

ما نعرفه أن معظم متعاطي المخدرات في السودان حاليا «يبدون من الشباب»، مع معدلات مرتفعة تم الإبلاغ عنها بين المقاتلين، بما يتفق مع وجهة النظر البحثية في هذا النطاق، يأتي ذلك في سياق إغلاق مراكز علاج الإدمان المتخصصة وضعف خدمات الصحة النفسية، ما جعل الاستجابة للمشكلة أكثر هشاشة، في وقت تؤكد فيه منظمة الصحة العالمية أن النظام الصحي السوداني يمر بأزمة أعمق بعد ثلاث سنوات من الحرب، مع تقلص الوصول إلى الخدمات الصحية في مناطق واسعة.

وفي شرق السودان تحديدا، تظهر إشارات مقلقة إلى توسع تعاطي المخدرات الاصطناعية بين الفئات الأصغر سنا، وإن كان الحديث هنا يدور في الغالب عن الميثامفيتامين أكثر من الكبتاغون وحده، ولكنه من نفس العائلة، ومن ثم يمكن أن يعطينا صورة عن انتشار تعاطي الكبتاغون كذلك، وقد نقل عن نشطاء المجتمع المدني هناك أن تعاطي الميثامفيتامين تم رصده حتى بين أطفال في سن 12 عاما.

مشكلة العالم الكبيرة

يجتمع ما سبق من سياقات علمية واجتماعية وسياسية وعسكرية لوضع الكبتاغون في بؤرة الاهتمام ليس فقط في السودان، بل في العالم كله وفي المنطقة العربية بالأخص، ليصبح أشبه ما يكون بقنبلة يمكن أن تنفجر في أي وقت.

والمشكلة الكبرى أن هذا النوع من الأنشطة غير المشروعة لا يمكن القضاء عليه بسهولة كما أسلفنا، فحتى لو توقفت تلك النزاعات الآن فورا، ووقف الجميع في مواجهة الكبتاغون، فإنه يصعب إيقاف هذه الأنشطة، فقد نشأت بالفعل تجارة تقدر قيمتها بأكثر من 57 مليار دولار، أصبح لها رجال أقوياء يديرونها مع آلاف من العاملين ومناطق سيطرة وسلطة وعلاقات متشابكة معمقة تحكمها مصالح مشتركة، وهي شبكات تصبح أقوى مع الزمن ولا يسهل تفكيكها، وتستغرق تصفية تلك الشبكات الكثير من الوقت والجهد.

يأتي ذلك في سياق مشكلة عالمية أكبر، فالمخدرات المصنعة صارت واحدة من أكبر مشكلات المخدرات عالميا، وربما الأسرع توسعا والأصعب في المكافحة، في حركة تقودها بالأساس المنبهات الأمفيتامينية وعلى رأسها الكبتاغون، ووصلت ضبطيات هذه الفئة إلى مستوى قياسي في عام 2023 وشكلت نحو نصف جميع ضبطيات المخدرات الاصطناعية عالميا.

وخطورة هذه المخدرات لا ترجع فقط إلى حجمها، بل إلى طبيعتها نفسها، فخلافا للمخدرات النباتية مثل الأفيون أو الكوكايين، يمكن تصنيع المخدرات الاصطناعية في أي مكان تقريبا كما أسلفنا إذا توفرت المواد الكيميائية الأساسية ودرجة من الخبرة الفنية، ما يجعل الإنتاج أقرب إلى صناعة متنقلة يصعب اقتلاعها

على مستوى العبء العالمي الأوسع، يقول مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة إن 30 مليون شخص استخدموا الأمفيتامينات في عام 2023 فقط، والواقع أن الأمر لا يتعلق فقط بالكبتاغون، فكل شيء تغير في عالم المخدرات، التهريب يتم الآن عبر شبكات لامركزية إذا انقطع لها ذراع فهناك آلاف الأذرع، كما أن أساليب التهريب تطورت وصولا إلى استخدام المسيرات لنقل حمولات صغيرة متعددة.

لهذه الأسباب مجتمعة، لا يبدو أن العالم سيتخلص من هذه النوعية من المخدرات قريبا، إنه سوق تتوفر له حاليا كل سبل النجاح وتتطلب مواجهته تعاونا عابرا للحدود بين دول عدة، وتبادلا للبيانات بين السلطات المختصة في الوقت الفعلي، للإمساك بكل أذرع الأخطبوط. بدأ هذا يحدث بالفعل، ونأمل أن يضع في مرحلة ما نهاية لسوق المخدرات الاصطناعية المزدهر في العالم كله.

المصدر: الجزيرة

السودان.. نساء في مواجهة العطش..

أزمة مياه الشرب في الأبيِّض والنهود.. رحلة الماء والمخاطرة اليومية

ملخص

تعكس أزمة المياه في الأُبيِّض والنهود جانباً قاسياً من الحرب في السودان، حيث أدى تدمير البنية التحتية والنزوح الكثيف إلى تفاقم العطش، فيما لا يغطي إنتاج المياه في الأُبيِّض سوى نصف الاحتياج اليومي. ومع تراجع حصة الفرد، تحوّل الحصول على الماء إلى معركة يومية للسكان.

في النهود والأُبيِّض، تتحمل النساء العبء الأكبر في مواجهة الأزمة، إذ يخضن رحلات شاقة ومحفوفة بالمخاطر لجلب المياه وسط انعدام الأمن وارتفاع الأسعار. وتكشف هذه الرحلات عن معاناة مضاعفة تشمل الخطر الجسدي، والضغوط الاجتماعية، ومشقة تأمين احتياجات الأسر الأساسية.

الحرب لم تعمّق فقط أزمة العطش، بل جعلت المياه نفسها جزءاً من الصراع، مع تعطل الآبار ومحطات الضخ ونقص الوقود ومواد التعقيم. كما تزداد المخاطر الصحية مع الاعتماد على مصادر غير آمنة، ما يهدد بانتشار الأمراض في بيئة أنهكتها الحرب وضعف الخدمات.

وسط هذه الأزمة، تبرز مبادرات محدودة لتخفيف المعاناة، لكنها تبقى أقل من حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة. وتكشف قصة المياه في كردفان عن صورة أوسع لانهيار الخدمات في السودان، حيث تقف النساء في الصف الأول لمواجهة العطش، حاملات عبء البقاء في زمن الحرب.

«لم يعد الحصول على مياه الشرب مسألة خدمية عادية، بل معركة يومية يخوضها المدنيون، بخاصة النساء.»

حسام حامد

يواجه إقليم كردفان، غرب السودان، أزمة مياه حادة نتيجة أسباب جغرافية ومناخية في ضوء بعد المسافة عن نهر النيل الذي يغذي السودان بالمياه العذبة، وفي ظل مشاكل في الطاقة والاعتماد على الآبار الجوفية فإن الحصول على مياه الشرب لا يُعتبر مسألة خدمية عادية وحسب، بل تحوّل إلى معركة يومية يخوضها المدنيون، بخاصة النساء، في ظل الحرب التي اندلعت في البلاد منذ أبريل 2023 وما تبعها من انهيار واسع في البنية التحتيَّة للخدمات الأساسية.

وتبرز مدينتي الأُبيِّض والنهود أنموذجاً واضحاً لأزمة المياه المتفاقمة في السودان، إذ تتقاطع عوامل الحرب والنزوح وتعطل شبكات الإمداد مع أدوار اجتماعية تقليدية تتحمل النساء عبئها الأكبر، إذ تقع على عاتقهن مهمة جلب المياه والطهو وإدارة الحياة اليومية داخل الأُسر.

«الأُبيِّض».. نصف الاحتياج فقط

تواجه مدينة الأُبيِّض، عاصمة ولاية شمال كردفان، أزمة مياه حادة بسبب تعطل معظم مصادر الإمداد نتيجة الحرب. ويقدر مسؤول هيئة المياه بالمدينة «الاتاسي عيسى»، في حديث لقناة الجزيرة، أن الاحتياج اليومي للمياه يصل إلى نحو 70 ألف متر مكعب، بينما الإنتاج الحالي يقف عند 35 ألف متر مكعب فقط، أي حوالي نصف الحاجة.

ومنذ اندلاع القتال في غرب السودان، توافد نحو مليون نازح إلى المدينة، مما أدى إلى انقطاع المياه عن العديد من الأحياء واعتماد السكان على مصادر بديلة كالآبار المحلية وشراء المياه بالصهاريج.

وتفاقمت الأزمة بعد توقف بعض المصادر الشمالية للمياه، بخاصة الآبار ومحطات الضخ المتأثرة بالمعارك في إقليم كردفان، بالإضافة إلى تعطل خطوط الإمداد من مناطق أخرى. كما استقبلت المدينة أعداداً كبيرة من النازحين الفارين من المناطق المختلفة، إذ يُقدَّر وجود أكثر من 160 ألف أسرة نازحة داخل الأُبيِّض ومحيطها، مما زاد الضغط على الموارد المائية المحدودة.

وجراء هذه الأوضاع، انخفضت حصة الفرد اليومية من المياه إلى حوالي 10 لترات فقط، وهي أقل بكثير من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمات الصحية للاستخدامات الأساسية كالشرب والطهي والنظافة.

جهود محدودة لتخفيف الأزمة

وعلى رغم صعوبة الوضع، برزت بعض المبادرات المحلية لمحاولة التخفيف من أزمة المياه، في السياق يقول «جاد الله»، وهو عامل في هيئة مياه كردفان، إن الأوضاع تحسنت نسبياً خلال موسم الخريف، إذ ساعدت الأمطار في تخفيف الضغط على مصادر المياه، كما أشار إلى أن قوات «الدعم السريع» وفرت بعد فترة من دخولها مدينة النهود بعض تناكر المياه لنقلها إلى الأحياء والقرى المجاورة؛ وبحسب «جاد الله»، يبلغ سعر برميل المياه نحو «ثلاثة آلاف جنيه سوداني» في النهود والقري المجاورة، وهو مبلغ يعتبره بعض السكان في متناول اليد، لكنه يظل عبئاً كبيراً على النازحين الذين يعيشون في مساكن مؤقتة ولا يملكون مصادر دخل ثابتة.

الحرب تضرب البنية التحتية

إلى ذلك، لم تكُن أزمة المياه في كردفان منفصلة عن سياق الحرب في السودان، بل جاءت نتيجة مباشرة لها، فالمعارك أدت إلى تدمير أو تعطيل العديد من مرافق المياه، بما في ذلك الآبار وخزانات التخزين ومحطات الضخ وشبكات التوزيع، كما أدى نقص الوقود وقطع الغيار ومواد تعقيم المياه مثل الكلور إلى صعوبة تشغيل المحطات المتبقية؛ وفي بعض المناطق أصبحت موارد المياه نفسها جزءاً من الصراع، حيث يؤثر التحكم في الآبار وخطوط الإمداد على قدرة المُدن والقرى في الحصول على المياه.

في النهود؛ تعمد المدينة على مصدر رئيس للمياه العذبة متمثلاً في آبار جبل حيدوب الجوفية والتي تقدر دراسات قديمة إبان فترة حكم الإنجليز حسب إفادات «مسؤول سابق بهيئة المياه» بأن المدينة شيدت فوق بحيرة جوفية.

وأضاف أن تلك الدراسات غير متوفرة ضمن أرشيف المدينة للأسف، مشيراً إلى أن (آبار جبل حيدوب) تكفل المياه الصالحة للشرب لجميع القرى التي تقع على مسافة 35 كيلو متر ضمن محيط المدينة، مضيفاً أن الجانب الغربي للمدينة هو الأكثر كثافة سكانية لأن أقرب مدينة ود بندة تقع على مسافة 68 كيلو متر، ولذلك فإن ما يقدّر بنحو 25 قرية أو تزيد تقع في هذه المساحة الفاصلة، تعتمد اعتماد دائم في المياه على آبار مدينة النهود وقال أن اكتفاء المدينة بالمياه بصورة

«في الأبيِّض لا يغطي إنتاج المياه سوى نصف الاحتياج، فيما تتراجع حصة الفرد إلى ما دون الحد الأدنى للحياة الكريمة.»

يومية يقف على عدّة مسببات من بينها ظروف الطاقة وغياب الكهرباء المعتمدة على (مولدات الفيرنس) عن المدينة لما يقارب الثلاثة أعوام.

وأشار بأن تلك الفترة كانت خلالها المدينة تعتمد على آبار قدمتها هيئة المياه كعطاء للمستثمرين بالمدينة، وكانت تلك الآبار هي المعتمد عليها في ظل اعتماد آبار المدينة على الطاقة الشمسية ومشاكل التوليد الكهربائي، وأشار إلى أن المدينة فقدت معظم سكاناها بما فيهم مُلاك وسائقي (تناكر المياه) التي كانت تنقل المياه لجميع الأحياء والقرى المجاورة، وأضاف أن «معظم العاملين في هذا المجال فضلوا عدم المخاطرة بسيارات نقل المياه من التناكر خوفاً من سرقتها».

تحذيرات أُمميَّة

في الأثناء، حذَّر مدير الطوارئ في برنامج الأغذية العالمي «روس سميث» في حديث نقله موقع «التنوير» عن صفحة «سميث» بمنصة «إكس» من تزايد الاحتياجات الإنسانية في شمال دارفور وكادوقلي عاصمة جنوب كردفان، حتى تاريخ 14 ديسمبر الماضي، مشيراً إلى أن فرار المدنيين من المناطق المحاصرة لا يعني وصولهم إلى الأمان، إذّ تصل معظمهم إلى مناطق مزدحمة تقل فيها المساعدات، كما هو الحال في الأُبيّض، وتتفاقم المعاناة الإنسانية في السودان جراء الحرب المستمرة بين الجيش والدعم السريع منذ أبريل 2023، والتي خلفت عشرات الآلاف من القتلى ونزوح نحو 13 مليون شخص، بسبب الخلاف على توحيد المؤسسة العسكرية.

«النهود».. أزمة مختلفة

في مدينة النهود بولاية غرب كردفان، تبدو الأزمة مختلفة قليلاً لكنها لا تقل خطورة، يقول «عبد السميع» وهو «اسم مستعار لأحد أبناء المدينة الذين لم يغادروها منذ اندلاع الحرب في السودان»، إن الفترة التي أعقبت دخول قوات «الدعم السريع» إلى النهود (حوالي 200 إلى 210 كيلو متر عن الأُبيِّض) شهدت شُحاً حاداً في المياه، خاصة مع موجة النزوح الجماعي التي دفعت العديد من الأُسر إلى مغادرة المدينة نحو القرى المجاورة؛ لكن هذه القرى لم تكُن مستعدة لاستقبال هذا العدد الكبير من السكان، ما أدى إلى استنزاف حصصها المحدودة من المياه.. ويضيف «عبد السميع» أن بعض الأهالي اضطروا للعودة من قراهم إلى أطراف المدينة بواسطة الدواب أو عربات «الكارو» لجلب المياه، في رحلات شاقة ومحفوفة بالمخاطر؛ ويعتقد أن العديد من هذه الرحلات في الأيام الأولى شهدت اعتداءات من متفلتين أو لصوص استغلوا حالة الفوضى الأمنية.

النساء في الخط الأمامي للأزمة

في مجتمع كردفان، كما هو الحال في العديد من المناطق الريفية في السودان، يتحمل النساء

«كل رحلة لجلب المياه قد تعني ساعات من الانتظار أو السير، وربما مواجهة مخاطر أمنية أو اجتماعية.»

عادة مسؤولية جلب المياه وطهي الطعام. مع تفاقم أزمة المياه، أصبحت هذه المهمات أكثر صعوبة وخطورة، حيث تضطر النساء إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى الآبار أو نقاط التوزيع، وغالباً في ظروف أمنية غير مستقرة.

في السياق، يقول تاجر في سوق الأُبيِّض إن النساء يتعرضن لمخاطر متعددة أثناء جمع المياه، تشمل التحرش، الابتزاز، وأحياناً الاعتداءات الجسدية. يرى أن ضعف الأمن وغياب الرقابة خلال ظروف الحرب يزيد من احتمال وقوع مثل هذه الحوادث. ويضيف أن بعض النساء يعانين ضغوطاً داخل الأسر بسبب التأخر في جلب المياه أو نقصها، مما يزيد من معاناتهن النفسية والاجتماعية.

قصص صامتة

وفي السياق وبحسب «عبد السميع»، فإن بعض النساء اللواتي تعرضن لاعتداءات أثناء رحلات جلب المياه يفضلن الصمتْ وعدم الحديث عن ما حدث لهُن، ويعزو ذلك إلى الخوف من الجُناة أو من الوصمة الاجتماعية، إضافة إلى القلق من أن يؤدي الكشف عن الحادثة إلى صراعات أو انتقام قد يعرّض أفراد الأُسرة للخطر؛ ويقول إنه حاول التحدث مع إحدى الضحايا لكنها رفضت الإدلاء بأيّ تفاصيل، وهو ما يعكس حجم الضغوط الاجتماعية التي تواجهها النساء في مثل هذه الظروف.

خطر صحي متزايد

إلى جانب المعاناة اليومية في الحصول على المياه، تبرز مخاطر صحية متزايدة نتيجة الاعتماد على مصادر غير آمنة، فالمياه غير المعالجة قد تؤدي إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه مثل الإسهالات الحادة والكوليرا، ومع ضعف الخدمات الصحية في مناطق النزاع، تصبح هذه الأمراض أكثر خطورة، خاصةً على الأطفال وكبار السن، ذلك بخلاف أنّ غياب المياه الصالحة للشرب يؤدي تأكيداً إلى قِلة مصادر المياه المستخدمة في النظافة سواء غسل الملابس أو النظافة الشخصية، وهو ما يفاقم من الأوضاع الصحية للنازحين.

وفي السياق، أحد المواطنين الناشطين في العمل الطوعي بكردفان، قال إنه تعرض لمضايقات كثيرة من عناصر الأمن، وقال إنه تعرض للاعتقال لمدة شهر كامل لمجرد تقدمه بإفادات حول النزوح وأزمات المواطنين، عبر «راديو دبنقا» وقال إن له قضايا مفتوحة في المحاكم ولا يستطيع التحدث في ظل هذه الظروف، برغم أن عمله في المنظمات الطوعية يحتم عليه -على حد قوله- تقديم الحقائق والتفاصيل للفائدة العامة وبالتالي عكس معاناة الناس في المنطقة.

إلى ذلك، تقول «فاطمة جبريل» نازحة تسكن مسافة 17 كيلو من المدينة أن الحصول على مياه صالحة للشرب يعتمد على خدمات يقدمها لنا آخرين، ونحن لا حول لنا ولا قوة إلاّ بغير انتظار تناكر النقل، للحصول على المياه، أو بالعدم سرج الدواب وقطع هذه المسافة إلى داخل المدينة للحصول على الماء الذي يكفي ليوم واحد أو يومين بالكثير إذّ أن الدواب (الحمير) لا تحمل أكثر من (أربعة جالون مياه سعة 20 لتر)، وقالت أن تلك الكمية لا تكفي للشرب والطهي والنظافة، ما يحتم عليهم العودة يومياً إلى المدينة في حال عدم حضور التناكر أو في حال عدم امتلاك فرق سعر المياه في التناكر «3 ألف جنيه للبرميل»، والذي يفوق سعر البرميل في المدينة «1200 جنيه للبرميل» من المصدر. وتضيف «فاطمة» قائلة أن تلك الرحلة اليومية تعرضهم لمخاطر متعددة من بينها المسلحين والمتفلتين حيث أن معظم المسافة بين المدينة والقرى تعتبر أراضي زراعية خالية من المباني وقالت أن السير بمحاذاة الطريق المعبد الرابط بين النهود وود بندة إلى الفاشر يحتوى مخاطر أكبر في ظل كثرة الحركة، على عكس الطرق القديمة والتي تحتوي عدد أقل من الناس وقالت أنها شخصياً لا تفضل محاذاة الطريق المُعبد، خوفاً من التعرض لإطلاق النار العشوائي من الجنود الذين يفرضون طوقاً أمنياً حول المدينة خلال توقيفهم اليومي لخط سير المركبات وتفتيشها أو خوفاً من مطامع المسلحين أنفسهم.

أزمة إنسانية مستمرة

في غضون ذلك، تكشف أزمة المياه في الأُبيِّض والنهود جانباً من الصورة الأوسع للأزمة الإنسانية في السودان، حيث تتقاطع الحرب مع انهيار الخدمات الأساسية وازدياد أعداد النازحين؛ وفي خضم هذه الأزمة تقف النساء، اللواتي يحملن العبء الأكبر للحفاظ على حياة أسرهن في ظروف بالغة الصعوبة، فكل رحلة لجلب المياه قد تعني ساعات من الانتظار أو السير، وربما مواجهة مخاطر أمنية أو اجتماعية؛ ومع استمرار الحرب وتعطل البنية التحتية المنهارة مُسبقاً، تبدو أزمة المياه في كردفان مرشحة للاستمرار، ما لم يتم توفير دعم إنساني عاجل لإعادة تشغيل مرافق المياه وضمان وصول السكان إلى مصادر آمنة ومستقرة للمياه.

الدعم السريع في أمدرمان .. جدل الفيديو

ملخص

أثار مقطع فيديو متداول في أم درمان جدلاً واسعاً ، يُظهر عنصرين من قوات "النور القبة" بزي يُنسب للدعم السريع بعد انضمامهم إلى الجيش. وقد أعاد الفيديو، الذي جاء بعد إعلان قائد المجموعة تسليم نفسه وقواته، طرح تساؤلات حول دلالاته الأمنية والسياسية في مدينة تعيش توترًا شديدًا، وسط مخاوف من عودة مشاهد الحرب إلى داخل الأحياء.

الجدل لم يتوقف عند صحة المقطع أو هوية من ظهروا فيه، بل امتد إلى قراءة أوسع للصراع السوداني المستمر منذ ثلاث سنوات. فبينما يراه البعض حدثًا معزولًا، يعتبره آخرون مادة تُستخدم في صراع سياسي وإعلامي بين أطراف مختلفة، سواء لتصفية حسابات مع الجيش أو لدعم مسارات تفاوضية أو استمرار الحرب، ما يعكس حالة الاستقطاب الحاد.

في المقابل، برزت روايات متناقضة؛ إذ نفى قائد قوات "النور القبة" صحة الفيديو، مؤكدًا أنه مفبرك وصُوّر خارج السياق، بينما ربط آخرون هذا النفي بأنماط سابقة من تبادل الاتهامات وتضارب السرديات داخل الحرب. كما امتد النقاش ليشمل توظيف الحدث في خطاب أوسع يعيد إنتاج تصنيفات جهوية وإثنية للصراع.

تحولت الواقعة في مجملها، سواء صحت أم لا، إلى رمز لحالة الاضطراب الأمني والسياسي في السودان. فوجود عناصر مسلحة داخل المدن، وتداخل السرديات حول الحرب، يعمّق مخاوف المواطنين من انفلات أمني جديد، في ظل بلد باتت فيه الحرب—كما يصفها البعض—الإطار الحاكم للواقع اليومي.

«يتجدد الجدل هذه المرة على خلفية مقطع فيديو متداول يُظهر اثنين من منسوبي قوات "النور القبة" العائدة إلى ما وُصف بـ"حضن الوطن"»

الزين عثمان

يتجدد الجدل هذه المرة على خلفية مقطع فيديو متداول يُظهر اثنين من منسوبي قوات "النور القبة" العائدة إلى ما وُصف بـ"حضن الوطن"، بعد أن جرى احتضانها واستقبالها في ذات الموقع الذي احتُضن فيه سابقاً ضحايا "القبة" حين كان قائد الجيش عبد الفتاح البرهان يحاصر مدينة الفاشر، في سياق اتُّهم خلاله برعاية انتهاكات ما تزال آثارها حاضرة في الذاكرة المحلية والدولية.

وأثار الفيديو، الذي يُظهر شابين من قوات القائد "النور قبة" داخل مدينة أم درمان وهما يرتديان زيّ ميليشيا الدعم السريع، موجة واسعة من الاستياء والجدل على منصات التواصل الاجتماعي، وذلك بعد أيام قليلة من إعلان قائدهم المنشق تسليم نفسه وقواته للجيش السوداني. وأعاد المقطع طرح تساؤلات ملحة لدى المواطنين والمراقبين حول دلالات هذا الظهور داخل مناطق خاضعة لسيطرة الجيش، في ظل أوضاع أمنية بالغة الحساسية تمر بها البلاد.

ولا يقف الجدل عند حدود "أبطال الفيديو" كما يصفهم البعض، بل يتجاوز ذلك ليتخذ مسارات أوسع ترتبط بطبيعة النزاع السوداني المشتعل منذ ثلاث سنوات. فبينما يحدد البعض موقفه من الفيديو وفق موقعه من السلطة أو انطلاقاً من اصطفافه السياسي، ينتقل المقطع من شوارع أم درمان إلى فضاءات إقليمية أرحب، حيث يُستثمر – بحسب قراءات متعددة – في صراعات سياسية تتجاوز الحدث ذاته. كما يُوظّف لدى بعض الأطراف في سياق تصفية حسابات مع قيادة الجيش، في ظل ما يراه هؤلاء تحوّلاً نحو مسار جديد بعيد عن خيار "بل بس"، باتجاه تسوية عبر التفاوض، وهو ما يثير في المقابل مخاوف أطراف أخرى تدفع باتجاه استمرار الحرب.

والمفارقة، وفق مراقبين، أن من كانوا في السابق يدوسون على ضحايا "النور" أو يرون في انضمامه للصف الآخر فرصة لإعادة التموضع، عادوا اليوم لمهاجمة من ظهروا في الفيديو، في سياق اتهامات تطال قيادة الجيش

«فبينما يحدد البعض موقفه من الفيديو وفق موقعه من السلطة أو انطلاقاً من اصطفافه السياسي، ينتقل المقطع من شوارع أم درمان إلى فضاءات إقليمية أرحب»

بالضعف أو بمحاولة إعادة دمج الميليشيات في مفاصل الدولة. ويذهب بعض الخطاب المتداول إلى تحميل هؤلاء مسؤولية إنتاج ظاهرة الميليشيات منذ بداياتها، في إعادة إنتاج للخطاب السياسي المتبادل حول المسؤولية التاريخية للأزمة.

وفي هذا السياق، يرى آخرون أن الفيديو يتحول إلى مادة قابلة للتوظيف السياسي، تُستخدم كوقود في معركة ممتدة ضد الجيش وقائده الذي يرى البعض انه بدا السير في اتجاه التسوية والتفاوض ، وتُغذّي سرديات متباينة حول الحرب، بين من يعتبرها معركة سلطة ومن يراها صراعاً على "الكرامة" التي أهدرتها الثورة بشعار "تسقط بس". وهكذا يصبح المقطع من قلب أم درمان جزءاً من مشهد أوسع يفاقم المخاوف الشعبية من استمرار الحرب واتساع دائرتها.

وقد أسهم ظهور أفراد يرتدون زي الدعم السريع داخل العاصمة في تأجيج مخاوف المواطنين من عودة مشاهد الحرب إلى داخل

الأحياء، واستحضار صور ما قبل اندلاعها، حين كانت قوات الدعم السريع حاضرة في قلب المدن. الأمر الذي أعاد إلى الأذهان تجربة الخامس عشر من أبريل، وما رافقها من انهيار أمني واسع داخل الأحياء السكنية.

في المقابل، نفى القائد بقوات "النور القبة"، المستشار ضحية إدريس عيسى، صحة المقطع المتداول، مؤكداً في تصريحات صحفية أنه "مفبرك ولا يمت لقواته بصلة"، موضحاً أن الفيديو صُوّر في مدينة نيالا، وأن الهدف من تداوله هو "تشويه صورة القوات التي انضمت إلى الجيش". غير أن هذا النفي، وفق بعض القراءات، أعاد إنتاج خطاب مشابه لما كان يُستخدم في مراحل سابقة من النزاع، حين كانت تُطرح روايات عن "جهات تسعى لشيطنة الدعم السريع".

وفي قراءة أخرى، يتجاوز الحدث ذاته ليعكس تشابكاً أعمق في مقاربة الحرب السودانية، حيث يُعاد تفسير الوقائع من خلال مواقع الفاعلين في السلطة أو في مسارات التسوية المقبلة. كما تستحضر البنية الاجتماعية الهشة في دارفور، وسط قراءات تُعيد إنتاج تصنيفات إثنية لصراع يُقدَّم أحياناً على أنه امتداد لصراع "العرب والزُرقة"، بما يكرّس سرديات أكثر تعقيداً في بلد غارق في الدماء.

وبالتوازي، نفى ضحية إدريس أنباء عن اشتباكات بين قواته والقوات المشتركة في الخرطوم، مؤكداً أن المارشال مني أركو مناوي "حليف وصديق"، ومشدداً على وجود تنسيق عال بين الأطراف العسكرية المنضوية تحت ترتيبات موالية للجيش، واصفاً الأنباء المتداولة بأنها "شائعات تهدف إلى زرع الفتنة".

ومع ذلك، يرى مراقبون أن ذات الفيديو يصلح، في ظل الاستقطاب الحاد، كوقود لإشعال مزيد من التوترات، إذ يسعى دعاة الانفصال في الشمال وبعض الأطراف المرتبطة بالدعم السريع إلى استثماره، فيما يحاول آخرون توظيفه لتعميق الشروخ الاجتماعية وإعادة صياغة الحرب باعتبارها صراعاً جهوياً بين "أولاد البحر وأولاد الغرب"، بما يضمن استمرارها في خدمة أجندات من أشعلوها.

«يصبح المقطع من قلب أم درمان جزءاً من مشهد أوسع يفاقم المخاوف الشعبية من استمرار الحرب واتساع دائرتها»

في الأثناء، عبّر مواطنون عن قلق متزايد من تجول عناصر مسلحة داخل المدن بزي الدعم السريع، معتبرين أن ذلك يثير مخاوف جدية من ارتباك أمني واحتمال تجدد المواجهات، مطالبين بنقل هذه القوات إلى معسكرات خارج المناطق السكنية، ودمجها فعلياً ضمن الجيش مع إعادة تنظيم زيها العسكري، تفادياً لأي احتكاكات أو سوء فهم في الأحياء المكتظة.

وقد أعادت هذه المشاهد، بحسب كثيرين، إلى الأذهان شبح تجدد المعارك كما حدث في 15 أبريل، خاصة في ظل التجربة القاسية التي عاشتها العاصمة في الأيام الأولى للحرب، حين انتشرت قوات الدعم السريع داخل الأحياء السكنية.

وفي المقابل، يرى آخرون أن وجود هذه القوات داخل المدينة يأتي ضمن ترتيبات أمنية مؤقتة، وأن الإشكال لا يكمن في الزي بقدر ما يرتبط بضبط الانتشار وتنظيم الحركة داخل الفضاءات المدنية.

وفي خاتمة مشهد يصفه البعض بـ"السريالي"، يتكرس شعور عام بأن السودان يعيش حالة انكشاف أمني وسياسي غير مسبوقة، حيث تتراجع مفاهيم السيادة والأمان أمام واقع تهيمن عليه لغة السلاح، في بلد باتت فيه الحربوفق توصيف متداول هي اللغة العليا، والمجد فيه للبندقية

السعوديون يتراجعون عن عرضهم بملايين الدولارات لدار أوبرا متروبوليتان

ملخص

تراجعت السعودية عن صفقة كانت ستوفر ما يصل إلى 200 مليون دولار لدار الأوبرا المتروبوليتان، في انتكاسة مالية كبيرة للمؤسسة التي تعاني أصلاً من أزمة ممتدة منذ جائحة كورونا. وبررت الرياض القرار بتداعيات الحرب في إيران وتأثيرها على الاقتصاد وأولويات الإنفاق.

كان الاتفاق يشكل ركيزة مهمة لخطة إنقاذ الأوبرا، ومع انهياره تواجه المؤسسة عجزاً فورياً يقدّر بـ30 مليون دولار، وسط مخاوف من ضغوط مالية أكبر في السنوات المقبلة. وقد دفع ذلك الإدارة للبحث عن بدائل مثل بيع حقوق التسمية، والاعتماد على تبرعات ووصايا مرتقبة.

تعكس الأزمة هشاشة الوضع المالي للدار، مع تراجع الإيرادات، خفض العروض، السحب من الوقف، وتراجع التصنيف الائتماني. ويبرز المقال كيف أن النجاح الفني الأخير للعروض لم ينجح في تعويض الخسائر الهيكلية التي تعانيها المؤسسة.

يخلص التقرير إلى مفارقة لافتة: دار الأوبرا تحقق بعضاً من أفضل إنجازاتها الفنية في وقت تواجه فيه واحدة من أصعب أزماتها الاقتصادية. وبينما تسعى الإدارة لتأمين مخرج مستدام، يبقى مستقبل المؤسسة مرهوناً بإيجاد مصادر تمويل جديدة.

كان من شأن هذا الترتيب أن يدرّ ما يصل إلى 200 مليون دولار لدار الأوبرا المتروبوليتانية، التي عانت من سلسلة من النكسات المالية.

نيويورك تايمز/بقلم آدم ناجورني

في ضربة قوية لدار الأوبرا المتروبوليتان، تراجعت الحكومة السعودية عن صفقة كانت ستوفر إغاثة كبيرة لشركة الأوبرا الرائدة في البلاد، حيث تكافح للتعافي من أخطر أزمة مالية في تاريخها ، حسبما أعلن مسؤولو دار الأوبرا المتروبوليتان يوم الخميس.

قال بيتر جيلب، المدير العام لمتحف المتروبوليتان للفنون، إن السعوديين أشاروا إلى الأضرار التي لحقت باقتصاد البلاد جراء الحرب في إيران وحصار النفط المتدفق عبر مضيق هرمز. وبموجب الاتفاقية التي أُعلن عنها في سبتمبر ، كان من المقرر أن يقدم السعوديون لمتحف المتروبوليتان ما يصل إلى 200 مليون دولار على مدى السنوات الثماني المقبلة، وهو ما يمثل دعماً كبيراً للمتحف في نيويورك في ظل سعيه للتعافي من خسائر الإيرادات والجمهور خلال جائحة كوفيد-19.

نصّ الاتفاق على أن تنتقل فرقة المتروبوليتان إلى المملكة العربية السعودية لمدة ثلاثة أسابيع كل شهر فبراير لإقامة عروضها في دار الأوبرا الملكية بالدرعية على مشارف الرياض. وفي السنوات الأخيرة، لم تُقدّم فرقة المتروبوليتان عروضًا في شهر فبراير.

وقال جيلب في مقابلة إن الحكومة السعودية أبلغته أنها تراجعت عن العديد من الخطط بسبب تأثير الحرب على اقتصادها.

وقال وهو يروي محادثته مع المسؤولين السعوديين: «إنهم لا يقومون إلا بالمشاريع الضرورية»، وأن صفقة مترو الأنفاق «تقع خارج نطاق ما هو ضروري».

لم يستجب بول باسيفيكو، المسؤول الثقافي في الحكومة السعودية والذي ساعد في التفاوض على الصفقة مع متحف المتروبوليتان، لطلبات التعليق.

كانت شرطة العاصمة تعتمد على أموال من السعوديين هذا العام. ومع انهيار الصفقة، قال جيلب إن شرطة العاصمة تواجه عجزًا قدره 30 مليون دولار يتعين عليها تغطيته بحلول نهاية السنة المالية الحالية، في 31 يوليو، وربما عجزًا أكبر بكثير في السنوات المقبلة.

وقال جيلب إنه أُبلغ بالقرار خلال مكالمة عبر تطبيق زووم مع مسؤولين سعوديين يوم الثلاثاء.

قال: «هذا شيء كنا نعمل عليه لسنوات عديدة. إنه لأمر مخيب للآمال للغاية. نحن مصممون على إيجاد مسار مستدام للمضي قدماً».

رغم إعلانها بحفاوة بالغة من قبل شرطة العاصمة العام الماضي، وُصفت الصفقة بأنها «مذكرة تفاهم» ولم تُلزم السعوديين قط بترتيبات التمويل. واستمر جيلب في إبداء تفاؤله بإتمام الصفقة، حتى مع عدم بدء تدفق الأموال. ومع ذلك، أعلنت شرطة العاصمة في يناير/كانون الثاني عن سلسلة من عمليات التسريح، وتخفيضات مؤقتة في الرواتب، وتقليص جدول العروض للعام المقبل كإجراء احترازي تحسباً لانسحاب السعوديين.

وقد ظهرت مؤشرات تنذر بالسوء في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك التقارير التي تفيد بأن صندوق الثروة السيادية السعودي، الذي تبلغ قيمته تريليون دولار، سيسحب دعمه من LIV Golf ، وهي جولة الجولف التي بدأها قبل أربع سنوات للتنافس مع جولة PGA.

«في ضوء الوضع العالمي، لست متفاجئاً»، هكذا علّق مارك سكوركا، الرئيس السابق لأوبرا أمريكا، على امتناع السعوديين عن دفع الأموال لدار الأوبرا المتروبوليتان.

قال جيلب إنه سيحاول الآن إبرام ترتيب مماثل مع دول أخرى، لكنه امتنع عن ذكر أسمائها. وأضاف أن خطة بيع حقوق تسمية دار الأوبرا المتروبوليتان، التي أُعلن عنها سابقًا ، ما زالت قيد التنفيذ، رغم عدم التوصل إلى اتفاق نهائي. ولا تزال دار الأوبرا تسعى لبيع لوحتي مارك شاغال الجداريتين المعلقتين فيها؛ وسيتم بيعهما إلى متبرع خاص بشرط بقائهما في مكانهما طوال موسم الأوبرا.

وقال مسؤولو متحف المتروبوليتان إن المتحف يتوقع أيضاً تلقي وصية تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار، لكن تسوية تلك التركة وصرف الأموال يبدو أنها ستستغرق عاماً على الأقل.

قال جيلب إنه يأمل ألا يلجأ إلى المزيد من أموال وقف متحف المتروبوليتان، والتي بدأت المنظمة في السحب منها في عام 2022. يتم إنشاء الأوقاف لإنتاج تدفق ثابت من دخل الاستثمار، وسحب الأموال منها، حتى لنفقات الطوارئ، أمر غير مألوف للغاية.

تبلغ قيمة صندوق متحف المتروبوليتان الآن 216 مليون دولار، بانخفاض عن 340 مليون دولار في عام 2022.

قال جيلب إنه لا ينوي إلغاء أي عروض أخرى، لكنه لا يستطيع استبعاد أي خيارات نظراً للوضع المالي الحرج لدار الأوبرا. وستقدم الدار 17 أوبرا العام المقبل، بانخفاض عن 25

أوبرا قبل عدة سنوات.

قبل الجائحة، كانت إيرادات دار الأوبرا المتروبوليتان - الأموال من مبيعات التذاكر وبثها المباشر عالي الدقة إلى دور السينما في جميع أنحاء البلاد - تغطي 50% من ميزانيتها السنوية. أما النصف الآخر، حوالي 150 مليون دولار، فكان يأتي من التبرعات.

عندما أعيد افتتاح دار الأوبرا المتروبوليتان بعد الجائحة، أدى انخفاض مبيعات التذاكر - في دار الأوبرا، وبشكلٍ أكثر وضوحًا في دورِ السينما - إلى أن الإيرادات لم تُغطِّ سوى ثلث الميزانية التشغيلية، أي ما يُعادل حوالي 50 مليون دولار أقل. وقد زاد ذلك من حجم الأموال التي كان لا بد من جمعها من التبرعات، وكان هذا أحد الأسباب التي جعلت الاتفاق مع السعوديين بالغ الأهمية.

لدى دار الأوبرا خط ائتمان بقيمة 62 مليون دولار يستحق في فبراير 2027. وفي مارس، خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للأوبرا، وهو أقل من درجة الاستثمار، للمرة الثالثة في غضون عام.

تأتي هذه الجولة الأخيرة من الاضطرابات المالية في عام كان، من بعض النواحي، عامًا مميزًا لدار الأوبرا المتروبوليتان. فقد حقق عرضان - «تريستان وإيزولده» و«مغامرات كافالييرِ وكلاي المذهلة» - مبيعاتٍ هائلة من التذاكر، ما استدعى إضافة عروضٍ إضافية. كما حظي عرض «البراءة»، المعروضُ حاليًا على خشبة المسرح، بإشادةٍ نقدية واسعة.

وقال جيلب: «المفارقة هي أننا نشهد بعضًا من أعظم نجاحاتنا الفنية في وقت تثبت فيه الظروف الاقتصادية أنها صعبة للغاية».

وقال: «إن الأوبرا عندما تعمل بشكل جيد، وعندما تكون في أوج عطائها، هي واحدة من أكثر التجارب استثنائية. من ناحية أخرى، فهي الأكثر تكلفة».

*** آدم ناجورني هو مراسل الموسيقى الكلاسيكية والرقص في صحيفة التايمز.**

بنك السودان المركزي في زمن الحرب: خطة تعافي أم وثيقة أمل؟

قراءة نقدية في الخطة الاستراتيجية الخمسية (2026-2030)

عمر سيد احمد *

ملخص

تتناول الدراسة الخطة الاستراتيجية الخمسية لبنك السودان المركزي (2026-2030) بوصفها وثيقة طموحة صدرت في ظل الحرب، تسعى إلى رسم مسار للتعافي الاقتصادي عبر أهداف تشمل الاستقرار النقدي، الشمول المالي، التحول الرقمي، وإصلاح القطاع المصرفي. ويرى الكاتب أن مجرد صدور الخطة في هذا التوقيت يعكس إرادة مؤسسية لمقاومة الانهيار والتفكير في المستقبل.

يشيد بجوانب القوة في الخطة، خاصة اعتمادها التخطيط بالسيناريوهات، وارتكازها على مؤشرات أداء قابلة للقياس، مع إدراج قضايا الحوكمة والتقنيات المالية والشمول المالي ضمن أولوياتها. كما يُحسب لها الاعتراف بصعوبة السياق واعتمادها مرونة في مراجعة الفرضيات كل ستة أشهر.

يطرح الكاتب ملاحظات نقدية تتعلق بالفجوة بين الطموح والواقع، أبرزها تجاهل آثار الحرب الجغرافية على القطاع المصرفي، والافتراض الضمني بقدرة البنك على العمل في كامل البلاد، إضافة إلى غياب سيناريو استمرار الحرب، وضعف التفاصيل المرتبطة بالتكلفة والجداول الزمنية، مع رهن بعض الأهداف بقبول ودعم دوليين غير مضمونين.

يخلص الكاتب إلى أن الخطة تمثل في الوقت نفسه وثيقة تخطيط ووثيقة أمل، لكنها تبقى مشروطة بتحقق السلام باعتباره المدخل الحقيقي لأي إصلاح اقتصادي. فالرسالة الأساسية أن التعافي المصرفي والنقدي لا يمكن أن يسبق إنهاء الحرب، بل يظل السلام هو الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه هذه الرؤية.

في الحادي والثلاثين من ديسمبر 2025، وبينما كانت نيران الحرب لا تزال تلتهم أجزاء واسعة من السودان، أصدر بنك السودان المركزي وثيقته الاستراتيجية الخمسية التي أسماها "خطة التعافي والتحول الاستراتيجي (2026-2030)". وثيقة تقع في ستة عشر صفحة، تتضمن ستة أهداف استراتيجية وثلاثين هدفاً عاماً ومئة وخمسين مبادرة وهدفاً تشغيلياً، موزعة على ستة محاور كبرى تغطي كل شيء من الاستقرار النقدي إلى التحول الرقمي والشمول المالي وإصلاح المؤسسات المصرفية. وثيقة طموحة بكل المقاييس، لكنها تطرح في الوقت ذاته سؤالاً جوهرياً لا يمكن تجاهله: هل يمكن لبنك مركزي أن يرسم مستقبل اقتصاد بلد لا يزال يحترق؟

السياق: حين تُولَد الخطط في زمن الحرب

لفهم هذه الوثيقة حق الفهم، لا بد من استحضار السياق الذي وُلدت فيه. منذ أبريل 2023، يخوض السودان حرباً مدمرة أفرزت كارثة إنسانية غير مسبوقة، وألقت بظلالها الثقيلة على كل مفاصل الاقتصاد الوطني. القطاع المصرفي الذي كان يعاني أصلاً من هشاشة هيكلية متراكمة، تعرّض لضربات موجعة طالت بنيته التحتية وكوادره البشرية وثقة المواطنين فيه. التضخم حلّق إلى مستويات قياسية، وانهار سعر الصرف، وشُحّت الاحتياطيات الأجنبية، وتقطّعت شبكات المراسلة المصرفية مع الخارج، وأصبح الوصول إلى الخدمات المالية في مناطق واسعة من البلاد ضرباً من المستحيل.

في هذا المناخ البالغ القسوة، جاءت كلمة محافظة البنك المركزي السيدة آمنة ميرغني حسن التوم لتضع الخطة في سياقها الحقيقي، إذ أقرّت بأنها أُعدّت في سياق بالغ التعقيد اتسم بعدم اليقين وتراجع الثقة وتآكل الموارد واختلال التوازنات الكلية، مؤكدةً أن الاستراتيجية ليست مجرد إطار نظري أو وثيقة تخطيطية تقليدية بل هي خارطة طريق عملية تراعي تدرّج التعافي. هذه الصراحة في التشخيص تُحسب للوثيقة، وتميّزها عن كثير من وثائق التخطيط الرسمية التي تُنكر واقعها أو تتجاهله.

بنية الخطة: طموح منهجي في بيئة استثنائية

تنهض الخطة على هوية استراتيجية واضحة؛ رؤية ترى نحو نظام نقدي ومالي رقمي شامل ومستقر يسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، ورسالة تقوم على تعزيز الاستقرار النقدي والمالي عبر سياسات فعّالة ومؤسسات مالية ومصرفية قوية وبنية رقمية مبتكرة وشراكات محلية ودولية داعمة للتعافي والتنمية. وتستند إلى منظومة قيمية تشمل النزاهة والشفافية، والشراكة والتكامل، والابتكار والتحول الرقمي، والاستدامة والمسؤولية، والتعلم والمرونة.

أما أبرز ما يميّز هذه الخطة من الناحية المنهجية، فهو اعتمادها منهج التخطيط بالسيناريوهات المرنة الذي يُعدّ نهجاً متقدماً نادراً ما تتبنّاه مؤسسات الدول النامية في تخطيطها. تقترح الخطة ثلاثة سيناريوهات تُراجَع كل ستة أشهر: التعافي البطيء الذي يفترض استمرار هشاشة الأوضاع الأمنية والاقتصادية، والتعافي المتوازن الذي يفترض تحسناً تدريجياً مدعوماً دولياً بصورة محدودة، والانطلاق الذي يفترض استقراراً سياسياً سريعاً ودعماً دولياً قوياً وتدفقات موارد معتبرة.

تتوزع الخطة على ستة محاور متكاملة؛ يُعنى الأول بالاستقرار النقدي والمالي عبر خفض التضخم إلى رقم ثنائي بنهاية 2030 وضبط الاستدانة الحكومية وتنويع أدوات السياسة النقدية. ويتناول الثاني الحوكمة المؤسسية والتميز المؤسسي من خلال بناء أطر الحوكمة وتطوير نظم الأداء وبناء القدرات البشرية. ويُركّز الثالث على تعزيز وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية بما فيها استعادة العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتأهل لمبادرة الدول المثقلة بالديون (HIPC). ويهتم الرابع بالشمول المالي الذي يتصدر أولوياته توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية لا سيما في الأرياف والمناطق المهمشة. ويتمحور الخامس حول التحول الرقمي من بنية تحتية وأمن سيبراني ورقمنة تشغيلية. فيما يُخصَّص السادس لإصلاح المؤسسات المالية بما يشمل إعادة هيكلة المصارف المتعثرة ومكافحة غسل الأموال وتعزيز الحوكمة المصرفية.

ما يحسب للخطة: جدية التشخيص وعمق المنهجية

ثمة جوانب جديرة بالإشادة في هذه الوثيقة. فمن حيث المنهجية، تجاوزت الخطة النمط

التقليدي للوثائق الرسمية المملوءة بالتمنيات المجردة إلى تبني أدوات إدارة استراتيجية حديثة، من أبرزها ربط كل هدف عام بمبادرات تشغيلية قابلة للقياس، واعتماد نظام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) متكامل يربط بين أداء الإدارات والموظفين والخطة الاستراتيجية، وإنشاء لوحة قيادة رقمية لعرض مؤشرات الأداء في الوقت الفعلي، وتنفيذ تقييم نصف سنوي وشامل للأداء المؤسسي والفردي.

ومن حيث الشمولية، لم تُغفل الخطة محوراً جوهرياً من محاور عمل البنك المركزي، بل أضافت أبعاداً غير تقليدية في وثائق البنوك المركزية كالشمول المالي الذي يستهدف الفئات المهمشة والريفية والنساء والشباب، وإدماج التقنيات المالية الحديثة في خدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مبادرة التثقيف المالي في التعليم العام لتأصيل الوعي المالي منذ الصغر.

ومن حيث الواقعية النسبية، أقرّت الخطة بصراحة غير معهودة في الوثائق الرسمية بالتحديات الجسيمة التي تواجه تنفيذها، واختارت منهج التخطيط بالسيناريوهات بديلاً عن الخطط الخطية الجامدة تعبيراً عن إدراك حقيقي لحالة عدم اليقين. كما أن مراجعة السيناريوهات كل ستة أشهر تُعطي الخطة مرونة ديناميكية تفتقر إليها أغلب وثائق التخطيط الوطني.

ما يُؤخذ على الخطة: الفجوة بين الطموح والواقع

بيد أن القراءة النقدية المنصفة لهذه الوثيقة لا يمكن أن تتجاهل جملة من الإشكاليات الجوهرية التي تُضعف من قدرتها على التحقق الفعلي.

الإشكالية الأولى والأخطر هي ما يمكن تسميته فخ الافتراض الجغرافي. تنطلق الخطة من افتراض ضمني مفاده أن البنك المركزي يمارس وظائفه على كامل التراب الوطني، وهو افتراض لا يعكس الواقع الراهن بأي حال. مناطق واسعة من دارفور وكردفان والخرطوم ذاتها تقع إما خارج نطاق السيطرة الحكومية كلياً أو جزئياً، أو تعاني شللاً كاملاً في بنيتها المصرفية والمالية. وهذا يعني أن أهدافاً محورية كالشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية والتحول الرقمي تُبنى على فراغ جغرافي حقيقي. كيف يمكن الحديث عن رفع معدلات الشمول المالي في سودان يُهجّر ملايين مواطنيه ويُدمّر بنيته التحتية المصرفية في الوقت الذي تُكتب فيه الخطة؟

الإشكالية الثانية هي غياب التكلفة الجغرافية للحرب عن حسابات الخطة. لا تُقدّم الوثيقة

أي تقدير موضوعي لحجم الدمار الذي لحق بالقطاع المصرفي في المناطق المتضررة، ولا تحدد نقطة البداية الفعلية التي ستنطلق منها كل مبادرة في كل إقليم على حدة. يجعل هذا الغياب الأرقام المستهدفة كخفض التضخم إلى رقم ثنائي بنهاية 2030 افتراضية أكثر من كونها مبنية على قاعدة تحليلية صلبة.

الإشكالية الثالثة تتعلق بمشكلة الشرعية والقبول الدولي. تعتمد الخطة اعتماداً واسعاً على استعادة العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واستقطاب برامج الدعم الفني والمالي الدولي، والتأهل لمبادرة إعفاء الدول الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن هذه المسارات جميعها مشروطة بقبول دولي لا يزال محل تساؤل في ظل الأزمة السياسية القائمة، ومرهونة بوجود مسار سياسي واضح نحو السلام والتحول الديمقراطي لا تزال ضبابيته سائدة.

الإشكالية الرابعة هي السيناريو الصفري المغيّب. السيناريوهات الثلاثة المقترحة كلها تنطلق من فرضية أن الحرب في طور الانحسار أو النهاية. لكن التخطيط الاستراتيجي الرصين يستوجب مواجهة الاحتمالات القاسية بدلاً من تجاهلها. كان ينبغي أن تتضمن الخطة سيناريو رابعاً يتعامل صراحةً مع احتمال استمرار الحرب بوتيرتها الراهنة أو تصاعدها، ويجيب بوضوح عن سؤال مشروع: ماذا يستطيع البنك المركزي أن يُنجز في أسوأ الأحوال لحماية المودعين والحفاظ على الحد الأدنى من مهامه المؤسسية؟

الإشكالية الخامسة غياب الجداول الزمنية التفصيلية والميزانيات التقديرية. تُصدر الخطة مئة وخمسين مبادرة وهدفاً تشغيلياً دون أن ترفق بمعظمها جدولاً زمنياً تفصيلياً أو تقديراً مالياً للتكلفة، مما يُضعف أداة المتابعة والمحاسبة ويُبقي الخطة في منطقة الوعود القابلة للتأويل بدلاً من الالتزامات القابلة للقياس.

المفارقة التاريخية: التخطيط في زمن الحرب

ثمة مفارقة عميقة يعيشها هذا النص المؤسسي. فمن جهة، لا يمكن إنكار قيمة أن تُفكّر مؤسسة وطنية في مستقبلها وتضع خارطة طريق لمرحلة ما بعد الأزمة حتى في خضم الأزمة ذاتها، بل إن هذا التفكير الاستباقي هو بالضبط ما يميّز المؤسسات القادرة على الصمود والتجدد. ومن جهة أخرى، تبقى الخطة في جزء جوهري منها رهينة شرط لم تُسمّه بوضوح كافٍ: إيقاف الحرب وإعادة بسط السيادة على كامل التراب الوطني.

التجارب الدولية في إعادة بناء الاقتصادات ما بعد النزاع، من رواندا إلى موزمبيق إلى بوسنيا، تُعلّمنا درساً موحداً: الإصلاح المالي والمصرفي الجاد لا يُبنى في موازاة الحرب، بل يأتي في أعقابها ضمن حزمة متكاملة من الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وهذا لا يعني أن يتوقف البنك المركزي عن التخطيط، بل يعني أن يكون صريحاً في الإعلان عن هذا الشرط الجوهري بدلاً من إخفائه بين ثنايا السيناريوهات.

خاتمة: بين وثيقة التخطيط ووثيقة الأمل

الخطة الاستراتيجية الخمسية لبنك السودان المركزي (2026-2030) وثيقة مزدوجة الطابع. هي في آنٍ واحد وثيقة تخطيط مؤسسي جاد يعكس كفاءة فنية لافتة وإدراكاً حقيقياً لتحديات المرحلة، ووثيقة أمل وطني يُعبّر عن إرادة مؤسسة تأبى الاستسلام لليأس وتُصرّ على رسم مستقبل أفضل حتى في أحلك الأوقات. وكلا الوجهين محترم ومفهوم.

لكن ما بين وثيقة التخطيط ووثيقة الأمل مسافة ينبغي ألا تُطويها الأماني. مسافة اسمها السلام. فالاستقرار النقدي الذي تنشده الخطة لن يتحقق دون استقرار سياسي وأمني. والشمول المالي الذي تطمح إليه لن يصل إلى مواطن دارفور أو كردفان ما دامت المدافع تحكم قبضتها على الأرض. والتحول الرقمي الذي تتطلع إليه يحتاج إلى بنية تحتية سليمة لا إلى أنقاض مصارف محترقة.

الخطة إذن هي ما يجب أن يكون، لكن السلام هو ما يجب أن يكون أولاً. وعلى صانعي القرار السياسي في السودان وكل الأطراف المعنية بمستقبله أن يُدركوا أن كل يوم تمتد فيه الحرب هو يوم يتأخر فيه تطبيق هذه الخطة وأمثالها، ويوم تتراكم فيه الخسائر التي سيحتاج جيل كامل من السودانيين لتعويضها. وأن الخروج من هذا المأزق لا يبدأ من مكاتب التخطيط الاستراتيجي، بل يبدأ من طاولات التفاوض وغرف السلام.

*** خبير مصرفي ومالي وتمويل مستقل.**
gmail.com@O.sidahmed09

عن جمعيات / منتديات / تنظيمات الخبراء والمختصين السودانيين

بروفيسور عبد المنعم طه الصويلح*

ملخص

يناقش المقال تنامي جمعيات ومنتديات الخبراء السودانيين بعد ثورة 2019 والحرب، بوصفها مبادرات وطنية تسعى للمساهمة في إعادة الإعمار والتنمية. لكنه يلفت إلى أن كثيراً من هذه الكيانات تتوقف عند حدود النقاش وإنتاج الرؤى، دون الانتقال إلى الفعل المؤسسي والتنفيذ العملي.

يطرح الكاتب أن فاعلية هذه المبادرات مرهونة بتحديد هويتها منذ البداية: هل هي كيانات تنفيذية أم استشارية. ويؤكد أن التحول إلى التأثير الحقيقي يتطلب شراكات تنفيذ، مشروعات صغيرة قابلة للتطبيق، هياكل مؤسسية واضحة، ونماذج تمويل وأدوات عملية تتجاوز الندوات والتوصيات.

يشدد على أهمية الصفة القانونية والحوكمة والشفافية، سواء عبر التسجيل المستقل أو العمل تحت مظلات مؤسسية قائمة، بما يمنح هذه الكيانات قدرة على التمويل وبناء الثقة مع المانحين والشركاء. ويرى أن نجاحها لا يقاس بعدد الفعاليات، بل بما تنجزه من أثر ملموس على الأرض.

يختتم الكاتب بأن التحدي الأكبر أمام هذه التجمعات هو تجنب الاستقطاب السياسي، عبر ميثاق حياد مهني، وضبط نطاق العمل، وبناء قيادة متوازنة. فالرهان الحقيقي، في نظره، هو تحويل هذه الكيانات من منصات نقاش إلى مؤسسات قادرة على الإسهام الفعلي في تعافي السودان.

في السودان وعقب ثورة أبريل 2019، بدأت ظاهرة قيام جمعيات / منتديات / تنظيمات للخبراء والمختصين من المهنيين والتكنوقراط، ثم ازدادت بعد قيام الحرب في أبريل 2023؛ مستقطبة ذوى الخبرات العلمية والكفاءات المهنية في المجالات المختلفة بهدف إقامة منابر وإعداد خطط في شأن إعادة الإعمار والبناء والتنمية في المجالات الحيوية المختلفة. الفكرة نفسها- تجميع الخبراء والمختصين من المهنيين والتكنوقراط للتخطيط لإعادة الإعمار- نبيلة وتعكس روح وطنية ومسؤولية عالية تجاه البلاد والعباد. وحسب تجارب ومتابعات بعض من هذه الكيانات، يلاحظ أنها تبدأ بهمة عالية ونشاط كبير في تصور الرؤى وبناء الأهداف وتصميم الخطط والبرامج وقيام السمنارات والمنتديات. إلى هذه المرحلة تبدو الأمور كما ينبغي، إلا التحدي أن هذه المبادرات غالبًا تتوقف عند "النقاش الجيد" ولا تتحول إلى "فعل منظم". هذا التحول لا يتحقق بالصدفة وإنما يتطلب بناءاً مؤسسياً معين، ومتطلبات أخرى، وهو ما تفتقده ولم تتحسب له معظم هذه الكيانات.

الهوية: أولاً ومنذ تكوين الكيان لا بد من تحديد الهوية هل تكون جهة منفذة أم جهة استشارية سواء للحكومة أو للجهات الغير حكومية، إذ أن كل منهما يحتاج لتصميم مؤسسي مختلف من البداية.

فإذا تناولنا خيار الجهة المنفذة، وهو ليس الضرورة القيام بعملية التنفيذ على الأرض كاملاً أو جزئياً، وإنما تعدى مرحلة المنتديات والسمنارات إلى التأثير على الأرض بدرجات مختلفة كما سنرى لاحقاً.

أولى متطلبات خيار التنفيذ على الأرض: تصميم وبناء مؤسسي يؤهلها لإحداث تغيير على الأرض، والصفة الاعتبارية أو القانونية التي تؤهلها أو تجعلها شريك مقبول. وإذ أن الهدف فعلاً الخروج من دائرة السمنارات إلى التأثير على الأرض، فيتطلب ذلك مقابلة موجهات عملية - وليست نظرية، تتمثل في الآتي:

(1) ربط التخطيط بجهة تنفيذية واضحة: أي تنظيم يضع خطط بدون "شريك تنفيذ" سيظل معزولاً. وعليه لا بد ومن البداية تحديد شريك أو جهة تنفيذية مثل: جهة حكومية محتملة، أو شريك من القطاع الخاص، أو منظمة إنسانية/ دولية. وبدون هذا الربط، تظل الخطط «وثائق».

(2) الانتقال من الرؤى والخطط القومية الكبرى إلى مشاريع صغيرة قابلة للتنفيذ (Pilot Projects)؛ فبدل خطط قومية ضخمة خاصة عند البدايات – يستحسن ويكون عملياً اختيار مشروع محدود جغرافيًا (حي، مدينة، قطاع واحد)، بميزانية صغيرة نسبيًا، وبزمن تنفيذ قصير نسبياً - فالنجاح في نموذج واحد عملي، أقوى من 50 ورقة سياسات.

(3) هيكل تنظيمي فيه "وحدة تنفيذ" وليس فقط لجان فكرية، فمعظم هذه الكيانات تركز على: لجان دراسات، لجان سياسات؛ ولكن المطلوب: وحدة إدارة مشاريع (Project Management Unit)، تضم مهندسين / تقنيين وماليين وقانونيين ولوجستيات؛ وبصلاحيات حقيقية وليس دور استشاري فقط.

(4) إشراك المجتمعات المحلية منذ البداية فأي خطة بدون المنتفعين المعنيين مباشرة غالبًا ما تفشل. فلا بد من: لجان محلية/أهلية؛ مشاورات ميدانية (حتى لو محدودة)؛ تمثيل حقيقي للمستفيدين – وهذا يحول المشروع من "فكرة نخبوية" إلى "طلب مجتمعي".

(5) بناء شراكات ذكية بدل الاستقلال الكامل. الاستقلال الكامل يبدو جذاب لكنه غير عملي. الأفضل: مذكرات تفاهم مع جهات وطنية، علاقات عمل مع منظمات دولية، قنوات غير رسمية مع مؤسسات الدولة - فالتأثير يأتي من الشبكات، لا من العزلة.

(6) نموذج تمويل واضح منذ البداية، فأي نشاط على الأرض يحتاج موارد مالية وغيرها: تمويل جماعي (Crowd Funding) محدود؛ منح صغيرة (Grants)؛ شراكات مع شركات. فبدون تصور مورد مالي، التنفيذ مستحيل مهما كانت جودة الأفكار.

(7) إنتاج «أدوات تنفيذ» وليس فقط تقارير: فبدل كتابة تقارير عامة لا بد من إعداد: أدلة تشغيل (Manuals)؛ نماذج عقود؛ خرائط مشاريع؛ دراسات جدوى مختصرة قابلة للتطبيق - فهذه هي الأشياء التي يستخدمها المنفذون فعليًا.

(8) قياس أثر حقيقي (Impact Metrics) لازم التنظيم يسأل نفسه: كم مشروع نُفذ؟؛ كم مستفيد فعلي؟؛ ما التغيير الملموس؟ - وليس: كم ندوة أُقيمت.

(9) قيادة مزدوجة (فنية + تنفيذية): الخطأ الشائع غالباً قيادة أكاديمية بحتة، بينما الأفضل: خبير فني + شخص لديه خبرة تنفيذ (Operations)، لأن التنفيذ مهارة مختلفة تمامًا عن التخطيط.

(10) العمل في «مساحات ممكنة» بدل انتظار الاستقرار الكامل الانتظار لبيئة مثالية يعني الجمود. يمكن البدء في: مشاريع خدمية صغيرة؛ دعم سلاسل إمداد محلية؛ إعادة تأهيل مرافق محدودة؛ دعم مرافق وخدمات معسكرات النازحين واللاجئين - حتى في بيئات غير مستقرة.

الخلاصة: هذه الكيانات لن تصبح فاعلة فقط

بتحسين جودة الخطط، بل بتغيير طبيعتها من "منصات نقاش" إلى "منظمات تنفيذ مشاريع صغيرة قابلة للنمو". فالفرق بين الاثنين ليس في النوايا ولا الكفاءات، بل في وجود شريك تنفيذ، تمويل ولو محدود، ومشروع تجريبي على الأرض.

الصفة الاعتبارية أو القانونية: تحتاج هذه الكيانات إلى صفة قانونية أو اعتبارية - لكن ليس بالضرورة من اليوم الأول، وليس بشكل واحد ثابت - فالأهم هو التدرّج الصحيح بين «مجموعة مبادرة» و«كيان معترف به وقابل للتمويل». وتكمن أهمية الصفة القانونية أو الاعتبارية في أن أي جهة خارجية (أممية، مانح، حتى شركة كبيرة) تنظر لثلاثة أشياء قبل التعامل مع مثل هذه الكيانات: هل هذا كيان مسؤول قانونيًا؟، هل يمكن تحويل أموال له بشكل رسمي؟؛ هل لديه حوكمة ومساءلة؟. فبدون صفة قانونية: لا يمكن توقيع عقود؛ لا يمكن فتح حساب بنكي مؤسسي؛ ولا يمكن استلام منح كبيرة. فبالتالي تظل في نطاق "مبادرة فكرية" فقط. ليس بالضرورة أن تبدأ مباشرة بالتسجيل الرسمي؛ ففي بيئة مثل السودان (خصوصًا في ظروف حرب/هشاشة مؤسسية)، التسجيل قد يكون: معقد، أو غير مستقر، أو حتى غير ممكن مؤقتًا. لذلك هناك 3 مسارات واقعية:

المسار الأول: العمل تحت "مظلة قانونية" (Host Organization): هذا الحل الأكثر عملية في البداية - شراكة مع منظمة قائمة (محلية أو دولية)، تعمل كمشروع تابع لها، تستخدم وضعها القانوني لاستلام التمويل وتنفيذ الأنشطة. ميزة هذا الخيار سريع وعملي، إلا أن ذو استقلالية أقل.

المسار الثاني: تسجيل كيان قانوني مستقل، والأنسب إذا كان الهدف طويل المدى. وأشهر الأشكال: جمعية/منظمة غير ربحية؛ أو شركة غير ربحية؛ أو مركز دراسات وتنمية. والمطلوب عادة: نظام أساسي (Bylaws)؛ مجلس إدارة؛ شفافية مالية؛ وتسجيل رسمي. وهذا المسار يمتاز بالمصداقية والاستقلالية، إلا أنه يحتاج وقت وإدارة.

المسار الثالث: نموذج "شبكة مهنية" مع ذراع تنفيذ قانوني، وهو حل ذكي يجمع بين الاثنين. فالشبكة هي منصة تجمع الخبراء (مرنة وغير رسمية)، والذراع التنفيذي يمثل كيان قانوني صغير مسؤول عن المشاريع، هذا النموذج تستخدمه كثير من المبادرات الحديثة لأنه يحافظ على المرونة ويوفر غطاء قانوني للتنفيذ.

وهنا يبرز التساؤل - ما الذي يجعل الكيان "مقبولًا" للمانحين فعلًا؟ فالصفة القانونية وحدها لا تكفي. الجهات الدولية تهتم أكثر بـ: الحوكمة (مجلس إدارة واضح، فصل بين الإدارة والتنفيذ)؛ الشفافية المالية (نظام محاسبي، تقارير مالية منتظمة)؛ القدرة التنفيذية (مشاريع سابقة ولو صغيرة، فريق واضح)؛ الامتثال – Compliance (سياسات مكافحة الفساد، سياسات المشتريات، إدارة المخاطر).

في حالة أن تكون هوية الكيان جهة استشارية، سواء للحكومة أو للجهات الغير حكومية؟ كيف يمكن أن تتحصل على هذه الصفة الاستشارية المعترف بها والمتعامل معها؟ الصفة الاستشارية لا تُمنح رسميًا في معظم الحالات، بل تُكتسب تدريجيًا عبر الثقة والطلب على الخبرة؛ ويمكن أن تكون ناجحة ومؤثرة، بشرط: أن تقدم قيمة عملية قابلة للاستخدام وأن تكون قريبًا من مراكز القرار أو التنفيذ، غير ذلك، ستظل في دائرة "المنتديات الفكرية". ثم ما المقصود بجهة استشارية فعليًا؟ ليست مجرد كتابة تقارير عامة، أو عقد ندوات، بل جهة تقوم بـ: إعداد سياسات قابلة للتطبيق؛ تقديم دراسات جدوى؛ دعم اتخاذ القرار؛ تصميم برامج ومشاريع للآخرين لتنفيذها. هذا أقرب إلى نموذج: مركز تفكير (Think Tank) أو بيت خبرة (Advisory Firm).

ختاماً نشير إلى أن إحدى تحديات هذه المجموعات، خاصة في ظروف السودان الماثلة، الاستقطاب السياسي، وهي ليست مشكلة جانبية - بل هي غالبًا السبب الرئيسي لفشل معظم الكيانات قبل أن تبدأ. إذا لم تُضبط مسألة الاستقطاب من البداية، سيتحوّل أي جهد مهني إلى منصة صراع، وستخسر الثقة من كل الأطراف: الحكومة، المانحين، وحتى المجتمع. التعامل مع هذا التحدي لا يكون بالشعارات ("نحن غير سياسيين") بل بتصميم مؤسسي واضح يقيّد الانزلاق. ومن هذه:

(1) تعريف صارم للنطاق (Scope Discipline): فأكبر خطأ هو التمدد في قضايا خلافية خارج الاختصاص؛ لا بد أن يكون هناك نص واضح - ما الذي نعمل فيه تحديدًا (مثلاً: إعادة تأهيل المرافق الصحية)؛ ما الذي لا نعمل فيه (السياسة، الصراع، القضايا الأيديولوجية)؛ وأي نقاش خارج هذا النطاق يُمنع داخل المنصات الرسمية للكيان وهذا ليس تقييد حرية - بل حماية للمشروع نفسه.

(2) "ميثاق حياد مهني" ملزم: ليس بيانًا عامًا، بل وثيقة داخلية تُطبق، وتشمل: عدم استخدام الكيان للترويج السياسي؛ عدم إصدار مواقف في القضايا الخلافية غير المرتبطة بالتخصص؛ الفصل بين الرأي الشخصي وصفة العضو.

(3) فصل المنصات: المهني ≠ الشخصي؛ قنوات رسمية للكيان (منضبطة جدًا).

(4) قيادة "متوازنة" وليست أحادية.

*** المدير السابق لهيئة البحوث الزراعية – السودان**

عهد جديد وقيادة جديدة:
الجنرالات الذين يديرون إيران

ملخص

يرصد التقرير تحوّل بنية السلطة في إيران بعد اغتيال علي خامنئي، من قيادة فردية مطلقة إلى قيادة جماعية يتصدرها قادة الحرس الثوري، بينما يبدو المرشد الجديد مجتبى خامنئي أقرب إلى واجهة سياسية تعتمد على نفوذ الجنرالات في إدارة الحرب والدبلوماسية.

صعود الحرس الثوري عزز هيمنته على القرار الاستراتيجي، من إدارة المواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل إلى التحكم في ملف التفاوض، مع تراجع نفوذ المؤسسات المدنية ورجال الدين، بما يعكس انتقال مركز الثقل من المؤسسة الدينية إلى المؤسسة العسكرية.

يكشف التقرير أن العلاقات الشخصية القديمة بين مجتبى خامنئي وقيادات الحرس لعبت دوراً في هذا الترتيب الجديد، فيما تُدار القرارات الكبرى بصورة جماعية وسط توازنات داخلية وخلافات تظهر أحياناً بين التيار العسكري والحكومة بشأن الحرب والتفاوض.

ورغم بروز الحرس كقوة حاكمة، يظل المشهد الإيراني مفتوحاً على احتمالات معقدة، بين تشدد يرفض التنازلات، وضغوط اقتصادية تدفع نحو التسوية، ما يجعل القيادة الجديدة أمام اختبار صعب بين استمرار المواجهة أو الانخراط في مسار دبلوماسي.

أدى اغتيال آية الله علي خامنئي إلى ظهور شكل جديد من القيادة الجماعية في البلاد، مع منح الحرس مزيداً من السلطة.

نيويورك تايمز/بقلم فرناز فصيحي

عندما كان آية الله علي خامنئي يحكم إيران بصفته المرشد الأعلى، كان يتمتع بسلطة مطلقة على جميع القرارات المتعلقة بالحرب والسلام والمفاوضات مع الولايات المتحدة. أما ابنه وخليفته فلا يضطلع بالدور نفسه.

إن آية الله مجتبى خامنئي، نجل الرئيس، شخصية غامضة لم تظهر ولم يُسمع صوتها منذ تعيينه في مارس/آذار. وبدلاً من ذلك، فإن مجموعة من القادة المخضرمين في الحرس الثوري الإسلامي ومن يتحالفون معهم هم صناع القرار الرئيسيون في مسائل الأمن والحرب والدبلوماسية.

قال عبد الرضا داوري، وهو سياسي شغل منصب كبير مستشاري محمود أحمدي نجاد عندما كان رئيساً ويعرف السيد خامنئي: «يدير مجتبى البلاد كما لو كان مدير مجلس الإدارة».

قال السيد دافاري في مقابلة هاتفية من طهران: «إنه يعتمد بشكل كبير على مشورة وتوجيهات أعضاء مجلس الإدارة، وهم يتخذون جميع القرارات بشكل جماعي. الجنرالات هم أعضاء مجلس الإدارة».

يستند هذا التقرير عن هيكل السلطة الجديد في إيران إلى مقابلات مع ستة مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى، ومسؤولين سابقين، وعضوين في الحرس الثوري، ورجل دين بارز مطلع على خبايا النظام، وثلاثة أشخاص يعرفون السيد خامنئي معرفة وثيقة. كما وصف تسعة أشخاص آخرون على صلة بالحرس الثوري والحكومة هيكل القيادة. وقد تحدثوا جميعًا شريطة عدم الكشف عن هويتهم نظرًا لحساسية المسائل المتعلقة بالدولة.

السيد خامنئي، الذي اختاره مجلس من كبار رجال الدين مرشداً أعلى جديداً، يعيش متوارياً عن الأنظار منذ أن قصفت القوات الأمريكية والإسرائيلية مجمع والده في 28 فبراير/شباط، حيث كان يقيم أيضاً مع عائلته. وقد قتل والده وزوجته وابنه. ويواجه حالياً صعوبة بالغة في الوصول إليه، وهو محاط في الغالب بفريق من الأطباء والطاقم الطبي الذين يعالجون الإصابات التي لحقت به جراء الغارات الجوية.

يمتنع كبار قادة الحرس الثوري وكبار المسؤولين الحكوميين عن زيارته، خشية أن تتمكن إسرائيل من تتبعهم إليه وقتله. وقد شارك كل من الرئيس مسعود بيزشكيان، وهو جراح قلب أيضاً، ووزير الصحة في رعايته.

على الرغم من إصابة السيد خامنئي بجروح

خطيرة، إلا أنه يتمتع بذهن حاضر ووعي كامل، وفقًا لأربعة مسؤولين إيرانيين كبار مطلعين على حالته الصحية. خضع لثلاث عمليات جراحية في إحدى ساقيه، وهو ينتظر تركيب طرف صناعي. كما خضع لعملية جراحية في إحدى يديه، وهو يستعيد وظيفتها تدريجيًا. وأوضح المسؤولون أن وجهه وشفتيه تعرضتا لحروق بالغة، مما يصعب عليه الكلام، مضيفين أنه سيحتاج في نهاية المطاف إلى جراحة تجميلية.

أفاد مسؤولون بأن السيد خامنئي لم يسجل رسالة فيديو أو صوتية، لأنه لا يريد أن يظهر بمظهر الضعيف أو العاجز في أول خطاب علني له. وقد أصدر عدة بيانات مكتوبة نُشرت على الإنترنت وقُرئت على التلفزيون الرسمي.

تُكتب الرسائل إليه بخط اليد، وتُغلق في مظاريف، وتُنقل عبر سلسلة بشرية من ساعي

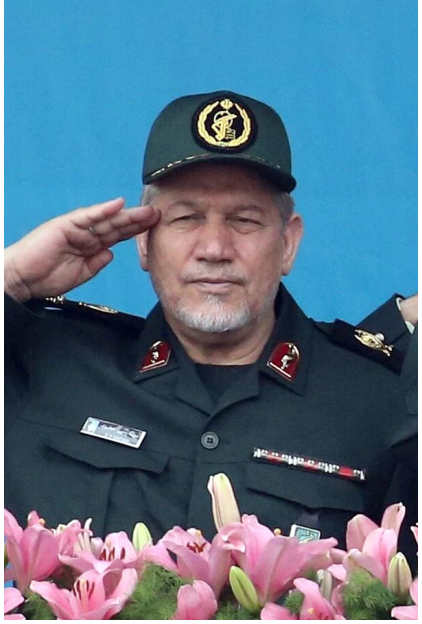

موثوق به إلى آخر، يسافرون على الطرق السريعة والفرعية، في سيارات ودراجات نارية حتى يصلوا إلى مخبئه. وتصل توجيهاته بشأن القضايا بنفس الطريقة.

هل ترغب في البقاء على اطلاع دائم بما يحدث في إيران وإسرائيل وباكستان ؟ سجل في خدمة « أماكنك: التحديث العالمي»وسنرسل أحدث تغطيتنا إلى بريدك الوارد.

أدى مزيج من القلق على سلامته وإصاباته وصعوبة الوصول إليه إلى تفويض السيد خامنئي عملية صنع القرار للجنرالات، على الأقل في الوقت الراهن. ولا تزال الفصائل الإصلاحية، فضلاً عن المتشددين، منخرطة في النقاشات السياسية. لكن المحللين يرون أن علاقات السيد خامنئي الوثيقة بالجنرالات، الذين نشأ معهم عندما تطوع للقتال في الحرب الإيرانية العراقية في سن المراهقة، جعلتهم القوة المهيمنة.

صرّح الرئيس ترامب بأن الحرب، إلى جانب اغتيالات طيف واسع من قادة إيران وأجهزتها الأمنية، قد مهّدت لـ«تغيير النظام»، وأن القادة الجدد «أكثر اعتدالاً». في الواقع، لم تسقط الجمهورية الإسلامية. فالسلطة الآن في أيدي جيش متشدد راسخ، ويتضاءل نفوذ رجال الدين.

«لم يمسك مجتبى بزمام الأمور أو يسيطر عليها بشكل كامل بعد»، هذا ما قالته سانام وكيل، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، والتي تتواصل مع أشخاص في إيران. «ربما هناك نوع من الاحترام له. فهو يوقع على القرارات أو يشارك في هيكل صنع القرار بشكل رسمي. لكنه يُعرض عليه حالياً أمر واقع لا مفر منه».

قال رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، وهو جنرال سابق في الحرس الثوري وكبير المفاوضين مع الولايات المتحدة في باكستان، في خطاب متلفز يوم السبت، إن المقترح الأمريكي بشأن الاتفاق النووي وخطة السلام ورد إيران قد تم عرضهما على السيد خامنئي، وتم أخذ آرائه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات.

صعود الحرس

لقد حشد الحرس الثوري، الذي تم تشكيله كحماة للثورة الإسلامية عام 1979، السلطة بشكل مطرد من خلال الأدوار السياسية العليا، والمصالح في الصناعات الرئيسية، والسيطرة على عمليات الاستخبارات، وتنمية العلاقات مع الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط التي تشارك إيران عداءها تجاه إسرائيل والولايات المتحدة.

لكن في عهد السيد خامنئي الأكبر، كان عليهم في الغالب الالتزام بإرادته كشخصية دينية فريدة شغلت أيضاً منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وقد منح الحرس صلاحيات واسعة، ومع مرور الوقت أصبحوا أداة وركيزة حكمه.

أدى اغتيال السيد خامنئي في اليوم الأول من الحرب إلى خلق فراغ وفرصة. التف الحرس الثوري حول مجتبى في صراع الخلافة الذي تلا ذلك، ولعب دوراً محورياً في اختياره مرشداً أعلى ثالثاً لإيران.

يمتلك الحرس الثوري عدة مراكز قوة. قائده العام هو العميد أحمد وحيدي. أما اللواء محمد باقر ذو الغادر، الرئيس المعين حديثًا للمجلس الأعلى للأمن القومي، فهو قائد سابق متشدد في الحرس الثوري. كما شغل اللواء يحيى رحيم صفوي، وهو قائد عسكري، منصب كبير المستشارين العسكريين لكل من القائد الأعلى الأب والابن.

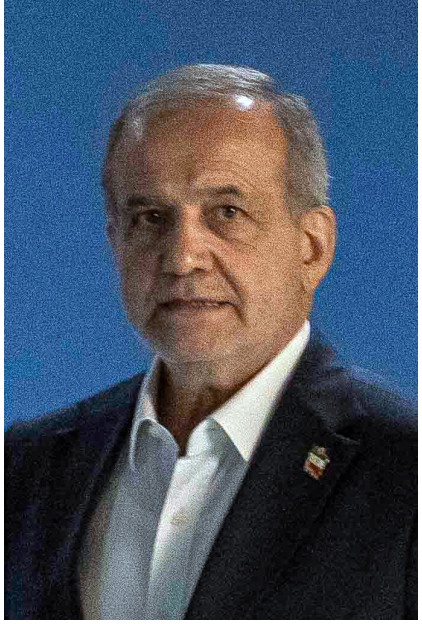

العميد محمد باقر ذو القدر، العميد يحيى رحيم صفوي والعميد. الجنرال احمد وحيديائتمان..أسوشيتد برس؛ وكالة حماية البيئة الأمريكية، عبر شترستوك؛ أسوشيتد برس

قال علي واعظ، مدير ملف إيران في مجموعة الأزمات الدولية، والذي يتمتع بعلاقات واسعة في إيران: «مجتبى ليس صاحب السلطة المطلقة؛ قد يكون زعيماً بالاسم، لكنه ليس صاحب السلطة المطلقة كما كان والده. مجتبى خاضع للحرس الثوري لأنه يدين لهم بمنصبه وببقاء النظام».

يقول المسؤولون الذين أُجريت معهم المقابلات إن الجنرالات ينظرون إلى الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل على أنها تهديد لبقاء النظام، وبعد خمسة أسابيع من القتال الشرس، يثق الجنرالات بأنهم قد احتوا هذا التهديد. وفي كل مرحلة، تولوا زمام المبادرة في تحديد الاستراتيجية واستخدام الموارد.

لقد أحدثوا اضطراباً في الاقتصاد العالمي بإغلاق مضيق هرمز، واستغلوا أي مكاسب حققوها في الحرب كوسيلة ضغط للتغلب على خصومهم السياسيين في الداخل. وبحسب مسؤولين مطلعين، فقد تم تهميش الرئيس المنتخب وحكومته، وأُمروا بالتركيز فقط على الشؤون الداخلية، مثل توفير تدفق مستمر من الغذاء والوقود، وضمان سير عمل البلاد.

قال مسؤولون إن وزير الخارجية، عباس عراقجي، قد تم تهميشه في المفاوضات التي قادها مع الولايات المتحدة قبل الحرب، وأن رئيس البرلمان، السيد قاليباف، قد تولى زمام المبادرة بدلاً منه.

وقالوا إن الزعيم الأعلى الجديد قد سار على نفس النهج، ونادراً ما اعترض على الجنرالات، إن لم يكن أبداً.

كان الحرس الثوري الإيراني هو من وضع استراتيجية هجمات إيران على إسرائيل ودول الخليج العربي، إلى جانب إغلاق المضيق أمام الملاحة البحرية. وكان هو من وافق على وقف إطلاق نار مؤقت مع الولايات المتحدة، وأقرّ قنوات اتصال غير رسمية ومفاوضات مباشرة معها. كما اختاروا السيد قاليباف من صفوفهم لقيادة المحادثات مع نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس في إسلام آباد.

ولأول مرة، كان العديد من الجنرالات العسكريين من الحرس الثوري جزءًا من الوفد الإيراني الذي تفاوض مع الولايات المتحدة.

قال مسؤولون إيرانيون وثلاثة أشخاص آخرين يعرفون مجتبى خامنئي في مقابلات من طهران إن خضوعه للحرس الثوري يعود جزئياً إلى حداثة عهده بالمنصب القيادي، فهو يفتقر إلى المكانة السياسية والنفوذ الديني اللذين جعلا والده قوةً فريدةً من نوعها. ويعود ذلك أيضاً جزئياً إلى علاقاته الشخصية الوثيقة بالحرس الثوري.

عندما كان السيد خامنئي في السابعة عشرة من عمره، تطوع للقتال في الحرب الإيرانية العراقية. وتمّ إرساله إلى لواء من الحرس الثوري يُدعى كتيبة حبيب. وقد أثرت هذه التجربة فيه تأثيراً بالغاً، ونسج خلالها علاقات متينة استمرت مدى الحياة. ومع تقدمهم في السن، ارتقى العديد من أعضاء الكتيبة إلى مناصب عسكرية واستخباراتية مؤثرة.

أكمل السيد خامنئي دراسته في معهد ديني، وحصل على رتبة آية الله، التي تُعتبر عالماً وفقيهاً في المذهب الشيعي. عمل في مجمع والده، حيث كان يُنسق العمليات العسكرية والاستخباراتية لوالده، وهو دورٌ عزز علاقاته بالجنرالات ورؤساء المخابرات.

من بين أصدقاء السيد خامنئي المقربين من

كتيبة حبيب، رئيس المخابرات السابق للحرس الثوري، رجل الدين حسين طيب؛ والجنرال محسن رضائي، الذي قاده في ثمانينيات القرن الماضي، والذي تم استدعاؤه من التقاعد. كما أن السيد قاليباف صديق قديم له.

لسنوات، كان السيد خامنئي والسيد طيب والسيد قاليباف يجتمعون أسبوعيًا لتناول غداء عمل مطوّل في مجمع آية الله، وفقا لمسؤولين إيرانيين وثلاثة أشخاص يعرفون السيد خامنئي شخصيًا. وأصبحوا يُعرفون باسم «مثلث السلطة». واتهمهم رجل دين أكثر اعتدالًا، هو مهدي كروبي، بالتدخل في الانتخابات الرئاسية لعام 2009 التي كان مرشحًا فيها، وتزوير النتائج لصالح الرئيس آنذاك، السيد أحمدي نجاد. خسر السيد كروبي الانتخابات، وأدت هذه النتيجة غير المتوقعة إلى أشهر من الاضطرابات والاحتجاجات وأعمال العنف.

أصبحت هذه العلاقات الشخصية تؤثر بشكل كبير على ديناميكية العلاقة بين السيد خامنئي والجنرالات. فهم ينادون بعضهم بأسمائهم الأولى، وينظرون إلى بعضهم كأقران، لا كأصحاب سلطة، كما قال السيد دافاري.

تظهر الاختلافات

لا يقتصر التأثير السياسي على الجنرالات فقط. فالسياسة الإيرانية لم تكن يوماً متجانسة، والنظام مصممٌ على وجود هياكل سلطة متوازية. لطالما كانت الخلافات والانقسامات شائعة، وفي كثير من الأحيان علنية، بين الشخصيات السياسية والقادة العسكريين الإيرانيين. ويشغل السيد بيزشكيان والسيد عراقجي أيضاً مقعدين في مجلس الأمن القومي.

لكن في ظل القيادة الجماعية الحالية، فإن الجنرالات هم من يسيطرون، ولا توجد حالياً أي علامات على الفوضى بينهم.

يوم الثلاثاء، وبينما كان فريقا التفاوض الإيراني والأمريكي يستعدان للسفر إلى إسلام آباد لعقد جولة ثانية من المحادثات، أوقف الجنرالان المفاوضات. فقد استمرت الخلافات لعدة أيام حول ما إذا كان ينبغي لإيران مواصلة المحادثات مع السيد فانس في حال استمرار السيد ترامب في فرض الحصار البحري على إيران. وقد تم بالفعل إعادة حوالي 27 سفينة

إيرانية أدراجها أثناء محاولتها دخول أو الخروج من الموانئ الإيرانية.

أطلق السيد ترامب سلسلة من المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي يدعو فيها إلى إجبار إيران على الاستجابة لجميع مطالبه، وجدد تهديداته بقصف محطات الطاقة والجسور الإيرانية إذا لم توافق إيران على اتفاق. ثم استولت الولايات المتحدة على سفينتين إيرانيتين، مما زاد من غضب الجنرالات الذين اعتبروا هذه الخطوة انتهاكًا لوقف إطلاق النار، وفقًا لما أفاد به مسؤولون.

جادل القائد الأعلى، الجنرال وحيدي، والعديد من الجنرالات الآخرين بأن المحادثات كانت عديمة الجدوى لأن الحصار أظهر أن السيد ترامب لم يكن مهتمًا بالمفاوضات وأراد الضغط على إيران للاستسلام، وفقًا لمسؤولين وعضوين من الحرس الثوري تم إطلاعهما على الاجتماع.

أفاد المسؤولون بأن السيد بيزشكيان والسيد عراقجي اختلفا في الرأي. وحذّر السيد بيزشكيان من الخسائر الاقتصادية الفادحة الناجمة عن الحرب، والتي قدّرتها الحكومة بنحو 300 مليار دولار، ومن ضرورة تخفيف

العقوبات لإعادة الإعمار. كما برزت خلافات حول مدى تصعيد إيران لإغلاقها المضيق.

انتصر الجنرالات، وانهارت المحادثات.

مدّد السيد ترامب وقف إطلاق النار، لكنه أبقى على الحصار حتى، كما قال، يقدم «القادة الإيرانيون المنقسمون» مقترح سلام خاص بهم. ولا يزال ما سيحدث لاحقاً غير واضح. كما أنه ليس من الواضح ما إذا كان الحرس الثوري سيسمح بتقديم تنازلات كافية للولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإيراني لإبرام اتفاق سلام، بما في ذلك بشأن القضيتين الخلافيتين: تجميد تخصيب اليورانيوم والتخلي عن مخزون اليورانيوم عالي التخصيب البالغ 970 رطلاً.

رغم أن فصيلاً متشدداً في إيران ليس مهيمناً، إلا أنه يعارض تقديم أي تنازلات، معتقداً أن استمرار إيران في القتال سيؤدي إلى هزيمة إسرائيل والولايات المتحدة. وقد ملأ أنصار هذا الفصيل الشوارع ليلاً بمسيرات حاشدة، رافعين الأعلام ومتعهدين بالتضحية بدمائهم من أجل الجمهورية الإسلامية. وعندما نشر السيد عراقجي على مواقع التواصل الاجتماعي في وقت ما أن إيران بصدد فتح المضيق، هاجمه المتشددون، متهمين فريق التفاوض بخيانة مؤيديهم.

هؤلاء المتشددون هم من أنصار سعيد جليلي، المرشح الرئاسي المتشدد للغاية، الذي تم تهميشه من عملية صنع القرار، لكنه لا يزال يتمتع ببعض النفوذ، بما في ذلك على التلفزيون الرسمي الذي يديره شقيقه. وطالب بعضهم السيد خامنئي بتوجيه رسالة مصورة أو صوتية ليؤكد للجمهور موافقته على المفاوضات مع واشنطن. وفي تجمع حاشد في طهران، هتفت الحشود الموجهة إلى السيد خامنئي: «أيها القائد، أعطنا الأمر وسننفذه».

خاطب السيد قاليباف الأمة عبر التلفزيون الرسمي مساء السبت بالتوقيت المحلي،

مؤكداً للإيرانيين أن السيد خامنئي مشارك في المفاوضات. واتخذ نبرة تحدٍّ ولكنها عملية، قائلاً إن إيران حققت إنجازات عسكرية، من بينها إسقاط طائرة مقاتلة أمريكية، لكن الوقت قد حان الآن لاستغلال هذه المكاسب في المفاوضات الدبلوماسية.

قال السيد قاليباف: «أحياناً، أرى شعبنا يقول إننا دمرناهم. كلا، لم ندمرهم؛ يجب أن تفهموا هذا. مكاسبنا العسكرية لا تعني أننا أقوى من الولايات المتحدة».

فرناز فصيحي هي رئيسة مكتب الأمم المتحدة في صحيفة التايمز، وتقود التغطية الإعلامية للمنظمة. كما أنها تغطي الشأن الإيراني، ولها كتابات عن الصراعات في الشرق الأوسط منذ

مشروع الدولة المدنية الديمقراطية والأسئلة الكبرى

الهادي الشواف

ملخص

يناقش المقال مشروع الدولة المدنية الديمقراطية في السودان بوصفه أحد أبرز أهداف ثورة ديسمبر، لكنه يضعه أمام أسئلة كبرى تتعلق بإمكان تحققه عملياً. يرى الكاتب أن المشروع لا يواجه تحديات نظرية فقط، بل يرتبط بتعقيدات بنية الدولة، وتاريخ الصراع، وطبيعة المجتمع السوداني المتعدد.

يركز على قضايا محورية مثل العلاقة بين الجيش والسياسة، وتعريف مفهوم الدولة المدنية، وقضايا العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، باعتبارها أسئلة تأسيسية لا يمكن تجاوزها. يؤكد أن نجاح المشروع مرهون بإيجاد توازن بين الحكم المدني، الاستقرار المؤسسي، وضمان الحقوق دون خلق انقسامات جديدة.

يبرز الكاتب تحديات بناء المؤسسات، وصياغة هوية وطنية جامعة، ومعالجة اختلالات الاقتصاد والتنمية، إلى جانب إصلاح القوى السياسية نفسها لتصبح أكثر ديمقراطية وحداثة. فالدولة المدنية، بحسب المقال، ليست مجرد انتخابات، بل منظومة متكاملة تتطلب إصلاحاً عميقاً وشاملاً.

يخلص إلى أن مشروع الدولة المدنية الديمقراطية يظل رهين توافق وطني واسع، وإرادة سياسية حقيقية، وصبر مجتمعي طويل النفس. فالمشروع ليس شعاراً سياسياً بقدر ما هو مسار معقد، نجاحه مرتبط بقدرة السودانيين على تجاوز أزماتهم التاريخية وبناء عقد اجتماعي جديد.

يشكل مشروع الدولة المدنية الديمقراطية في السودان أحد أبرز الطموحات السياسية التي برزت بقوة خلال السنوات الأخيرة خصوصًا بعد التحولات العميقة التي شهدها البلاد في السنوات الاخيرة، وهو يمثل أحد أهم أهداف وأحلام ثورة ديسمبر المجيدة التي اسقطت سلطة ما يسمى بالحركة الاسلامية، غير أن هذا المشروع والحلم المشروع رغم جاذبيته وشعبيته الواسعة الا أنه يواجه مجموعة من "الأسئلة الكبرى" التي تحتاج إلى ايجابات شافية لتحديد مصيره وإمكانيات تحققه على أرض الواقع، هذه الأسئلة ليست نظرية فحسب بل ترتبط ببنية الدولة وتركيبة المجتمع وتعقيدات التاريخ السياسة.

أول هذه الأسئلة يتعلق بطبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة هذا السؤال الجوهري يحتاج إلى اجابة حاسمة تنهي الجدل المستمر منذ العام 1958م تاريخ أول انقلاب عسكري وحتى الأن، فالسودان عرف تاريخًا طويلًا من التدخل العسكري في السياسة حيث لعب الجيش أدوارًا تتجاوز وظيفته المهنية في الدفاع عن الوطن والحفاظ على وحدته وحماية اراضيه وصون حدودها، السؤال هنا ليس فقط كيف نخرج الجيش من السياسة بل كيف نعيد تعريف دوره في إطار دولة مدنية ديمقراطية بحيث يخضع للسلطة المدنية المنتخبة دون أن يشعر بالتهديد أو الإقصاء باعتبار هذا هو وضعه الطبعي في أي دولة حديثة، هذه معادلة دقيقة جدًا لأن أي اختلال فيها قد يؤدي إما إلى عودة الانقلابات أو إلى انهيار مؤسسات الدولة.

السؤال الثاني يرتبط بمفهوم "المدنية" في حد ذاته هل تعني الدولة المدنية فصل الدين عن الدولة بشكل كامل أم تعني حيادية الدولة تجاه الأديان مع ضمان حرية المعتقد؟ ففي مجتمع متنوع مثل المجتمع السوداني يتداخل الدين مع الثقافة والهوية يصبح هذا السؤال حساسًا للغاية، خصوصًا وأن هناك حملة اعلامية واسعة ومضللة عن ماهية ومفهوم الدولة المدنية الديمقراطية مع عدم وجود إطار نظري متوافق عليه ما بين داعميها، والتحدي الاساسي يكمن في القدرة على بناء نموذج للدولة المدنية الديمقراطية يفصل ما بين السلطات ويأسس للتداول السلمي للسلطة ويضمن الحقوق والحريات دون أن يثير مخاوف قطاعات واسعة من المجتمع تشعر بأن هويتها مهددة.

أما السؤال الثالث فيدور حول المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية فبعد الحروب والنزاعات المستمرة والتجارب الصعبة والمعقدة التي تكالبت على الشعب السودانية بيما فيها من انقلابات عسكرية وحكومات دكتاتورية طويلة سيطرت على معظم سنين ما بعد الاستقلال لا يمكن بناء دولة مدنية ديمقراطية مستقرة دون معالجة إرث الانتهاكات والصراعات، لكن كيف يمكن تحقيق العدالة دون أن تتحول إلى أداة للانتقام السياسي؟ وكيف نوازن بين المحاسبة والمصالحة وكشف الحقيقة ومعاقبة الجناة؟ هذه الإشكالية تزداد تعقيدًا في ظل تعدد الضحايا وتنوع الانتهاكات واتساع دائرتها من الحروب النزاعات إلى القمع السياسي ضد الخصوم، في ظل غياب رؤية واضحة للعدالة الانتقالية قد يعرقل الانتقال الديمقراطي أو تتفجر صراعات جديدة.

السؤال الرابع يتعلق ببناء مؤسسات الدولة المدنية الديمقراطية ففي هذا السياق نجد أن الديمقراطية ليست مجرد صناديق انتخابات وناخبين انما هي منظومة عمل متكاملة من المؤسسات الفاعلة والمتناغمة من الجيش الواحد بعقيدة وطنية ومدرك لوظيفته وحدودها والقضاء المستقل والجهاز الإداري الكفء والأجهزة الرقابية القوية وغيرها من المؤسسات، ففي الوقت الراهن تعاني هذه المؤسسات من ضعف هيكلي وتسييس مزمن وفساد مؤسسي مستفحل، والتحدي الاساسي يتمثل في كيف يمكن إعادة بناء هذه المؤسسات على أسس مهنية جديدة؟ وكيف نتمكن من تفكيك التمكين من بنيتها ونضمن استقلاليتها عن الصراعات السياسية والحزبية؟ هذا التحدي يتطلب إصلاحًا عميقًا وليس مجرد تغييرات شكلية.

هناك أيضًا سؤال الهوية الوطنية لشعب السودان، السودان بلد متعدد الأعراق واللغات ومتنوع الثقافات، وقد عانى طويلًا من صراعات تم فيها توظيف الهوية والدين والقبيلة والجهة في الصراع مما عقد المشهد، فمشروع الدولة المدنية الديمقراطية يفترض وجود عقد اجتماعي جامع لكن هذا العقد لا يمكن أن يفرض من أعلى بل يجب أن يكون نتاج مشورة شعبية واسعة حتى يتبلور في شكل مجمع عليه من قبل الجميع، فالسؤال هو كيف يمكن صياغة هوية وطنية تستوعب هذا التنوع دون إلغاء خصوصياته؟ وكيف نضمن تمثيلًا عادلًا لكل المكونات في السلطة والثروة؟ هذه الأسئلة جوهرية لبناء الأستقرار في الدولة المدنية الديمقراطية.

السؤال السادس يرتبط بالاقتصاد والتنمية غير المتوازنة، لا يمكن للدولة المدنية الديمقراطية أن تصمد في ظل أزمات اقتصادية خانقة وعدم وجود تنمية متوازنة بين جميع مناطق السودان، في هذا السياق السودان اليوم يواجه تحديات كبيرة متمثلة التضخم والبطالة وضعف الإنتاج والانتاجية واعتماد كلي على الاقتصاد الرعي وعلى موارد محدودة، فكيف يمكن بناء اقتصاد يدعم التحول المدني الديمقراطي؟ وهل يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل موارد شحيحة؟ فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة هنا وثيقة لأن الفشل الاقتصادي قد يؤدي إلى فقدان الثقة في الدولة المدنية الديمقراطية نفسها.

كذلك يبرز سؤال موضوعي أخر حول دور القوى السياسية المدنية، هل تمتلك الأحزاب السودانية القدرة على التحول إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة؟ بمعنى الاجابة على سؤوال التمدن والممارسة الديمقراطية داخل بنية الاحزاب نفسها فكثير من هذه الأحزاب تعاني من ضعف التنظيم وغياب البرامج وهيمنة القيادات التقليدية عليها، إذا لم تتجدد هذه القوى وتمارس ديمقراطية حقيقة داخلها فإنها قد تعيد إنتاج نفس الأزمات التي عانى منها السودان في الماضي والحاضر، فالمطلوب هو تطوير ثقافة سياسية جديدة تقوم على التنافس البرامجي والممارسة الديمقراطية لا الولاءات الضيقة.

وأخيرًا، سيل الاسئلة لا ينتهي ولكن دعونا نختم بسؤال مهم جدًا متعق بالإرادة الشعبية ودورها في بناء ادولة المدنية الديمقراطية والمحافظة عليها وضمان استمراريتها، فهل يمتلك المجتمع السوداني الصبر والإصرار اللازمين لإنجاح مشروع طويل ومعقد مثل بناء دولة مدنية ديمقراطية؟ التجارب العالمية تظهر أن الانتقال الديمقراطي ليس مسارًا مستقيمًا، بل مليء بالتعثرات والحفاظ على الزخم الشعبي وبناء وعي جماعي بأهمية الديمقراطية يمثلان شرطًا أساسيًا لنجاح هذا المشروع.

بهذا المعنى فأن مشروع الدولة المدنية الديمقراطية في السودان يواجه أسئلة كبرى كما بينا وأهمها ما يتعلق بمدى قدرة القوى السياسية على بناء توافق وطني ومعالجة دور الجيش في السياسة وتحقيق العدالة الانتقالية وإنقاذ الاقتصاد المنهار، فنجاح هذا المشروع مرهون بقدرة السودانيين على تجاوز الانقسامات التاريخية وتأسيس عقد اجتماعي جديد.

في المحصلة، مشروع الدولة المدنية الديمقراطية في السودان ليس مجرد شعار يردد ويزن به المقالات والخطب السياسية بل هو مسار مليء بالتحديات والأسئلة الموضوعية والجوهرية المفتوحة والإجابة على هذه الأسئلة تتطلب حوارًا وطنيًا شاملًا وإرادة سياسية صادقة ورؤية استراتيجية طويلة المدى دون ذلك، سيظل المشروع معلقًا بين الاحلام والطموح والواقع بينما يبقى السودان في دائرة الأزمات المتكررة.

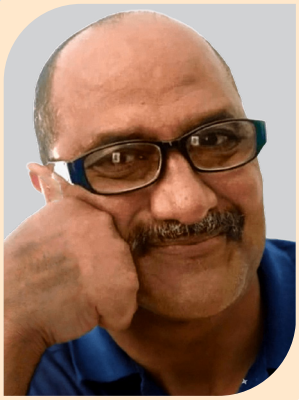

أجيال السودان وإهدار التعليم (11)

لا تعليم بلا علاقة انسانية... حين يبدأ التعلم من الإنسان

عثمان يوسف خليل

ملخص

يطرح المقال أن جوهر التعليم الحقيقي لا يبدأ بالمناهج والامتحانات، بل بالعلاقة الإنسانية بين المعلم والطالب، باعتبارها أساس الثقة والتفاعل وصناعة الأثر. فالتعليم، وفق هذا التصور، ليس نقلًا للمعرفة فقط، بل بناء للإنسان.

يبرز الكاتب تحوّل دور المعلم من ناقل للمعلومة إلى مربٍ ومرشد وقدوة، بما يتطلب مهاراتٍ إنسانية ونفسية إلى جانب التأهيل الأكاديمي. فحين يشعر الطالب بالفهم والاحترام، تبدأ عملية التعلم بصورة أكثر عمقًا وفاعلية.

يتتبع طبيعة هذه العلاقة عبر المراحل التعليمية المختلفة، من رياض الأطفال حتى الجامعة، موضحًا أن لكل مرحلة احتياجاتها الخاصة، لكن القاسم المشترك فيها جميعًا هو الحوار، والدعم، وبناء الثقة بدل التسلط.

يؤكد الكاتب أن الأسرة والمجتمع شريكان في إنجاح العملية التعليمية، عبر دعم مكانة المعلم وتعزيز قيمة التعليم. ويخلص إلى أن أي نهضة تعليمية حقيقية تبدأ بإحياء العلاقة الإنسانية داخل الفصل، قبل إصلاح المناهج أو إعادة بناء المؤسسات.

بعد أن تساءلنا في الحلقة السابقة عن شكل التعليم الذي نريده، نصل اليوم إلى جوهر المسألة، إلى النقطة التي إن غابت، غاب كل شيء:

لا تعليم بلا علاقة إنسانية حقيقية بين الطالب والمعلم فالتعليم ليس مجرد نقل معرفة، ولا حشو معلومات في ذاكرة الطالب، بل هو عملية إنسانية عميقة تقوم على التفاعل، والثقة، والاحترام المتبادل. وبدون هذه العلاقة، يصبح التعليم جافًا، بلا روح، وبلا اى أثر حقيقي في تكوين الإنسان.

في السودان، وربما في كثير من تجاربنا التعليمية، حدث خلل واضح: تم التركيز على المنهج، والامتحان، والنتيجة... بينما تُركت العلاقة الإنسانية جانبًا، وكأنها تفصيل لا يُعتد به. لكن الحقيقة عكس ذلك تمامًا. المعلم... من ناقل معرفة إلى صانع إنسان

لم يعد دور المعلم مقتصرًا على شرح الدروس، بل أصبح مطالبًا بأن يكون:

مربيًا يغرس القيم قبل المعلومات
مرشدًا يفهم طلابه نفسيًا واجتماعيًا
قدوة تُرى في السلوك قبل أن تُسمع في الكلام

ولهذا، فإن إعداد المعلم يجب ألا يتوقف عند الجانب الأكاديمي، بل يمتد إلى:

مهارات التواصل الفعّال
الذكاء العاطفي وفهم مشاعر الطلاب
إدارة الصف بروح إنسانية لا تسلطية
أساسيات الإرشاد النفسي

حين يشعر الطالب أن معلمه يفهمه ويحترمه، يمنحه تلقائيًا ثقته واحترامه، وهنا فقط تبدأ عملية التعلم الحقيقية.

العلاقة الإنسانية عبر المراحل... كيف تتشكل؟

التعليم ليس كتلة واحدة، بل رحلة تتغير فيها طبيعة العلاقة مع كل مرحلة:

رياض الأطفال: هنا لا يبدأ التعلم بالمعلومة، بل بالأمان..

المعلم أقرب إلى الراعي:

يمنح الطفل الطمأنينة قبل المعرفة
يبني ثقته بالعالم
يجعل التعلم تجربة محببة عبر اللعب

كلمة واحدة في هذه المرحلة قد تبني طفلًا... أو تهدمه

مرحلة الأساس

تبدأ ملامح الشخصية في التكوّن:

الطالب يكتشف قدراته
يحتاج إلى التشجيع أكثر من النقد
يتعلم النظام دون أن يفقد حماسه

المعلم الناجح هو من يوازن بين الحزم واللطف.

المرحلة الثانوية

هنا تبدأ العاصفة الداخلية:

تغيرات جسدية ونفسية
أسئلة عن الهوية
رغبة في الاستقلال

العلاقة يجب أن تتحول من سلطة إلى حوار:

احترام متبادل
مساحة للتعبير
دعم نفسي حقيقي

في هذه المرحلة، المعلم قد يكون فارقًا بين ضياع الطالب أو نضجه.

المرحلة الجامعية

تتحول العلاقة إلى شراكة:

الطالب يفكر ويناقش
المعلم يوجّه لا يفرض
المعرفة تُبنى لا تُلقّن

الاحترام هنا فكري، والنقاش جزء من التعلم.

الأسرة والمجتمع... الحلقة المفقودة لا يمكن لهذه العلاقة أن تنجح وحدها داخل الفصل.

الأسرة شريك أساسي:

تغرس احترام المعلم
تتابع وتدعم
تمنح الاستقرار النفسي

والمجتمع كذلك:

يرفع مكانة المعلم
يحمي قيمة التعليم
يعزز صورة إيجابية عنه

حين يسقط احترام المعلم في المجتمع، يسقط التعليم معه.

في النهاية... أين تبدأ النهضة؟

وسط كل ما تحدثنا عنه في هذه السلسلة— حروب، نزوح، سياسات، انهيار—قد يبدو الحديث عن "العلاقة الإنسانية" أمرًا بسيطًا.

لكنه في الحقيقة الأساس.

فالمعلم الذي يصل إلى قلب الطالب، يصل إلى عقله.

والتعليم الذي يقوم على الاحترام، يصنع إنسانًا قادرًا على التفكير، لا مجرد متلقٍ.

وقبل أن نُعيد بناء المدارس، أو نُغير المناهج، أو نضع السياسات...

علينا أن نسأل:

هل ما زالت هناك علاقة حقيقية داخل الفصل؟

لأن الإجابة على هذا السؤال، قد تختصر الطريق كله.

وفي الحلقة القادمة، يمكن أن نذهب إلى زاوية مختلفة:

كيف أثّر الامتحان وثقافة "الدرجات" على معنى التعليم نفسه؟

تداعيات حرب إيران تتغلغل بقدر أكبر في الاقتصاد العالمي

ملخص

تكشف المؤشرات الاقتصادية العالمية عن تزايد الضغوط الناتجة عن حرب إيران، مع ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتصاعد مخاوف التضخم واضطراب الإمدادات، بينما بدأت تداعيات الحرب تنعكس بوضوح على تباطؤ النمو في أوروبا ومناطق أخرى.

أظهرت استطلاعات مديري المشتريات انكماشاً في منطقة اليورو وضغوطاً متزايدة على قطاعي الصناعة والخدمات، فيما بدا تحسن بعض المؤشرات في الولايات المتحدة واليابان مرتبطاً بتسريع الإنتاج تحسباً لاضطرابات أعمق، لا بتحسن اقتصادي مستدام.

ألقت الحرب بظلالها على الشركات والأسواق، مع تحذيرات من تراجع الأرباح، وارتفاع الأسعار، وتعطل الشحن وسلاسل الإمداد، بينما بدأ أثر صدمة الطاقة يتسلل إلى التضخم العالمي ويغذي المخاوف من اضطراب طويل الأمد.

رغم بعض الاستثناءات في قطاعات التكنولوجيا والتمويل، تتزايد المخاوف من سيناريو أكثر قتامة إذا استمرت الحرب وتعطل الشحن عبر مضيق هرمز، وسط تحذيرات من احتمال انزلاق الاقتصاد العالمي نحو ركود إذا طال أمد الأزمة.

لندن/طوكيو/واشنطن (رويترز)

النقاط الرئيسية

- استطلاعات ستاندرد اند بورز جلوبال تسلط الضوء على تزايد الضغوط
- دلائل على عودة الشركات إلى تسريع الانتاج تحسباً لتقافم الاضطراب
- بعض المؤشرات تشير الآن إلى حدوث اضطراب طويل الأمد

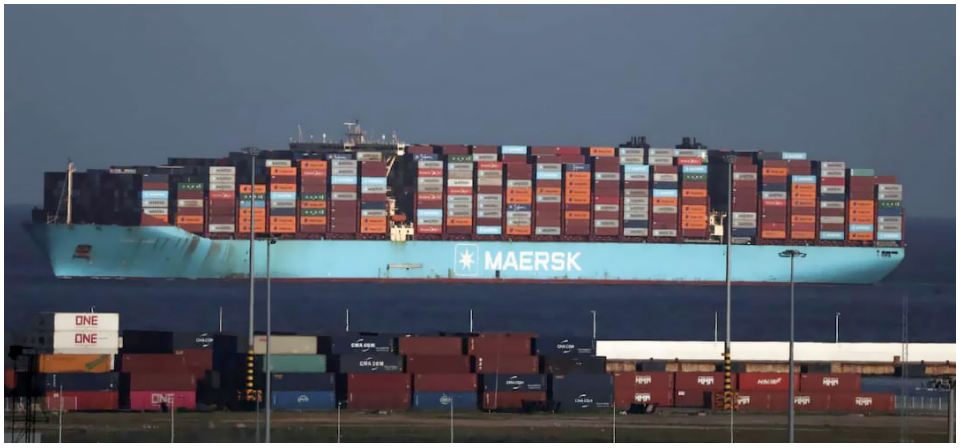

- أظهرت استطلاعات مهمة نُشرت نتائجها اليوم الخميس أن الاقتصاد العالمي يواجه ضغوطاً متزايدة وأكثر وضوحاً من صدمة الطاقة التي أحدثتها الحرب على إيران، في وقت تعاني فيه المصانع من ارتفاع حاد في تكاليف الإنتاج ويتباطأ فيه النشاط حتى في قطاعات الخدمات.

وفي حين أظهر جزء كبير من الاقتصاد العالمي قدراً من الصمود في مواجهة أسوأ تعطل لإمدادات الطاقة في العصر الحديث، فإن التداعيات غير المباشرة للحرب المستمرة منذ نحو شهرين بدأت تدفع التضخم إلى الإرتفاع، وتزيد المخاوف بشأن الإمدادات الغذائية، وتدفع إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي.

وشهد هذا الأسبوع بالفعل سلسلة من قراءات ثقة الأعمال ومعنويات المستهلكين القاتمة، إلى جانب توقعات حذرة من كبرى الشركات المدرجة.

وأظهرت مجموعة استطلاعات ستاندرد اند بورز جلوبال التي تحظى بمتابعة وثيقة لمديري المشتريات، والصادرة اليوم الخميس، أن الأسوأ لم يأت بعد.

وأشارت الاستطلاعات إلى أن دول منطقة اليورو، وعددها 21، من بين الأكثر تضررا، إذ هبطت القراءة الأولية للمؤشر الرئيسي للمنطقة من 50,7 نقطة في مارس آذار إلى 48,6 في أبريل نيسان، وهي قراءة دون مستوى 50 نقطة وتشير إلى انكماش النشاط.

وقفز مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج إلى 76,9 نقطة من 68,9، بما يظهر أن مصانع منطقة اليورو تواجه زيادة في التكاليف. وفي الوقت نفسه، هبط المؤشر الذي يغطي قطاع الخدمات، وهو القطاع المهيمن في التكتل، إلى 47,4 نقطة من 50,2، وهو أقل بكثير من تقديرات استطلاع أجرته رويترز والبالغة 49,8 نقطة.

وقال كريس وليامسون، كبير اقتصادي الأعمال في ستاندرد اند بورز جلوبال «تواجه منطقة اليورو متاعب اقتصادية متفاقمة بسبب الحرب في الشرق الأوسط».

وأضاف «في الوقت نفسه، تهدد حالات النقص المتزايدة في الإمدادات بإضعاف النمو أكثر، مع إضافة المزيد من الضغوط الصعودية على الأسعار في الأسابيع المقبلة».

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، تحسن مقياس ستاندرد اند بورز للنشاط في الولايات المتحدة، لكنه حمل كثيرا من السمات نفسها المرتبطة بالشراء بدافع الذعر في مواجهة نقص الإمدادات الناجم عن الحرب وضغوط الأسعار التي أثقلت كاهل نشاط الاتحاد الأوروبي. وبلغت مهل التسليم وأسعار الإنتاج أعلى مستوياتها منذ اختناقات سلاسل الإمداد بعد الجائحة وموجة التضخم التي بلغت ذروتها قبل نحو أربع سنوات.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع إلى أعلى مستوى في 47 شهرا عند 54,0 نقطة مقارنة مع 52,3 في مارس آذار، متجاوزا توقعات الاقتصاديين البالغة 52,5 نقطة. وقفز أيضا مقياس الطلبيات الجديدة التي تلقتها المصانع إلى 54,8 نقطة من 52,3 في مارس آذار. وتعافى مؤشر مديري المشتريات

لقطاع الخدمات الضخم إلى 51,3 نقطة من 49,8 في الشهر الماضي، الذي شهد أول انكماش منذ يناير كانون الثاني 2023.

وقال وليامسون إن الارتفاع في القراءات الرئيسية الأمريكية لا يشير بأي حال إلى اقتصاد مزدهر. وأضاف «يتماشى مؤشر مديري المشتريات لشهر أبريل بصورة عامة مع اقتصاد يكافح لتحقيق نمو سنوي يتجاوز الواحد بالمئة، في حين يشكل قطاع الخدمات الضخم العامل الرئيسي الضاغط».

شركات تحذر من أثر مالي للحرب

على نحو يبدو مناقضا للمنطق، تحدث مديرو مشتريات عن ارتفاع مستويات الإنتاج في اليابان والهند وبريطانيا وفرنسا، وهو أثر عزته ستاندرد اند بورز في بعض الحالات إلى تسريع الشركات للإنتاج بسبب مخاوف من اضطراب أكبر في سلاسل الإمداد.

ومن اللافت أن اليابان سجلت بذلك أقوى توسع في إنتاج المصانع منذ فبراير شباط 2014، حتى مع ارتفاع تكاليف المدخلات بأسرع وتيرة منذ أوائل 2023.

وإذا كان تسريع الإنتاج يحدث بالفعل، فسيكون شبيها بما شهده مطلع العام الماضي عندما سارعت الشركات إلى طرح منتجاتها قبل ارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية، وهو ما يوحي بانخفاض مماثل في النشاط لاحقا.

وتوافقت قراءات مؤشرات مديري المشتريات مع تعليقات حذرة هذا الأسبوع بشأن أرباح الربع الأول، إذ أشارت شركات بدءا من مجموعة الأغذية الفرنسية دانون وصولا إلى شركة أوتيس وورلدوايد لصناعة المصاعد إلى تعطل الشحنات بسبب الحرب.

وتشير مراجعة أجرتها رويترز لعدد 166 بيانا صادرا عن شركات منذ بدء الحرب إلى أن 26 شركة سحبت توجيهاتها المالية أو خفضتها، وأشارت 38 شركة إلى زيادات في الأسعار، وحذرت 32 شركة من أثر مالي ناجم عن الصراع.

وأدى ارتفاع تكلفة الوقود تلقائيا إلى زيادة المعدل العام للتضخم، إذ ارتفعت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة في مارس آذار بأكبر وتيرة في نحو أربع سنوات، مع زيادات أيضا في بريطانيا وفي أنحاء منطقة اليورو. أما ما يُعرف بمعدلات التضخم الأساسي التي تستبعد الوقود، فلم تشهد زيادات بالحدة ذاتها، على الأقل حتى الآن.

التكنولوجيا والتمويل من بين الاستثناءات النادرة

توجد بعض الاستثناءات الواضحة. فالطفرة العالمية في الاستثمار في الذكاء الاصطناعي ما زالت تدعم النشاط التكنولوجي، في حين تمثل شدة التقلبات في الأسواق العالمية مكسبا لشركات التداول.

فعلى سبيل المثال، حققت كوريا الجنوبية أسرع نمو لها في نحو ست سنوات خلال الربع السابق بفضل قفزة في صادرات الرقائق، بينما يُنظر إلى قطاع التكنولوجيا على أنه يقود أرباح الربع الأول في الولايات المتحدة إلى الارتفاع.

وقالت مجموعة بورصات لندن في وقت سابق اليوم الخميس إنها تتوقع نموا سنويا للإيرادات عند الحد الأعلى من نطاق توقعاتها، بعد تسجيل إيرادات قياسية في الربع الأول مدعومة بزيادة حادة في نشاط التداول.

ومع غياب أي أفق واضح لكيفية انتهاء الحرب التي اندلعت بضربات أمريكية وإسرائيلية على إيران، فإن الأثر المستقبلي على الاقتصاد العالمي يظل مرهونا بمدة استمرار تعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز.

وخفض صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي توقعاته للنمو العالمي إلى 3,1 بالمئة لهذا العام، لكنه حذر من أن العالم ينجرف بالفعل نحو سيناريو أكثر سوءا، يشمل ركودا صريحا إذا استمرت الاضطرابات.

وقال جيمي تومسون، رئيس قسم سيناريوهات الاقتصاد الكلي في أكسفورد إيكونوميكس، إن مراجعة المؤسسة للتداعيات البالغة التي خلفتها صدمات الطاقة السابقة، من حرب أكتوبر تشرين الأول عام 1973 إلى الغزو الروسي لأوكرانيا في 2022، أظهرت آثارا مستمرة على التضخم والاستثمار وإنتاج الطاقة بعد سنوات.

وأضاف أن واحدة من كل أربع شركات شملها استطلاع أكسفورد تعتقد الآن أن الاضطرابات ستستمر إلى ما بعد نهاية هذا العام. وخلص إلى القول «تسلط هذه الأدلة الضوء على خطر حدوث تغير حاد في المعنويات».

من جوناثان كيبل وكاوري كانيكو ولوسيا موتياكني
شارك في التغطية مارك جون

جوكية بورتسودان

د. كمال الشريف

ملخص

يستعيد الكاتب مشاهد انقلاب 30 يونيو من داخل القيادة العامة، حيث بدت ملامح التخطيط المسبق واضحة، مع حضور الإسلاميين خلف المشهد، بينما كان عمر البشير يوقع على قرارات جاهزة دون قراءة، في إشارة إلى أن السلطة كانت تُدار من "جوكية" يحرّكون الأحداث من وراء الستار.

يربط بين تلك البدايات الدامية، من إعدامات الضباط في رمضان إلى الحروب التي وُظفت أيديولوجياً، وبين تأسيس نمط حكم قائم على العنف والتوظيف السياسي للحرب، مع تحوّل الصراعات من الجنوب إلى دارفور ضمن عقلية المليشيات والإبادة.

ينتقل الكاتب إلى حرب أبريل، معتبراً أن سيناريو الدمار ونقل مركز السلطة إلى بورتسودان لم يكن طارئاً، بل جزءاً من ترتيبات سابقة قادها "جوكية جدد"، حولوا المدينة إلى عاصمة بديلة ومجال جديد للاستثمار والنهب تحت غطاء الحرب.

يخلص إلى أن الحرب نفسها تحولت إلى مشروع اقتصادي وسياسي، تديره شبكات مصالح تتوارث الأدوار من جيل إلى آخر، بحيث يصبح السلام ذاته، وفق هذا المنظور، جزءاً من استثمار طويل الأمد لا يخرج عن منطق "الجوكية".

في مقالي السابق وقفت في نقطة سطر في حديثي مع العميد عمر حسن في يوليو 1989 في أحد مكاتب القيادة العامة القديمة وكنا مجموعة من الإعلاميين نحن ثلاثة فقط خلف الله عبدالمنعم والفاتح محمود وانا وكانت رائحة المكتب وزغارة مكيف المويه وبوت الجيش القديم ورائحة الكاكي القديم بالنسبة لنا جزء من الانقلاب على ديمقراطية قادها الشعب في ثورة عظيمة وكنا نقود موكبها ومعنا القدال ومحجوب شريف من أمام دار حزب الأمة في ام درمان وصولاً لجامعة الخرطوم على أرجلنا ونحن في مكتب القيادة كنت اشم عرق تلك الأيام التي هزمها كبار العسكر بتسليمها كامله لسوار الذهب وهو تاريخياً كما همس أحد قادة المجلس العسكري الإنتقالي يوماً وكان افضلهم اناقة في الفكرة والمشروع الثوري ووزير دفاع الانتقالي اللواء عثمان أن الرجل إجتمع مع بوش الأب وهو نائباً قبل إعلانه الانحياز للشعب مؤكداً في تعبيراته أن ثورتكم سوف تذهب للإسلاميين في ساعة ما أو تاريخ ما وقد حدث

وكان الحديث طويلاً مع الرجل الذي كان يوقع على أوراق لم يقرأ منها سطراً وأنا اراقب في ردهات وأزقة القيادة بعض من الإسلاميين الذين اعرفهم بالإسم ولكنني لم اجلس معهم حتى شاهدت من بعيد أحد كبارهم السنوسي ساعتها تأكدنا تماماً بأننا في مدرسة دار النعيم في الخرطوم2 التي كانت وقتها مقراً ادرايا وصحفياً لجماعة الجبهه القوميه الاسلاميه

وكان تركيز العميد عمر حسن على الحديث عن الاقتصاد اكثر من الأمن والسياسة والديمقراطية وقالها بالحرف يمكن أن نقدم مشروعاً اقتصادياً وسياسياً جديداً لحكم البلاد وعن حرب الجنوب والرجل عائد من ظهر بقره هناك أكد فوراً وبدون مجاملة بقوله انها حرب جهاد.

وكان الحديث معه طويلاً وركزت انا في الاوراق التي كان يوقعها ولا ينظر اليها وكان المشاريع كانت مكتملة قبل 30 يونيو ومرتبه ترتيباً كاملاً وكان على الرجل أن يوقع فقط دون أن ينظر وقد كان أن ظهرت خلافات التوقيع من دون قراءة في ساعة محاكمة وقتل 28 ضابطاً في ليلة واحده وفي شهر رمضان وهنا عرف الناس أن كل المذابح سوف تكون في شهر رمضان العسكرية منها والسياسية

ووقتها كان ضباط عظام في الجيش يرفضون الحكم ولكنه نفذ

وسقطت أول الاوراق التي كان يوقعها العميد عمر حسن قبل قراءتها وفي تقديري أن معظم الأوراق التي وقعت دون قراءة من العميد قد طبقت والرجل أصبح رئيساً وهذا يكفي له

والقصص كبيرة وخطيرة عن هذا اليوم الذي شاهدت من بعده الجوكية قد بدأت خطواتهم في الدخول لقصر الشعب كما كان اسمه وبعضهم يرتدي زي قوات الشعب المسلحة كما كان اسمها

وهذا حديث نكتبه في صياغ آخر وزمن آخر ان كنا من الأحياء ولكنه محفوظ

وبنفس الآليه التي كانت في العام 1989 كانت المجموعات الكبيرة من القادة قد خرجت من البلاد بعد انقلاب 25 اكتوبر وليلة حرب ابريل 23 اتجهت الأوامر لجوكيه جدد بضرورة صنع عاصمة جديدة للسودان بحكم أن العاصمة سوف تنهب ويقتل فيها الآلاف ويشرد الملايين والسيناريو كان معروفاً

والجيش في علمه تماماً القوة التي مكنها من العاصمه..الدعم السريع.. اقوى واكبر من قواتهم التي كان انكسارها قد بدأ من عام 90 وصولاً لتوقيع اتفاق نيفاشا بعدها أصبح الأمر اجتماعياً اكثر من عسكرياً

تحت مسمى أن الناس جاهدت في الجنوب وانتصرت عسكرياً وسياسياً وبالانتقال لحروبات دارفور التي بدأت بسرقة جمل كما قال العميد الذي أصبح مشيراً..

سميت عندهم حرب عصابات مليشيات يعني ويجب ضربها ببعضها حتي الإباده

وهذا أمر جعل من الاسلاميين ان يصبحون عنصريين بالواضح

وكان الجوكيه الجدد قد جهزوا بورتسودان مدينة الساحل والميناء والمطار الاقرب لمطار الخرطوم وقد سبق لكبارهم أن غادرو منه البلاد وكانت شحنات الذهب تسافر رأساً لميناء اللاذقيه منه

بدأت مرحلة أخرى من النهب في التعامل مع سماسره جدد في رفع الايجارات بالدولار كمنازل ومقرات وزارية واستراحات وفنادق وصل العمل فيها في السنة الاولى قبل وصول البرهان الغيها ان إستؤجرت منازل وعمارات وعقارات مختلفة في جغرافية استراتيجيه مختلفه بواقع يصل الي 4 مليار دولار لايجار مواقع ومحلات ونقاط ومطاعم للعاصمة الجديدة التي قالت دراستها الأولى ان الأمر مابين 5 الى 8 اعوام

وهنا كانت خطط الكبار للجوكيه الجدد بالعمل المنسق من أجل ممارسة العمل وقد كان

ونجح الجماعة في تسليم الراية لمجاهدين هناك وجوكيه هنا

والجديد في الأمر أن أمر الحرب نفسه اصبح استثماراً ولهذا طال وسوف يطول حتى يصل الجوكيه لآليه سلام يكون استثماريا لمشاريع تمتد من جديد

من لوحة على الجدران إلى عقلٍ يتوقع الأسوأ

كيف تمت برمجة الوجدان السوداني

عاطف محجوب (البحر)*

ملخص

ترى المقالة أن اللوحة الشعبية المعلّقة في المطاعم والمقاهي، التي تُظهر رجلًا محاصرًا بين أسد وتمساح وأفعى، لم تكن مجرد صورة عابرة، بل رسالة رمزية ساهمت في تشكيل الوجدان السوداني، عبر ترسيخ فكرة أن الحياة حصار والخطر يأتي من كل الجهات.

يطرح الكاتب أن تكرار مثل هذه الصور والرسائل البصرية والسمعية يبرمج الوعي بطريقة غير معلنة، فينشأ الإنسان ميّالًا لتوقع الخسارة والتحسب الدائم للأسوأ، بما يجعل التشاؤم يبدو وكأنه واقعية، بينما يتحول في الحقيقة إلى إرهاق جمعي يضعف الإيمان بالفرص والتغيير.

يمضي إلى أن هذا المزاج السلبي لا يتوقف عند الخوف من المستقبل، بل ينعكس اجتماعيًا في ضعف تقبل الآخر، وسوء الظن، والنظر إلى الاختلاف بوصفه تهديدًا لا ثراءً، ما يسهم في إنتاج أنماط من الإقصاء والتوتر داخل المجتمع.

يخلص الكاتب إلى أن هذه اللوحة ليست سوى نافذة لفهم أثر الثقافة اليومية — من أمثال وأغانٍ ونكات ورسائل متكررة — في تشكيل عقل جمعي يتوقع الأسوأ، داعيًا إلى مراجعة هذه الرسائل التي تسكن الوعي وتعيد تشكيل نظرتنا للحياة والآخرين.

هذه اللوحة التي كانت مرسومة على جدران كثير من المطاعم والمقاهي في السودان، و التي تبدو للوهلة الأولى مجرد مشهد درامي مثير .. رجلٌ معلق على شجرة، وتحت الشجرة أسدٌ ينتظر، وفي الماء تمساحٌ فاتحٌ فاه، وعلى الغصن أفعى تزحف نحوه، وكأن الحياة كلها قد اجتمعت عليه من كل الجهات. كثيرون رأوها، ومرّوا عليها، وربما ابتسموا أو علقوا عليها ساخرين. لكن السؤال الذي يستحق أن يُطرح اليوم.. هل مر ما فعلته بنا هذه اللوحة مرور الكرام أم كان لها و لغيرها من الموادالسمعية و البصرية التي تتكرر في حياتنا كل يوم تأثير علينا؟

هذه اللوحة لم تكن مجرد ديكور أو ذوق بصري شعبي عابر. بل يمكن أن نراها على نحو أعمق جزءًا من التربية الشعورية غير المعلنة التي تلقّتها أجيال كاملة دون أن تدري. فالصورة، حين تتكرر، لا تبقى صورة فقط. إنها تتحول، مع الزمن، إلى رسالة. والرسالة، حين تدخل البيت والحيّ والمقهى والذاكرة، لا تبقى خارج الإنسان... بل تستقر داخله. وهذه اللوحة، في تقديري، كانت تحمل رسالة خطيرة جدًا، وإن بدت بريئة.. أن الحياة حصار. أن الخطر يجيء من كل اتجاه .. أن احتمال النجاة معدوم أو صعب الحدوث. وأن الإنسان محاصر دائمًا بما هو أكبر منه. هذه ليست مجرد مبالغة بل هي في لغة علم الاتصال و علم النفس الاجتماعي طريقة كاملة في تأطير الواقع... حين يكبر الانسان وهو يرى، مرارًا، صورًا تجعل الوجود نفسه يبدو كمصيدة، فإن عقله لا يستقبل ذلك كمشهد فني فقط، بل كجزء من تعريف العالم. وهنا تكمن الخطورة. لأن الإنسان لا يعيش فقط بما يقال له صراحة، بل يعيش أيضًا بما يتعرض له باستمرار حتى يصبح مألوفًا. ولهذا أعتقد أن هذه اللوحة كانت على نحو رمزي، تدريبًا بصريًا مبكرًا على فكرة أن الدنيا ليست ساحة إمكان، بل ساحة تهديد. ومن هنا تبدأ أشياء كثيرة. تبدأ طريقة التفكير. وتبدأ طريقة التوقع. وتبدأ العلاقة مع المستقبل. فالذي يتربى ولو ضمنيًا على أن العالم معادٍ، سيصير أكثر استعدادًا لتوقع الخسارة من توقع النجاح. وسيميل إلى قراءة الوقائع من زاوية الخطر لا الفرصة. وسيتقن بمرور الوقت مهارة اسمها (التحسب الدائم للأسوأ).

وقد يبدو هذا، أحيانًا، نوعًا من الذكاء أو الواقعية أو الفهلوة الاجتماعية لكن حين يتحول إلى مزاج عام، فإنه لا يصنع شعبًا يقظًا...بل يصنع شعبًا مرهقًا. شعبًا يتوقع الخيبة قبل المحاولة ويخشى الفشل قبل البدء. ويتعامل مع الأمل كما لو كان سذاجة والمشكلة هنا ليست نفسية فقط بل حضارية أيضًا لأن المجتمعات التي تُربّى - ولو دون قصد- على تصور العالم بوصفه كمينًا دائمًا، يصعب عليها أن تبني خيالًا جمعيًا متفائلًا. يصعب عليها أن ترى المستقبل كمساحة صناعة. ويصعب عليها أن تنظر إلى التغيير بوصفه ممكنًا، لا بوصفه مخاطرة إضافية. بل إن الأمر لا يقف عند حدود التشاؤم الشخصي أو الخوف الفردي. فهذه السلبية، حين تستقر طويلًا في الوعي، تسهم أيضًا وبشكل فعّال في إقصاء الآخر وعدم تقبّله .. لماذا؟ لأن الذهنية السلبية لا تُدرّب صاحبها على رؤية الإنسان الآخر كفرصة، ولا كإضافة، ولا كاحتمال للتعاون أو التعلّم، بل تدربه في كثير من الأحيان، على أن ينظر إلى الآخر أولًا بوصفه تهديدًا. والإنسان الذي اعتاد أن يرى العالم كله مفترسات، سيسهل عليه أن يرى الناس بالطريقة نفسها. فبدل أن يسأل: ماذا يمكن أن أتعلم من هذا المختلف عني؟ قد يسأل، في داخله، دون أن يشعر ما الخطر الذي قد يأتي منه؟ وبدل أن يفتش عن فضائل الناس، يفتش عن عيوبهم. وبدل أن يرى في التنوع إمكانًا، يرى فيه ارتيابًا. وبدل أن يقرأ الاختلاف بوصفه ثراءً، يقرأه بوصفه تهديدًا للتماسك أو للمكانة أو للأمان النفسي. وهكذا، تتحول السلبية من مجرد مزاج متشائم إلى بنية اجتماعية مولّدة للإقصاء. ومن هنا يمكن أن نفهم جزئيًا على الأقل كيف تتعزز في حياتنا اليومية أنماط سوء الظن، سرعة التصنيف، تضخيم العيوب، العمى عن الإيجابيات، التربص بالخطأ وعدم منح الآخر فرصة عادلة وقد يكون هذا أحد الجذور الثقافية العميقة - لا الوحيدة طبعًا- ولكن المهمة لحالة اللا سلم الاجتماعي التي نعيشها في صور متعددة في الأسرة، وفي الحي، وفي العمل، وحتى في السياسة، وفي قدرتنا الضعيفة أحيانًا على التعايش مع الاختلاف. فالمجتمع الذي يُعاد تشكيل وجدانه على أن الحياة معركة مستمرة، يصير من السهل عليه أن يحوّل الناس أنفسهم إلى أطراف في هذه المعركة. وهنا يصبح السؤال أكثر إلحاحًا.. إذا كانت لوحة واحدة، أو نمط بصري واحد، يمكن أن يشارك ولو بنسبة صغيرة في بناء هذا الحس العام بالحصار، فكم من الأشياء الأخرى فعلت الشيء نفسه معنا؟

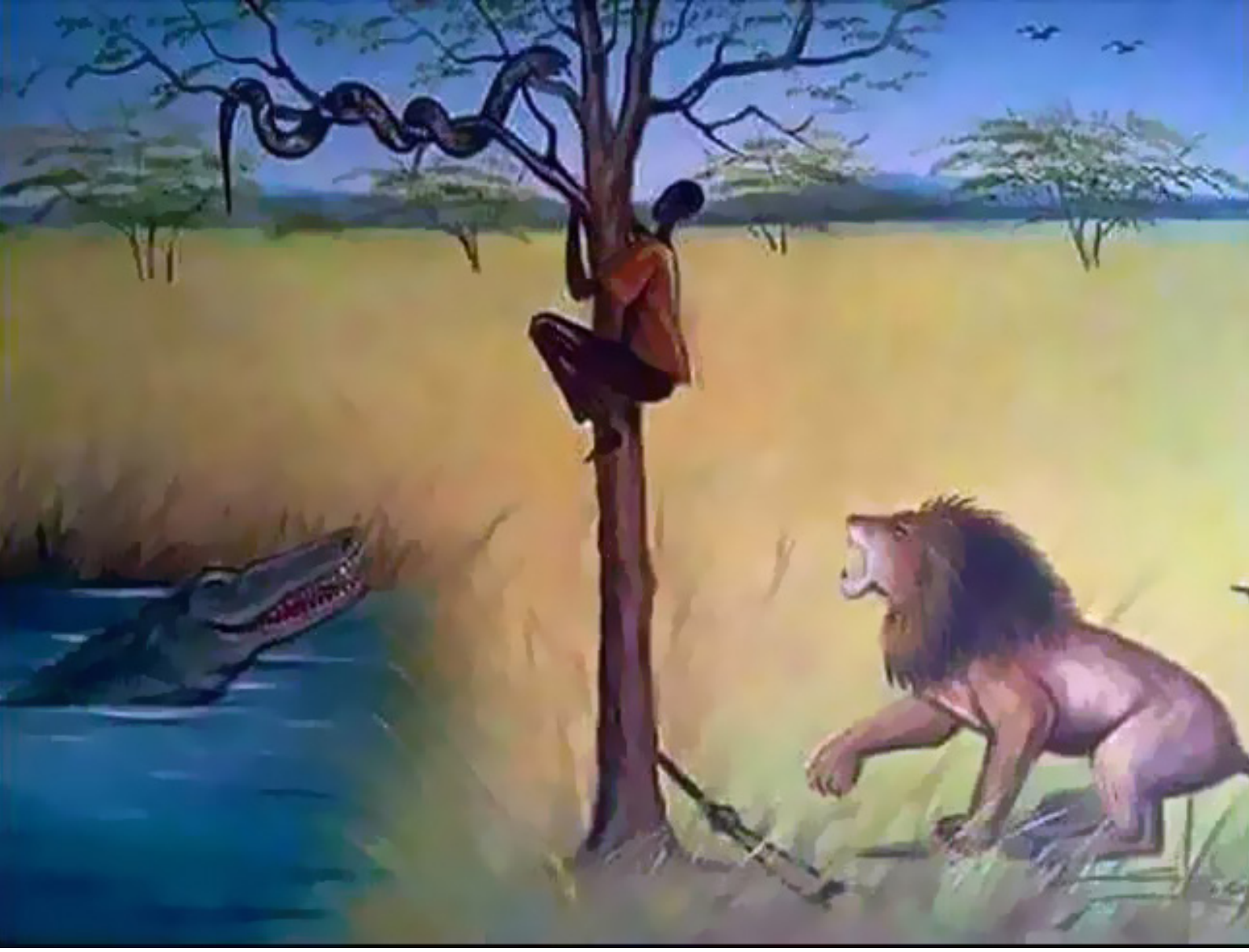

كم من الأشعار و الأغاني كررت المعنى ذاته؟ كم من الأمثال الشعبية ثبتته؟ كم من العبارات اليومية غذّته؟ كم من رسائل التوعية الرسمية رسخته من حيث لا تقصد؟ كم من "نكتة" أو "تعليق عابر" أو "عبارة دارجة" ساهمت في جعله طبيعيًا ومألوفًا؟ هنا، تحديدًا، تبدأ الفكرة التي أريد أن أتابعها معكم في هذه السلسلة. لأنني لا أزعم أن هذه اللوحة وحدها صنعت وعينا، ولا أن السلبية السودانية إن صح التعبير جاءت من صورة معلقة على جدار. لكنني أقول ان هذه اللوحة (هي و غالبية المحتوى المسموع و المرئي الذي نتعرض له بشكل يومي كسودانيين) نافذة نرى من خلالها شيئًا أكبر بكثير. نرى كيف يمكن للثقافة أن تُربّي الإنسان دون أن تعلن عن نفسها كمرب. كيف يمكن للصورة أن تصبح درسًا. وللنكتة أن تصبح موقفًا من الحياة. وللمثل الشعبي أن يتحول إلى عقيدة صغيرة. وللأغنية أن تعيد ترتيب المشاعر. وللرسالة التوعوية نفسها إن أُسيء بناؤها أن تغذي الخوف أكثر مما تبني الوعي. ولهذا، فإن المشكلة ليست في لوحة رجل في شجرة يتناوشه خطر الموت بقبضة الاسد، فكي التمساح و سم الأفعى، المشكلة أن جيلاً كاملًا كبر وهو يرى الحياة بهذا الشكل. كبر وهو يتعلم بصمت أن الخطر أقرب من الفرصة. وبالتالي فإن الآخر قد يكون خصمًا قبل أن يكون شريكًا.. لكن السؤال الذي يجب أن يظل مفتوحًا الآن هو.. هل هذه هي الحياة فعلًا؟ أم هي صور و كلمات تكررت أمامنا حتى صدقناها؟

هذه اللوحة لم تكن، في نظري، حالة معزولة. لقد كانت مجرد بداية للنظر بتمعن لكل المحتوى المرئي و المسموع في محاولة لتقصي ما ساهم و يساهم به في تشكيل واقعنا.. وفي الأجزاء القادمة، سنحاول تتبع هذا الخيط و كيف تتراكم الرسائل الصغيرة، المتفرقة، المألوفة، حتى تصنع مزاجًا جمعيًا كاملًا... وعقلًا يتوقع الأسوأ ويتحسس الخطر وأحيانًا... يرفض الآخر قبل أن يتعرف إليه.

*** مستشار برامج تنموية- اختصاصي الاتصال وتغيير السلوك والتغيير الاجتماعي**
atif.mahgoub@gmail.com

حكاية من بيئتي (31)

يكاد عقلي يذهب

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تروي القصة مأساة الأستاذ عبد المنعم، المعلم الذي دفعته قسوة المعيشة والحرب إلى ترك السبورة والاتجاه إلى التعدين الأهلي بحثاً عن حياة كريمة. ومن خلال رحلته، يرصد النص كيف دفعت الأزمات الاقتصادية كثيرين إلى هجر أحلامهم والانخراط في مسارات لم يختاروها طوعاً.

يعكس النص انهيار قيمة التعليم والمعلم أمام ضغط الفقر، حين يجد الأستاذ نفسه يعمل تحت إمرة أحد طلابه السابقين في مناجم الذهب، في مفارقة موجعة تكشف الفجوة بين ما كان يؤمن به وما فرضه الواقع. ويطرح ذلك سؤالاً عن مجتمع خذل المعرفة ورفع الذهب فوق العقول.

لا تقف الحكاية عند البعد الشخصي، بل تمتد لنقد اقتصاد التعدين الأهلي بما يحمله من مخاطر، استغلال، وتناقض بين ثراء الموارد وفقر العاملين فيها، مع الإشارة إلى آثار الحرب في دفع مزيد من الناس إلى هذا المسار الخطِر واليائس.

تنتهي القصة بنهاية مأساوية بوفاة المعلم بلدغة عقرب، لكن موته يتحول إلى رمز لانكسار شريحة كاملة من السودانيين. وتخلص الحكاية إلى أن الأزمة ليست حكاية فرد، بل صورة لوطن أصبح فيه من يحاول كسر دائرة الجهل والفقر جزءاً من ضحاياها.

الألم لا يتحدّد فقط بما ينقُصك، بل بما كنت تتوقّع أن تحصل عليه.

ودّ الأستاذ (عبد المنعم) أن يناقش مع تلاميذه المقولة، لكنه وجد نفسه يكتب تحتها شيئاً آخر بذلك الخط المميّز، وقد داعبه أحد زملائه مرة بأن السبورة نفسها تبدو منتشية حين يخط عليها الكلمات المشكّلة بالطباشير الملّون.

مالي أرى الناس قد ذهبوا

إلى من عنده ذهب؟

مرت الدقائق وهم يناقشون المعني ويحلّلونه. وكان أن أكمل أحدهم ما ذكره الإمام الشافعي في وصف حب الناس للمال، حين يميلون إلى من عنده مال، وحين تكون الناس منفضة إلى من عنده فضة، مثلما يذهبون إلى من عنده الذهب.

النهج الذي ابتدعه الأستاذ (عبد المنعم) في استهلال دروس اللغة العربية جعله يقترب كثيراً من أفكار طلابه، والتي لا تشبه أفكارهم حين كانوا في مثل هذا العمر. وقد أيقن أن الدائرة الشريرة (الجهل..الجوع.. الفقر.. المرض) قد أحكمت قبضتها على الريف السوداني، بما في ذلك قرى الشمال التي كانت إلى وقت قريب في نأي عن الأمر. ففي الكثير من المجتمعات الزراعية الريفية، يكون الفقر أو الجوع جزءاً من الإيقاع الطبيعي للحياة.

حيث يعيش الناس ضمن مستوى توقُّعات منخفض نسبياً. فحين يلتفت الفرد حوله ليقارن نفسه بمن هم حوله لا يجد فروقاً، إذ تتشابه الظروف، وتتوحّد قدرات الوصول إلى الموارد، بيد أن التضامن كان كبيراً بالقدر الذي يجعل وخز الحرمان نفسه مقبولاً وهادئاً، ليس لأنه غير مؤلم، بل لأنه مألوف، ومشترك، وتدثّره ثقافة القناعة واليقين والصبر.

كان يؤمن بأن الكلمة قد تغيّر حياة الناس، وأن الطباشير يمكنه أن يشعل شرارة أمل، لكن أمله الشخصي بات يتضاءل يوماً بعد يوم مع اتساع احتياجات أسرته الكبيرة وغلاء المعيشة. إذ ها هي سنوات من التعليم لم تمنحه سوى راتب يتبخّر قبل منتصف الشهر، ويتأخر بسبب الحرب. حتى (احترام المعلم) بدأ يتلاشى كلما ازدادت ضغوط الحياة. كان يظن أن المجتمع سيحمله على الأكتاف، مثلما كان يحمل جيل المعلمين الأوائل في العيون، لكنه بالكاد وجد من يربّت على كتفه.

ومع كل يوم، كان يشعر أن السبورة تضيق، وأن الكلمات التي يكتبها عليها لا تجد طريقها إلى نفسه، دع عنك الآخرين. عدد كبير من طلابه هجروا المقاعد وانضموا إلى قوافل الباحثين عن سد الفجوة في المعيشة لا الثراء. فحين يتلاشى الحلم، ويطبق عليك سقف أحلامك، يكون وجودك داخل المربع حتمياً.. فكل ضلع فيه يغذّي الآخر، إذ يحد الجهل من فرص العمل، فيزيد الفقر. ويمنع الفقر التعليم والعلاج، فيزيد المرض والجهل. ويضعف المرض الإنتاج، فيمنع التعليم، ويزيد الفقر والجوع.

مالي أرى الناس قد ذهبوا؟

ولكن.. هل المشكلة في الناس الذين يذهبون إلى الذهب؟ أم في الظروف التي تجعل الذهب هو الطريق الوحيد للخلاص؟

حين انتشر التعدين الأهلي بالبلاد لم يخطر ببال (عبد المنعم) يوماً أنه سيترك الطباشير ليحمل المعول، ويخلع القميص الأبيض ليرتدي(شُمّارية) مهلهلة. لكنه الجوع الذي لا يفهم المبادئ، والديون التي

لا تحترم الشهادات. وفرص الاغتراب التي باتت تتضاءل يوماً بعد يوم. وفي صباح ثقيل، وجد نفسه بين مجموعة من أبناء قريته، يستعدون للنزول إلى باطن الأرض بحثاً عن الذهب.

وهناك... وسط ضجيج المعدات ورائحة التراب، رأى الشخص الذي لم يتوقّع أن يراه في هذا الموضع. كان أحد طلابه يقف بثقة، يعطي التعليمات، يوزّع المهام، ويحدّد نصيب كل فرد. الفتى الذي كان يطارده بين الصفوف ليعيده إلى مقعده، والذي كان يكتب اسمه في دفتر الغياب أكثر مما كان يكتبه في دفتر الدرجات. ها هو اليوم القائد، ومعلمه مجرد فرد في مجموعته. أحس أن سكين المهانة تنغرس في خاصرته، لا من سواه، بل من نفسه، ومن الصورة التي بناها عن الحياة، من التوقعات التي كانت تقول له إن التعليم يرفع صاحبه، وإن المعرفة لا تُخذل. لكن الواقع كان يقف أمامه كمرآة قاسية أن «للذهب في باطن الأرض قيمة أكبر من الذهب الذي في العقول».

وبات يردد في سره: «يكاد عقلي يذهب».

لم يكن الألم جراء العمل الشاق، ولا لأن تلميذه أضحى يقوده، بل كان في الفجوة بين ما كان يجب أن يكون، وما هو كائن. فهل كان مخطئاً لأنه توقّع الكثير من مهنته؟ أم أن المجتمع هو الذي خذل من آمن بأن المعرفة قيمة؟ أم أن النجاح لم يعد يقاس بالطريق الذي نسير فيه، بل بالجرأة على تغييره؟

والمعروف أن اختلال ميزان الاقتصاد بجانب ارتفاع الأسعار، يؤدي إلى تراجع النمو، وزيادة البطالة وعدم الاستقرار المالي، وفي جعل الأستاذ

(عبد المنعم) الذي كان يسمع بمهنة التعدين الأهلي يعرف حقيقتها عندما ودّع سبورته، ليلتحق بمن قسّتهم الشمس والرمال والحجارة، وهذا المصير. هناك حيث الصمت الطويل الذي لا يقطعه إلا صوت المعاول، وحيث التنافس الشرس على بقع صغيرة من الأرض، وحيث يخيّم الخوف الدائم من اللصوص، وموظفي المحليات، ومن تطاول الأيام، والانهيارات والمفاجآت التي بلا حد. ليلاً كان يسمع قصصاً عمن وجد ثروة دفعت به إلى حياة جديدة، وآخرين ابتلعتهم الحفر ولم يعودوا، ومن ماتوا جراء لدغات الأفاعي والعقارب والاهمال.

مرت الشهور ولم يظفر الأستاذ (عبد المنعم) إلا بالقليل القليل. وازداد يقينه بأن هذه المهنة ليست طريقاً مستقيماً نحو الثراء، أو حتى سد الرمق كما يظن الناس، بل طريق طويل تتآكل فيه الأعمار قبل أن تلمع ذرة ذهب. لكنه لم يفقد كل الأمل، بل ظل يحتفظ في جيبه بقلم أحمر، يلمسه كلما شعر باليأس، وكأنه يهمس له «ربما نعود يوماً لنصحح الدرب». وقد أيقن أن ما يبحث عنه ليس ذهباً، بل فرصة حياة كريمة. وأن أصعب الحفر ليس في الأرض، بل في الروح حين تحاول أن تجد مخرجاً. كفه الذي تعود الإمساك بكل ثقة بشتى أنواع الأقلام والطباشير ليرسم الكلمات على السبورة والأوراق، تشقق ونزف الدم، وامتلأت الجروح بالتراب والأوساخ.

في تلك الليلة المقمرة حمل دفتره، وتنحّى قليلاً عن المجموعة وبدأ يكتب، وهو لا يدري أن قدمه المشققة قد نالت للتو لدغة عقرب صحراوي قاتلة. ولا يدري أحد كم عانى قبل أن يسلم الروح، لكنهم فجراً وجدوه جثة هامدة، ووجدوا دفتره القديم مفتوحاً على صفحة بيضاء تماماً، إلا من جملة واحدة كُتبت بخطٍّ مرتجف «الذهب لا يغيّر الناس... هو فقط يكشف حقيقتهم.»

وفي الصفحات الأولى أحلام معلم كان قبل شهور يشرح لتلاميذه معنى القناعة، ثم أُجبر تحت سيوف الحاجة إلى الاكتفاء بحلم العودة إلى التدريس. كما وجدوا بدايات لحكايات لم تنته، مع معلومات عن التعدين الأهلي الذي يشكل حوالي 80% من إنتاج الذهب، ومع هذا يعاني الفقراء، فيما تغتني الشركات. كما وجدوا أنه كتب عما يعانيه القطاع من ضعف الرقابة الحكومية والفساد، وأن ولاية (نهر النيل) باتت من أكبر الولايات التي يتركز فيها النشاط، خاصة بعد الحرب، إذ أنها ليست كولايات الغرب أو جنوب كردفان حيث تقل نسبة الأمان الشخصي. أما الأمان البيئي في ظل وجود آلاف الأطنان من مخلفات التعدين الملوثة بالزئبق والسيانيد جراء التخلص العشوائي من المخلفات السامة قرب المساكن فقد ظل يمثل تهديداً مباشراً للبشر والبيئة. وكتب عن الحرب التي دفعت آلاف الشباب للانخراط في التعدين الأهلي، فكم من مزارع (جدع) طوريته، وكم من صاحب مهنة هجر مهنته..

ألا يكفي هو كـ(نموذج)، وقد أنعم عليه المنعم بقسط من التعليم، فامتهن التدريس من أجل كسر ضلع (الجهل) في مربع الأزمة السودانية، وإذا به ينكسر حين يلدغه الإهمال ويمضي. ففي بلادي بدل أن يكون التعليم وسيلة لكسر هذه الحلقة، يصبح المعلّم (كاسر ضلع الجهل) نفسه جزءاً من الحلقة، مكسور الظهر. وهذه ليست حكاية (عبد المنعم) وحده، بل الكثيرين ممن كتبوا أسماءهم في سجلات وكلاء التغيير، بيد أنهم اصطدموا بواقع أكثر عتواً من قدرات الصمود.

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

المخرج السينمائى عبد الرحمن سوركتى..

السينما السودانية قامت على إجتهادات فردية

أفق جديد

حرص المخرج السوداني عبد الرحمن سوركتى على صقل موهبته السينمائية بالدراسة فهو مواليد جبل الأولياء تخرج فى المعهد العالي للسينما قسم الإخراج / بمصر. عمل أمين لجنة السينما سابقا بالمجلس القومي للآداب والفنون. ثم المركز القومي للفيلم بالهيئة القومية للثقافة والفنون/سابقا

بالإضافة إلى المصنفات الفنية وكلية الموسيقي والدراما / أيضا عمل مخرجا في عدد من القنوات الفضائية السودانية (القومي _ قوون _ أم درمان _ الهلال_ الخضراء _ الشروق) التعاون مع بعض الجهات الخاصة في تحقيق الأفلام.

في زمن الحرب ليس هنالك انتاج سينمائي

متى بدات علاقتك بالسينما؟

وأذكر أنه في بلدتنا كان لدينا برنامج ثابت يوم الخميس وهو إجتماع الأصدقاء والذهاب إلي السينما ذلك العالم الساحر ونحن الجيل الذي شاهد كبريات وكلاسيكيات الأفلام الأمريكية والأوروبية والعربية .

اثناء دراستك من من الزملاء الذين عاصرتهم؟

عاصرنا وزاملنا كثير من الأصدقاء الذين عملوا بمجال السينما في مختلف تخصصاتها..

من دفعتي السيناريست الجميل خالد جمال والمونتيرة الفنانة منار حسني وهناك من شغلوا مناصب إدارية مثل

نائب رئيس أكاديمية الفنون الحالي و هو الدكتور الدفعة والصديق هشام جمال .

المخرج أشرف فايق والمخرج علي إدريس

حدثنا عن تاريخ وحقيقة السينما السودانية؟.

أن الاتفاق التاريخي لدخول السينما في السودان هو عام 1912، ولكن هذه البداية لم تكن الانطلاقة الفعلية للسينما السودانية حيث إن هذه تعتبر البداية الأولى للمشاهدة السينمائية في السودان وليس الإنتاج السينمائي حيث أن الثامن والعشرين من فبراير عام 1912 قد شهد عرض أول شريط سينمائي إخباري ولم يكن عملا سينمائيا سودانيا كما أن افتتاح أول دار سينما في السودان كان عام 1935، ولكن رغم افتتاحها مبكرا إلا أنها لم تكن متاحة للشعب ال سوداني، وإنما كانت مخصصة للمستعمر والجاليات الأجنبية، وفي أواخر الأربعينات

كان في العام 1912 عند إفتتاح محطة سكك حديد الأبيض والإنجليز أنشأوا سينما النيل الأزرق للترفيه عن جنودهم وموظفيهم وكان دخولها مقصور عليهم وتطور الأمر إلي ان تم إنشاء وحدة أفلام السودان والتي كانت تقوم بإنتاج أفلام توعية وإرشاد وقد تحلت لاحقا إلي وحدة الإنتاج السينمائي وتبعت لوزارة الثقافة ..

أما الآن ومن قبل هذا التاريخ بفترة فإن كل الوحدات العاملة في مجال السينما قد تم تجفيفها وتصفيتها وتم تشريد السينمائيين وحتي دور العرض تم بيع معظمها وتحولت إلي مباني تجارية في كثير من الولايات.

ففي يوم ما كانت لدينا منابر متعددة للسينما مثل مؤسسة الدولة للسينما والتي كانت تقوم بعملية إستيراد الأفلام وتوزيعها لدور العرض في كل أنحاء البلاد والتي كان عددها 61 دار عرض صيفي كل دار منها يقدم عرضين يوميا ..

وهناك كان قسم السينما بمصلحة الثقافة والذي حقق عدد من الأفلام القصيرة والتي شاركت في مهرجانات عالمية ونالت جوائز عديدة ..

هذا بالإضافة لوحدة الإنتاج السينمائي والتي كانت تحتوي علي معمل كيميائي وأيضا كان بها قسما للمخاطبة الجماهيرية (السينما المتجولة)

كل هذه المؤسسات تم مسحها بقرار سياسي بعد إنقلاب الإنقاذ المشؤوم .

البعض يرى أن السينما

أن السينما السودانية قامت على مجهودات فردية ؟

اتفق معك قامت على إجتهادات لا توجد ما يمكن تسميته سينما سودانية لاننا لو أطلقنا هذا الأسم لوجب أن يكون هناك منتج ملامحه محددة وان يكون هناك إرث مقدر وقاعدة قامت عليها صناعة السينما وبنية وكادر وخلافه .. ولكن ما يحدث هو فعلا إجتهاد من الأفراد وسعي بإصرار لإنتاج أفلام سودانية تحمل ملامح المجتمع السوداني ..

ماذا عن دائرة السينما باتحاد تجمع الفنانين بمصر ؟

أنا كرئيس لدائرة السينما بإتحاد تجمع الفنانين السودانيين أعمل ضمن مجموعة من الزملاء والزميلات والمهام نقوم بها معاً .. أنا فقط أكرموني بترشيحي لرئاسة الدائرة وأعمل ضمن منظومة جماعية

تحديات الإنتاج السينمائي في زمن الحرب ماذا تقول عنه ؟

ليس هناك إنتاج يذكر في زمن الحرب إلا من بعض الشباب خارج السودان عبر علاقاتهم مع جهات إنتاج غير سودانية وفي هذا الصدد تم إنتاج بعض الأعمال ولكنها قليلة ولكن وجدت صدي جيد ولكن للأسف لم يراها الجمهور السوداني الحقيقي وأقصد بالحقيقي الجمهور العريض البسيط من غير مرتادي المراكز الثقافية الأجنبية او المنتديات المتخصصة ..

وعموما ما لم تتوقف الحرب لن يكون هناك إنتاج أو أي نشاط حقيقي في كثير من المجالات وليس السينما وحدها .

شهد العقد الأخير حراكا سينمائيا أذهل العالم برزت فيه أسماء شابة حدثنا عن ذلك ؟

. نعم هناك حركة شبابية في الفترة الأخيرة نتج عنها تحقيق بعض الأفلام الجيدة جدا

وشاركت في مهرجانات ونالت جوائز وهي حركة تحسب للفنانيين السنمائيين الشباب لانها كانت بمجهودهم الفردي وسعيهم الجاد ومثابرتهم

ودي حقيقي تعتبر نقلة ممتازة في زمن صعب .

حول الاصوات النسائية فى المشهد السينمائي قال:

تعتبر الأفلام التي حققت بواسطة مروة زين وسوزانا ميرغني وسارة عبدالرحمن علي سبيل المثال لا الحصر تعتبر نقلة نوعية وصوت قوي للنساء السودانيات وتميزهن كسينمائيات محترفات صاحبات رؤية مختلفة وصادقة ..

مارائك حول فيلم وداعا جوليا؟

فيلم وداعا جوليا فيلم معمول بفهم و دراية وهو فيلم يستحق كل الجوائز التي نالها ومؤكد أن ما لفت أنظار لجان التحكيم في المهرجانات المختلفة هو الموضوع فالفيلم تناول موضوع حساس بسيناريو دقيق ومدروس بالإضافة إلي الأداء العالي للممثلين ..

وحول تجربة المخرج السودانى سعيد حامد؟ تحدث قائلا:

سعيد حامد ساهم في إظهار عدد من النجوم فى مصر الذين يتربعون علي الساحة الآن

سعيد حامد مخرج سوداني وُلد عام 1959 في الخرطوم، وتخرج في المعهد العالي للسينما، وبدأ نشاطه الفني منذ عام 1983. يُعد من أبرز المخرجين الذين ساهموا في انتعاش السينما المصرية وتحقيق أعلى الإيرادات.

برز اسمه بقوة مع فيلم صعيدي في الجامعة الأمريكية، الذي شكّل انطلاقة كبيرة لمحمد هنيدي وعدد من النجوم الشباب، وحقق نجاحًا جماهيريًا غير مسبوق، مما أعاد الجمهور إلى دور العرض بعد فترة من الركود.

واصل نجاحه بعد ذلك بأفلام مميزة مثل همام في أمستردام وجاءنا البيان التالي، الذي أعاد هنيدي إلى القمة، إلى جانب فيلم رشة جريئة الذي نال إشادة نقدية. كما قدّم تجارب متنوعة مثل شورت وفانلة وكاب، وصاحب صاحبه الذي ركز على الجانب الإنساني للصداقة.

تنوعت أعماله لاحقًا بين الكوميديا والدراما، وما زال عطاءه مستمرا له أمنيات الصحة والعافية.

عرض بدار اتحاد الفنانيين السودانيين مؤاخرافيلم (سوف ننجو)للمصور والمخرج مهند بلال.

مصور صحفي وصانع أفلام وثائقية سوداني،

حسب مشاهدتك ماذا عن هذا الفيلم ؟

مهند بلال في الأصل مصور صحفي مارس التصوير الصحفي لفترة طويلة و زار مناطق متأثرة بالحروب مرات كثيرة عند بداية الحرب في السودان قام بتوثيق بعض مشاهد الحرب و وثق رحله نزوحه الشاقة هو وأسرته الصغيرة وصنع منها الفيلم الذي يعتبر شهادة صادمة علي ما جري الفيلم واقعي وصادق وقام مهند بتسجيل الأحداث وتوثيقها كما هي وقام بالتعليق الصوتي بنفسه مما أضفي صدقا و واقعية علي الفيلم ..

الفيلم يعتبر الفيلم الثاني لمهند وهو شاب موهوب يرجي منه الكثير

شـوبـش

يوسف الغوث

ملخص

يتناول المقال "الشوبش" بوصفه تقليداً سودانياً راسخاً للتكافل الاجتماعي، بدأ كطقس مرتبط بالأفراح والمناسبات، وتحوّل إلى عقد اجتماعي غير مكتوب يقوم على الدعم المتبادل والتضامن بين الناس، مع جذور ثقافية عميقة تعكس روح المجتمع السوداني.

يوضح الكاتب أن الشوبش لم يكن مجرد جمع مال، بل ممارسة تحمل أبعاداً اجتماعية ورمزية، إذ يجسد المشاركة في أعباء الآخرين، ويعزز روابط المجتمع. وقد ارتبط تاريخياً بالأعراس والمناسبات السعيدة، ثم امتد ليشمل حالات المرض والمحن والحاجات الطارئة.

يشير الكاتب إلى أنه مع الحرب، تغيّر معنى الشوبش جذرياً؛ فانتقل من فضاء الاحتفال إلى فضاء النجاة، وأصبح وسيلة لدعم النازحين، علاج الجرحى، وإعانة الأسر المنكوبة. كما ظهرت أشكال جديدة مثل "الشوبش الرقمي" عبر التحويلات، ليغدو أداة للصمود الاجتماعي في زمن الانهيار.

يخلص إلى أن الشوبش، رغم تحوله المؤلم من رمز فرح إلى وسيلة بقاء، ظل شاهداً على قوة التكافل السوداني. فالحرب غيّرت المناسبة، لكنها لم تكسر روح التضامن، بل أعادت تعريف الشوبش كخيط يربط المجتمع وسط الشتات والخراب.

في ثقافة لا تترك أبناءها يواجهون مصاعب الحياة وحدهم، ولد (الشوبش) ليكون أكثر من مجرد نقود تُوضع في يد محتاج أو صاحب حوجه.

فالشوبش هو بمثابة تعاقد إجتماعي غير مكتوب بين أفراد المجتمع السوداني الواحد، قوامه التكافل الحي والكرم العلني، تناقلته الأجيال من الآباء إلى الأبناء، في المناسبات المبهجة كالأعراس إلى أحلك لحظات العوز، لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم، كيف تغير معنى هذا النظام الاجتماعي الراسخ، بعد أن أدمت الحرب نسيج المجتمع السوداني، وشردت الملايين، وجعلت المناسبة الوحيدة التي تجمع الناس هي مناسبة الفقد والنزوح والموت والدمار؟

أن أصل كلمة(شوبش) ليس سودانياً خالصاً، مما يعكس عمق التواصل الحضاري والتداخل الممتد في المنطقة، وذلك لاعتبار أن الرأي الأكثر ترجيحاً لأصل كلمة (شوبش) يعود إلى اللغة المصرية القديمة (الفرعونية)، وتحديداً إلة عبارة شو بش أو (شوبشو) والتي كانت تقال في المناسبات السعيدة وتعني (مئة فرحة) أو ألف مبروك ثم انتقلت الكلمة عبر العصور، وتغير معناها تدريجياً في السودان من تحية واحتفاء إلى فعل مادي ملموس هو التبرع النقدي.

بينما يرى بعض الباحثين أن الكلمة قد تكون ذات جذور نوبية قديمة، مرتبطة بمفهوم التجمّع أو الرفدو بين هذا وذاك فان الخلاصة التاريخية بغض النظر عن أصلها الدقيق، هو فكرة تبنيها عبر المجتمع السوداني وتحوليها إلى ظاهرة اجتماعية فريدة، تختلف تماماً عن أي نظام مشابه في الثقافات العربية أو الأفريقية المجاورة.

إن فكرة هذه العادة الاجتماعية تقوم على عدد من الدلالات أهما ،الدلالة المادية والمتمثلة في تحصيل مبلغ نقدي يُجمع من الحضور لصالح شخص بعينه (غالباً ما يكون العريس)، أما الدلالة الاجتماعية فتتمثل في التعبير عن التضامن والمسؤولية الجماعية بين أفراد المجتمع الواحد، وذلك عبر شعور كل فرد بأنه شريك في عبء المناسبة وعليه التزامات يجب القيام بها، وبالنسبة للدلالة الرمزية فتكمن في إعلان مكانة وسمعة المُعطي في المجتمع، فالمناداة عليه باسمه ومبلغه أمام الجميع تعد تكريماً علنياً له وفخراً يتباهى به بين أقرانه.... غالباً ما تمر (الشوبش) بثلاث مراحل تكون بالتحضير قبيل المناسبة (العرس مثلاً)، وذلك عبر تواصل الأقارب والأصدقاء مع العريس أو والده لوعده بمبالغ معينة، لتكوين قاعدة شوبش أولية.،أما التنفيذ الفعلي فغالباً ما يتم أثناء الحفل، حيث يقوم شخص ذو صوت جهوري (عادة كبير في العائلة أواي شخص معروف بالكرم) بالنداء أثناء الحفل صائحا شوبش فلان بن فلان مبلغ كذا شوبش علان بن فلان مبلغ كذا، وهكذا، ويقوم في هذه الأثناء شخص بتسجيل المبالغ في كشكول...

وبعد انتهاء النداء، يُجمع المبلغ النقدي فوراً من المتبرعين أو من وكلائهم، ويسلم للعريس في مغلف أو كيس...

لقد كانت فكرة الشوبش مرتبطة في الأساس بالأعراس وذلك لاعتبار أن الزواج هو المناسبة الأشهر والأضخم من حيث الصرف والتكاليف وبعد ذلك يقام الشوبش في المناسبات الاجتماعية الاقل كلفة مثل العقيقة، أو حفلات العودة من الحج، أو عند بناء منزل جديد.... أما في حالات الشدة فقد كان يلجأ إليه أحياناً لجمع تبرعات لعلاج مريض أو مساعدة طالب علم او في حالة حدوث حريق لاحد المنازل.

مؤخرا نلاحظ تحول جذري في الوضع الاجتماعي لكثير من الاسر السودانية فالحرب التي اندلعت في السودان (منتصف أبريل 2023) لم تُدمر المدن فقط، بل أعادت تعريف المناسبة نفسها، وبالتالي أعادت تعريف فكرة الشوبش واعادت تعريف المجتمع السوداني نفسه فمن عريس إلى نازح أصبح المستفيد الرئيسي ليس عريسا في فرحه، بل أسرة فقدت كل شيء، أو مريض لا يجد دواء، أو أرملة تحتاج قوت يومها. وما بين قاعة أفراح إلى نقطة تجمع نازحين لم يعد النداء يُسمع في حفل زفاف، بل في ساحات المساجد، أو في مخيمات الإيواء، أو عبر مجموعات واتساب وهم يتلقون أسماء المحتاجين...

فمن اعلان فخر إلى صرخة استغاثة تحول الشوبش من وسيلة للتباهي الاجتماعي إلى آلية للبقاء. كما أصبحت المناداة على المتبرع في مجموعة شوبش اشبه بحالة طوارئ وليست تكريماً له، كما كان سابقا ولا ابالغ إذا قلت ان الأمر أصبح وكأنه حثّ على العطاء لإنقاذ حياة شخص ما ...

، مؤخرا بدأت تظهر دعوات الشوبش لاغراض اخري،،مثل مساعدة عائلة نازحة على العودة إلى مدينتها أو إعادة فتح محال صغيرة كمصدر رزق لبعض الاسر التي فقدت مقتنياتها بفعل الحرب العبثية، باختصار أصبح الشوبش بمثابة اداة للصمود والتكافل الاجتماعي.

لقد تحول الشوبش في زمن الحرب، الي معاني متناقضة فكل شوبش يُجمع اليوم هو شهادة على ما فقده السودانيون من بيوت، وظائف، ومن احلام فلم يعد أحد يجمع الشوبش لعرس كبير، بل لعلاج طفل أصيب بشظية، أو لإطعام جائع ...

ورغم أن الحرب مزقت العائلات (بعضهم هنا، وبعضهم هناك)، إلا أن الشوبش الرقمي عبر التحويلات البنكية استطاع أن يعيد تماسك لحمة ما، ليصبح خيطاً غير مرئي يربط ويلملم الشتات، كآخر امل مقاوم.... عندما ينجح مجتمع منشطر بفعل الحرب اللعينة في جمع شوبش لإعادة طفل مصاب إلى العلاج، أو لإخراج أسرة محاصرة، فإن ذلك ليس مجرد مال، بل هو إعلان أن الحياة لم تنتصر بعد للموت، وأن التكافل السوداني أقوى من آلة الحرب.

ان الشوبش السوداني، الذي بدأ ككلمة فرعونية قديمة تعني مئة فرحة وتحول إلى نظام نقدي تكافلي في الأفراح، يكتب اليوم فصلاً جديداً ومؤلماً فشوبش الحرب لم يعد رمزاً لفرحة عرس، بل أصبح عرقا يجري في جسد مجتمع ينزف، محاولاً إيقاف النزيف بقدر ما يستطيع حاملا بين أضلعه دليل على أن الثقافة ليست جامدة، بل تتكيف لتخدم أبناءها في أشد لحظات حاجتهم، محولة النداء من (مبروك يا عريس إلى، الله يكون في عونكم).

عن المريسة أقول لكم

ملخص

يستعيد الكاتب تجربته مع الراحل الطيب محمد الطيب، ليفتح من خلالها نافذة على المريسة بوصفها جزءًا من الحياة الشعبية السودانية، مرتبطًا بالعادات والتقاليد وبسياقات اجتماعية وثقافية أعمق من النظرة الأخلاقية أو القانونية الضيقة.

يقدم المقال المريسة كرمز اجتماعي ظل حاضرًا وسط الفقراء والبسطاء، مشيرًا إلى ما يراه مفارقة في التعامل معها كـ«خمر محرّمة» رغم اختلافها عن المشروبات الكحولية القوية، ومؤكدًا حضورها التاريخي والثقافي في المجتمع السوداني.

يناقش الكاتب الجدل الفقهي حول المريسة، معترضًا على إدراجها في خانة التحريم القطعي، ومتوقفًا عند تنوعها ودرجاتها المختلفة، في قراءة تمزج بين التوثيق الشعبي والنقاش الثقافي والاجتماعي.

يخلص إلى أن المريسة ليست مجرد قضية تحريم أو منع، بل واقع اجتماعي يحتاج إلى فهم وتحليل، وأن محاولات إلغائها بالقوة لا تنتج حلولًا بقدر ما تعمّق المفارقات المرتبطة بها.

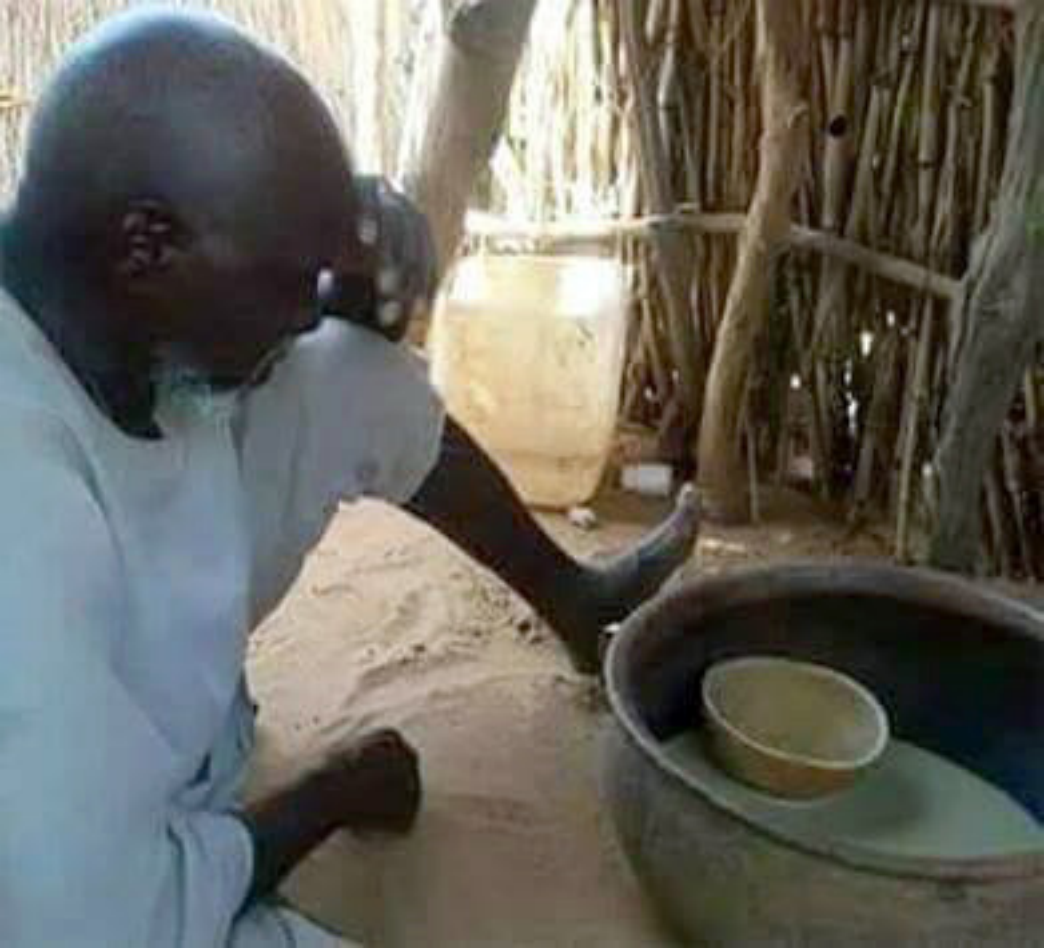

إبراهيم بخيت

من حسن حظى انى قد ترافقت مع المرحوم العزيز الطيب محمد الطيب في العمل معا في مركز دراسة الفولكلور، وكذلك في السكن ببري اللاماب بالخرطوم. وكانت هذه الرفقة هي السبب في أننى كنت معه في طوافه حول مدن وقرى السودان في صدد توثيق العادات و التقاليد السودانية المجتمعية في مختلف ضروبها وتعدد مظانها، وكذلك شاركته في الاعداد لبرنامجه الشهير المتابع (صور شعبية) الذى حفل بالكثير والمثير من المعلومات والوثائق المكتوبة والحية حين استضافته لبعض الرموز والشخصيات الشعبية. والتي حفلت مداولاتها على العديد من المفارقات المضحكة والمحرجة في ذات الأوان التي لم يستطع مقص الأمن اللحاق بها ليس لجهله اوعجزه، وبل لأن البرنامج كان يبث مباشرة ومن ضمن الطرائف التي حفل المضحكة و المحرجة على سبيل المثال تلك التي استضاف فيها مفتش اللغة الإنجليزية الذى طاف المناطق التي كان بها معلمى اللغة الإنجليزية من الطلاب البريطانيين بالمدارس الثانوية. سأله الطيب بكل عفوية عن احسن المدن السودانية التي زارها واعجبته. فقال له المفتش دون تردد دنقلا. وليت الطيب اكتفى بالإجابة، ولكنه اردف مستوضحا، ما الذى اعجبك فيها؟ ودون تردد أيضا إجاب الخواجة، العرقى في دنقلا احسن عرقى. ولكم ان تتصوروا موقف الطيب في دولة يقشعر بدنها لسماع اسم الخمر وخاصة العرقى من خلال جهاز التلفزيون. كان هذا مدخل يسوق الى ذكر الحبيبة المريسة الما بتسأل عن ظروفنا (كويسة وللا بطالة) في هذه الحرب اللعينة وتبقى على حالها صامدة في وجه كل من يحاول الاقتراب من حياضها بسلاح القانون او بغيره من أنماط العسف الإداري والتنطع الدينى، تبقى المريسة خبزا وإداما وروح ورواح للفقراء وصغار الافندية. وهي المسكينة المظلومة تحسب مع الكبار وهى لا تتعدى نسبة الكحول فيها 6% فقط حتى وإن طالت مدة تخميرها، مقارنة بما يسمونها بالخمور صاحبة الجلد و الراس التي تتجاوز نسبة الكحول في بعضها ال 45، وهى تلك التي جعلت الخواجة ينى يرقص ويغنى والأنصار على أبواب المدينة. اخونا يوسف الغوث اغاثنا بطواف تأريخى توظيفى اجتماعى ثقافى تجارى وافى مكتمل الأركان الا انه طفش عن اداته التحليلية التوثيقية، ليلج بابا في الفقه والتشريع ليدخل المريسة في خانة التحريم جورا حين يجزم ويقول (فالبرغم من أن تحريم الخمر قطعي في الإسلام) على الرغم من ان المحرمات في الإسلام نزل بها نصا قرآنيا واضحا لم يك بينها المريسة والخمر عموما حسب علمى. ولعله استند الى قولة الشاعر ود الرضى (من تعاطى المكروه عمدا غير شك يتعاطى الوُرّاب الحرام) وللمريسة ثلاث اطوار وانواع ودرجات من القوة والتلذذ والتأثير الثمن. منها الدرجة الأولى وتسمى الورد (بكسر الواو والراء) يشرب في اليوم الثانى للتخمير والدرجة الثانية هي الكَرَفِين تشرب في اليوم الثانى للتخمير. ثم الوُرّاب وهواقل جودة ويشرب في باقى الأيام. ونحمد للكاتب الغوث ان ختم مقاله بما نتفق معه فيه حين كتب (أن المريسة ليست مشكلة تحتاج إلى حل، بل هي واقع اجتماعي يحتاج إلى فهم، وأن محاولة إلغائها بالقوة هو ما ينتج مفارقات أكثر تعقيداً.

واجـــاب

السر السيد

ملخص

يتناول المقال كتاب واجاب.. قهوة على الساحل للكاتب محمود الشين، بوصفه عملاً يحتفي بشرق السودان من خلال السرد والذاكرة والثقافة، مستلهماً معنى "واجاب" في البداويت، أي الوعد، بما يحمله من رمزية أخلاقية وثقافية في مجتمع البجا. ويقدم الكتاب الشرق كفضاء إنساني وتاريخي يتجاوز الصور النمطية والتهميش.

يعتمد الشين في الكتاب على سرد رحلي يبدأ من تجربة واقعية، ليفتح عبرها نافذة على مدن الشرق وقضاياه، جامعاً بين الثقافة والسياسة والتاريخ في أسلوب سلس ومكثف. ومن خلال 29 عنواناً، يرسم صورة للإقليم بوصفه جزءاً من مأزق السودان العام، لا قضية هامش منفصلة.

يبرز الكتاب قضايا التهميش التنموي والسياسي في شرق السودان، لكنه لا يكتفي بالنقد، بل يسلط الضوء على مقاومة أهل الشرق وإرثهم الثقافي الغني، من الشعر والموسيقى إلى النضالات التاريخية، مقدماً البجا ومجتمعات الشرق بوصفهم أصحاب مساهمة أصيلة في الوجدان السوداني.

يخلص المقال إلى أن قيمة واجاب تكمن في رؤيته للتهميش كقضية وطنية مشتركة، وفي احتفائه بالشرق مكاناً وإنساناً ونضالاً. فالكتاب، في جوهره، دعوة للتعارف والعدالة وبناء وطن يسع تنوع السودانيين جميعاً.

واجاب.. قهوة على الساحل، هو عنوان الكتاب الذي تم تدشينه في مدينة بورتسودان بالمكتبة العامة بتاريخ 18 أبريل 2026، وكلمة (واجاب)، تعني في لغة البداويت (الوعد) والذي هو فعل يحاط في ثقافة البجا بقداسة عظيمة تصل إلى الايفاء به مهما كان الثمن كما اشار الباحث المعروف عبدالله أوبشار في مداخلته في حفل التدشين.

الكتاب من تأليف الصحافي والكاتب محمود الشين المقيم حالياً في كمبالا. صدر الكتاب في طبعته الأولى عن دار الاجنحة للطباعة والنشر والتوزيع بالخرطوم في العام 2026، ويقع في عدد 172 صفحة من القطع المتوسط شاملة الاهداء والفهرست والتقديم. التقديم للكتاب كتبه الناقد والباحث الدكتور قاسم نسيم.

تميّز محمود الشين بغزارة الانتاج إذ صدر له حتى الآن وفي فترة قصيرة خمسة كتب هي: (قصتي مع اسوأ كارثة في العالم، ونيالا.. الناس والاشياء، وجبال النوبة.سنوات الخوف، وامدرمان.. الأمس حلم يعود، وكمبالا..تأملات في لؤلؤة أفريقيا.

يمكن وصف الأسلوب الذي تنهض عليه كتابات الشين بصورة عامة بالسهل الممتنع، فهو يستخدم لغة تقوم على إقتصاديات تراوح بين وضوح التعبير ووفرة المعلومات المحكومين بفكرة اساسية هي النهل من التاريخ الإجتماعي للسودانيين فكتاباته جميعها تحتفي بالامكنة والناس متخذة من تشابكات الثقافة، والسياسة، والتاريخ، والذاكرة، والمكابدة، والأمل، اشرعة للابحار وكيف لا وهي تحتفي بالمستتر والذي في بعضه يكشف عن غني الحيوات السودانية، وفساد السياسة والسياسيات، اقتصادية كانت ام ثقافية، فالشين وفي كل مؤلفاته يطمح لبناء قاعدة للتعارف بين جهات السودان الخمس، كاشفا عن تنوع السودانيين ومشتركاتهم، وكاشفا عن خلل السياسات التنموية، ففي كتاباته حضور للمقاومة، وحضور للثورات، وحضور للحرب والسلام.. حضور للحياة السودانية في تفاعلاتها بحثا عن وطن بأمكانه ان يسع الجميع، لذلك لا تخلو كتاباته من اشارات للتعليم والفنون والاعلام كروافع قادرة علي بناء قاعدة للعيش المشترك اذا وضعت في مسارها الصحيح.

واجاب

في مصنفه هذا يبحر بنا الشين علي قارب من السرد المقتصِد ليضعنا هذه المرة وجها لوجه مع شرق السودان،» مدنه/انسانه/ثقافاته/موارده/مشاكله ونضالاته».

يبدأ الكتاب من حدث واقعي هو رحلة الكاتب مع بعض اصدقائه الي مدينة القضارف بدعوة من منتدي (سحر الجبراكة) لتدشين ديوان (بقينا حبايب) للشاعر اسماعيل الاعيسر. يدخل الشين الي حكايته بتقنية سردية اقرب الي السيناريو السينمائى فهو يصف لحظة التحرك من مركز شباب امدرمان، الي اللاماب بحر ابيض، الي الميناء البري بالخرطوم، حتي تحرك البص متجها الي القضارف وهنا يصف الشوارع ومشاعر رفاقه في الرحلة بسرد تضميني يمزج بين الثقافة والسياسة. يقول في ص 18: (دلفنا عن طرق الشجرة ناحية اللاماب عبر طريق متآكل وردئ جدا، هو الحبل السري الوحيد الذي يربطها بالخرطوم من جهة الشرق، وهكذا تبدو عزلة اللامال في موسم الي الامطار.... الي ان يقول: وهي المنطقة التي قدمت لنا الشاعر الكبير حسن محمد الزبير الذي تعلق قلبه بالضفة الاخري من النهر الخالد).

يمضي الشين في رحلته وعبر 29 عنوانا قام عليها الكتاب ناظرا من نافذة البص ليحكي حكاية الشرق عبر سياق كلي هو السودان متوسلا بالسياسة والاقتصاد والثقافة والتاريخ والذاكرة والفنون، ليتبدي الشرق بتهميشه ومقاومته.. حلمه واملة عضوا في جسد كبير هو السودان ليكون ما اصاب الشرق بعض من تجليات هذا الجسد الكبير ومأزقه مع ملاحظة ان الشين في اشارته للتهميش لا ينطلق من هتافية وتسييس بائس فهو كما قال الدكتور قاسم نسيم في تقديمه للكتاب، (كان عادلا متزنا في كل نقوده، فلا يجاري المشتطين المغالين في المطالب)،ص9، وحول موقع الشرق في الجسد الكبير اشير الي قول الشين في ص 47، عبر اشارته التضمينية الذكية (ان القضارف الجميلة تشبه الي حد كبير الدمازين عاصمة ولاية النيل الازرق في موسم المطر وذلك من حيث الطقس، طبيعة التربة الزراعية وحتي التركيبة السكانية).

صورة الشرق

تتوالي مدن الشرق في حكايات الشين، (القضارف/الشوَك/كسلا/سنكات/سواكن/بورتسودان وغيرها) ويحضر الاشتباك بين الثقافة والسياسة والتاريخ من جهة وبين السرد

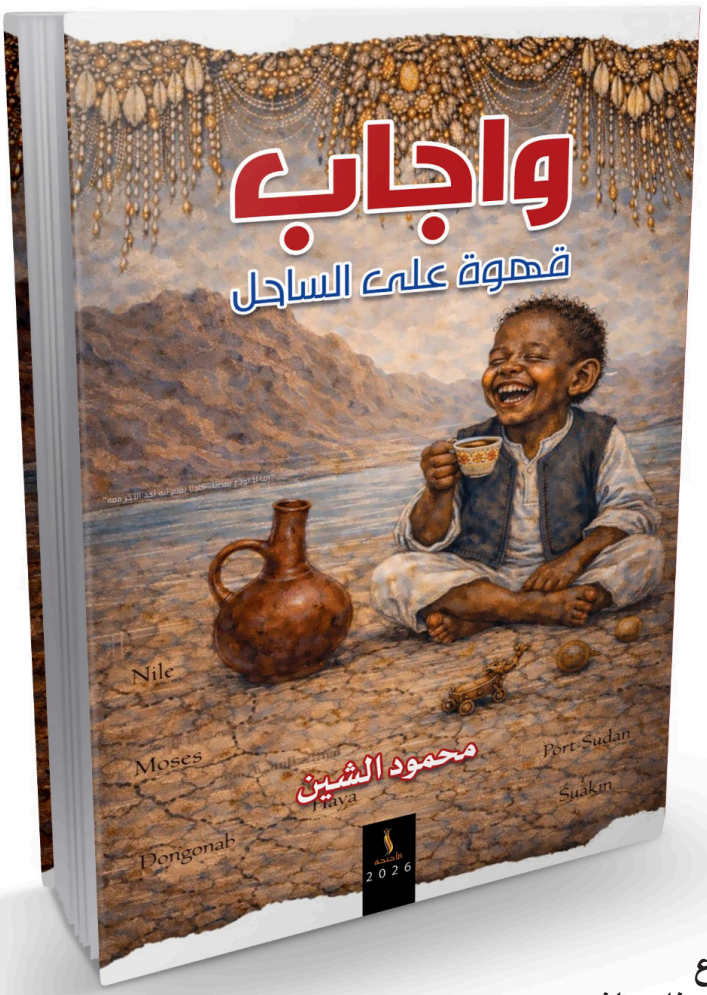

والاسلوب التقريري فتبدو صورة الشرق وكأنها سؤالا كبيرا في الجسد الكلي للوطن، فنقف علي اشارات كثيرة لمؤتمر البجا ونضالاته ولجبهة الشرق ولسلام الشرق ويحضر نظام مايو ونظام الانقاذ، ونقف علي ملاحظات حول السياسات التنموية المجحفة التي حكمت السودان علي اصعدة السياسة و الثقافة والتعليم والاقتصاد والاعلام، كما نقف علي موارد الشرق في الذهب والميناء والتنوع الثقافي والاثني ومع هذا يعاني الشرق من انعدام المياه الصالحة للشرب وانعدام الكهرباء وضعف كبير في الاهتمام بالتعليم وغير هذا من الحقوق الاساسية للانسان والتي بدونها لا تصبح الحياة كريمة، ولكن ومع كل هذا الضنك يضئ الكتاب مناطق مغيبة او معتمة في ابداعات مجتمع البجا فيعرفنا وبكثير من الحب علي الشعراء اونور اوهاج وإركه صابر ومحمد محمود ادم وغيرهم وعلي الباحث محمد نور محمدالحسن ليقف القراء او بعضهم علي ضآلة معرفتهم بهذا الارث الثقافي البجاوي التليد في الحكايات، وفي الغناء، وفي الشعر، خاصة ما نسميه الشعر المقاوم.

هذه الرحلة القاصدة تمشي علي ارض خشنة، لكن بنعومة، ترصد الخلل، وتناقش محاولات الاصلاح، تكشف التهميش، وتناقش محاولات مقاومته، لتنتهي بنا الرحلة للتعرف علي اقليم وبكل ثرائه يتنفس في الاختناق.

فقرات من الكتاب

(في 29 يناير من العام 2005 وقعت احداث دامية كان لها ما بعدها وذلك عندما نظم مؤتمر البجا احتجاجات كبيرة بالداخل وقدم للحكومة مذكرة مطلبية عبرت عن قضايا انسان شرق السودان وهي في مجملها «غياب التنمية والمشاركة السياسية»، غير ان سلطات ولاية البحر الاحمر قد تصدت بعنف للمحتجين وارتكبت بحقهم ما عرف علي نطاق واسع بـ(مجزرة بورتسودان)، والتي راح ضحيتها حوالي 32 شخصا من ابناء البجا وسقط منهم 45 جريحا...)ص 82.

وفي صفحة 107: (ان اوهاج شاعر عبقري رحل عنا، له الف رحمة ونور، وهو في عز العطاء، وقد عرف في سوح الشرق الكبير، من ابودليق الي شلاتين بمفرداته الرصينة، وكلماته المعبرة عن الخصوصية الاجتماعية للمجتمع البجاوي شديد الثراء. قد لا يعرفه الكثير من الناس ربما لان اروع اعماله الادبية قد كتبت باللغة البجاوية التي كان يعتز بها في كل المحافل، لكن بقيت عباراته المحفزة لاهله في الارياف البعيدة، ومفادها: «ان لا مستقبل لكم دون التعليم والتعلم).

ان قيمة هذا الكتاب تكمن في انه ينظر الي التهميش في سياقه الكلي والذي يعني في ما يعني ان مساءلته ومقاومته لا تخص من يطلق عليهم «الشعوب الاصلية» من سكان الاقليم المهمش، وانما يخص كل سكانه لذلك لم يكن غريبا ان يشير الكتاب الي النضال المشترك بين السودانيين من اجل العدالة والحرية والسلام فقد جاء علي ذكر «التجمع الوطني الديمقراطي»، ولم يكن غريبا كذلك ان يحتفي الكتاب باسماء عاشت ارتبطت بشرق السودان لكن عطرها فاح وعم القري والحضر كالشاعرين الكبيرين النور عثمان ابكر ومحمد عثمان كجراي والروائي بركة ساكن والفنانين عبدالكريم الكابلي ومحمدالبدري وسيدي دوشكا، وبالطبع الرمز السوداني الكبير المجاهد عثمان دقنة.

ان (واجاب)، كتاب يحتفي بالشرق، امكنة، وناسا، وثقافة، ومقدرات، ونضال صبور.

وداعاً بولت.. أهلاً غوت غوت..

كيف أصبح العداء الجنوب سوداني حديث العالم في ألعاب القوى؟

ملخص

في عمر الثامنة عشرة فقط، بدأ اسم غوت غوت يفرض نفسه بقوة على الساحة العالمية لألعاب القوى، ليس باعتباره مجرد موهبة صاعدة، بل كمشروع أسطورة جديدة قد تعيد كتابة تاريخ السرعة، وهو ما جعله يدخل سريعًا في مقارنات مباشرة مع الأسطورة الجامايكية أوسين بولت، صاحب الأرقام القياسية التي ظلت لسنوات طويلة تبدو بعيدة المنال.

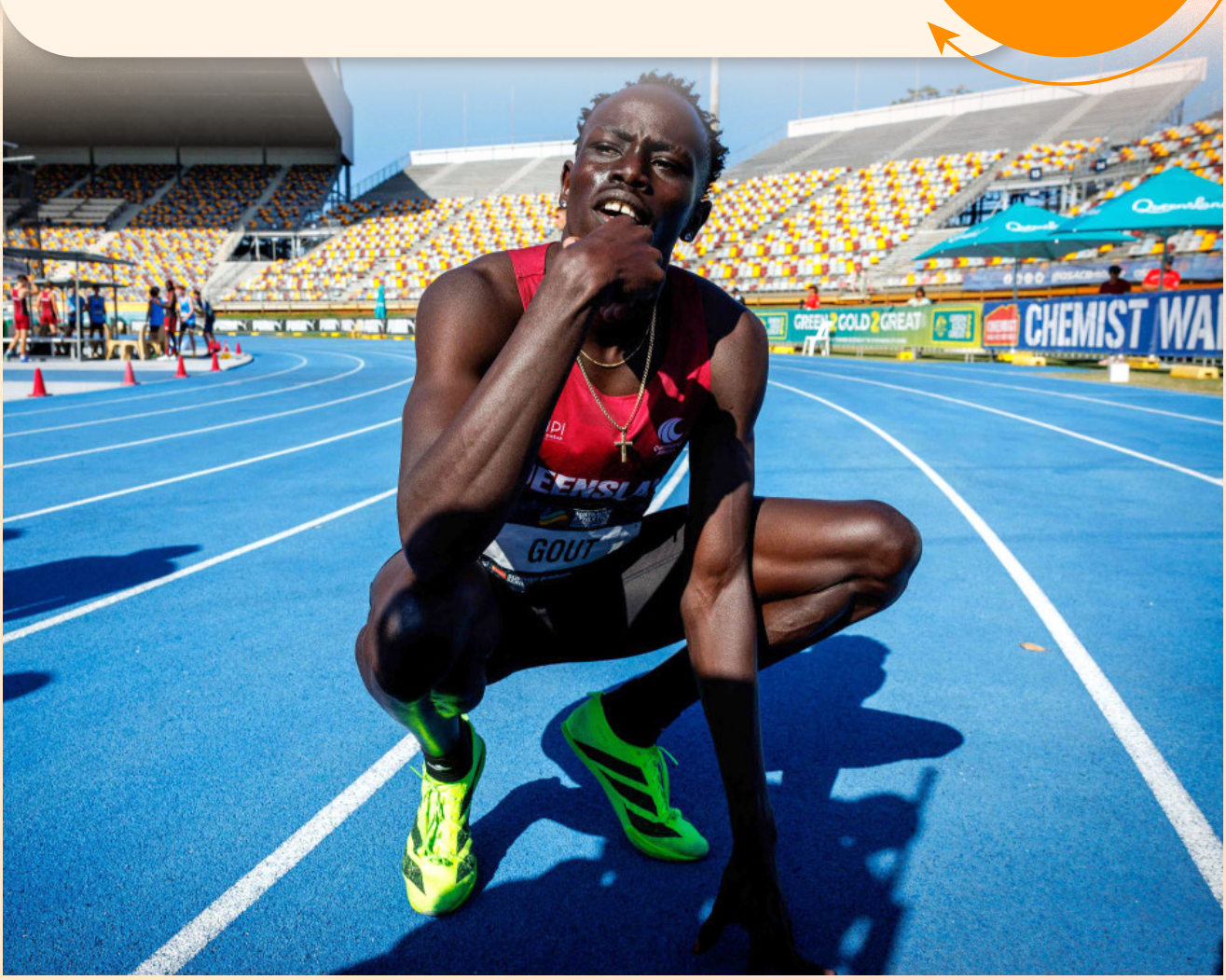

أفق جديد

العداء الأسترالي من أصول جنوب سودانية لم يحتج إلى وقت طويل لإثبات قدراته، ففي 12 أبريل 2026، وخلال نهائي سباق 200 متر في بطولة أستراليا لألعاب القوى، قدّم أداءً استثنائيًا حين سجل زمنًا قدره 19,67 ثانية، وهو رقم لم يكن مجرد فوز بالسباق، بل إنجاز تاريخي منحه الرقم القياسي العالمي للناشئين تحت 20 عامًا بشكل رسمي، ليضع نفسه في موقع متقدم مقارنة بما حققه بولت في نفس المرحلة العمرية.

هذا الرقم لم يأتِ من فراغ، بل يعكس تطورًا متسارعًا في مسيرة غوت غوت، الذي كان قبل عامين فقط، وتحديدًا في سن السادسة عشرة، قد سجل 20,06 ثانية، ليصبح حينها أسرع عداء في فئته العمرية، وهو ما أظهر مبكرًا أنه مشروع بطل استثنائي. ومع كل سباق يخوضه، يثبت أنه لا يسير فقط على خطى بولت، بل يحاول تجاوزه، وهو أمر نادر في رياضة تقوم على فروق زمنية ضئيلة للغاية.

المقارنة بين غوت غوت وبولت لا تقتصر على الأرقام فقط، بل تمتد إلى الأسلوب أيضًا. فطريقة الجري، القامة المنتصبة، والخطوات الطويلة التي تصل إلى نحو 2,60 متر، تذكر كثيرين بأسلوب "البرق" الجامايكي، الذي اشتهر بقدرته على التحكم في الإيقاع والانطلاق بقوة في الأمتار الأخيرة. لكن اللافت أن العداء الجنوب سوداني يبدو أكثر تطورًا في بعض الجوانب في هذا العمر، خاصة من حيث التوازن بين السرعة القصوى والتحمل في المنحنيات، وهو ما ظهر بوضوح في سباقه الأخير.

ورغم الإنجاز الكبير في سباق 200 متر، لم يكتفِ غوت غوت بذلك، بل واصل حضوره القوي في سباقات السرعة القصيرة، حيث فاز بسباق 100 متر في بطولة أستراليا للناشئين بزمن 10,21 ثانية، وهو سباق أظهر فيه شخصية تنافسية قوية، خاصة بعد بداية لم تكن مثالية، إذ كان متأخرًا في منتصف السباق قبل أن يعود بقوة ويتجاوز منافسيه في الأمتار الأخيرة، في مشهد يعكس نضجًا مبكرًا وثقة عالية بالنفس.

هذا الفوز منح العداء الشاب بطاقة التأهل إلى بطولة العالم تحت 20 عامًا التي ستقام في مدينة يوجين الأمريكية في أغسطس المقبل، وهي محطة مهمة قد تؤكد مكانته كأبرز موهبة في جيله على مستوى العالم. ومع ذلك، لم يتمكن من تحقيق هدفه بكسر حاجز العشر ثوان في سباق 100 متر، وهو ما يضع أمامه تحديًا إضافيًا في الفترة القادمة، خاصة أن هذا الرقم يُعد بوابة الدخول إلى نخبة العدائين العالميين.

رحلة غوت غوت لم تكن خالية من الجدل، فبعد تحقيقه الرقم القياسي في سباق 200 متر، ظهرت بعض الأصوات المشككة، خاصة من عدائين أمريكيين، الذين أشاروا إلى أن ظروف الرياح ربما ساهمت في تحقيق هذا الزمن، مستندين إلى أن عددًا من العدائين سجلوا أفضل أزمنتهم في نفس السباق. لكن هذه الانتقادات لم تؤثر على اللاعب، الذي تعامل معها بثقة لافتة،

مؤكدًا أن وجود منتقدين هو دليل على أنه يسير في الطريق الصحيح، وأنه يفضل الرد داخل المضمار وليس خارجه.

ما يميز غوت غوت أيضًا هو شخصيته خارج السباق، حيث يظهر بروح استعراضية تجذب الجماهير، مثلما فعل عندما لوّح للحاضرين في الأمتار الأخيرة من سباق 100 متر، في لقطة تعكس ثقته بنفسه وقدرته على الاستمتاع بالمنافسة، وهو عنصر كان دائمًا جزءًا من جاذبية بولت نفسه. هذا الحضور الجماهيري، إلى جانب الأداء الرياضي، يجعله نجمًا متكاملًا قادرًا على إعادة إحياء الاهتمام العالمي بسباقات السرعة.

الهدف الأكبر الذي يلوح في الأفق بالنسبة لغوت غوت هو الرقم القياسي العالمي لسباق 200 متر، البالغ 19,19 ثانية والمسجل باسم بولت، وهو رقم ظل صامدًا منذ عام 2009. ورغم أن الفارق لا يزال كبيرًا نسبيًا في عالم السرعة، إلا أن تطور اللاعب السريع، وصغر سنه، وإمكانية تحسين تقنياته البدنية، كلها عوامل تجعله أحد أبرز المرشحين لمهاجمة هذا الرقم في المستقبل.